القول المسدد

في

الذب عن مسند الإمام أحمد

تأليف

ابن حجر العسقلاني

المتوفى ٨٥٢ هـ

ويليه

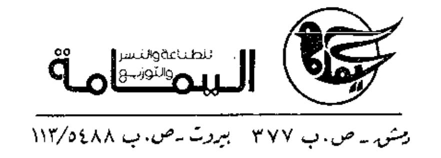
فهرست مرويات الحافظ ابن حجر

تحقيق

عبد الله محمد الدرويش

اليمامة
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - بيروت

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لم تُعْنَ أمة من الأمم بتاريخها عناية الأمة الإسلامية برجالها، وخصوصاً ما له مساس بالسيرة والحديث النبوي، فاستخدموا علم نقد الرجال عندما استخدم الكَذَبَة الكذب، وتتبّعوا سيرة كل رجل ليصلوا في النهاية إلى توثيقه أو تضعيفه، حتى إنهم توقفوا عند أبسط الأمور التي نحسبها تافهة - في قبول حديث رجل أو ردّه.

وكان من خصوصية الله سبحانه وتعالى لهذه الأمة أن خصّها بالإسناد ليحفظ دينه وشريعته.. وقد وضع علماء الحديث موازينَ لمعرفة الصحيح من السقيم، والغثّ من السمين، والراجح من المرجوح، وقد تحرى علماء السنّة في هذا الأمر الحق وحده وتمسكوا فيه بالمحجّة البيضاء فكان عملهم من مفاخر الإسلام.

ونتيجة ابتلاء الأمة الإسلامية بفئة من الوضّاعين - جعل علماء الحديث يقفون عند كل حديث وقفة المتأمل المدقق، وكثيراً ما رفضوا أحاديثاً صحيحة تطرق إليهم الشك في أن يكون وضعها واضع، ومن أولئك العلّامة عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي التيمي القرشي (٥١٠ - ٥٩٧ هـ) فألّف كتابه (الموضوعات) ولكن العلماء لم يسلّموا له في كل ما ذكره واعتبر ذلك تساهلاً منه أعدم الانتفاع بكتابه.

وممّن اعترض عليه: الحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد وجّه عنايته نحو أحاديث المسند للإمام أحمد لأنه الأصل الأصيل الذي جعله الإمام أحمد

المرجع في صحة وورود حديث من الأحاديث..

وقد أبدع الحافظ ابن حجر في ردّه علىٰ ابن الجوزي مما يجعلنا نستطيع القول بصراحة إنه أستاذ أهل هذا الفن.. وستطالع ذلك خلال هذا الكتاب:

القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد:

يعتبر هذا الكتاب رسالة صغيرة من كتب العلّامة ابن حجر، إذا ما قسناها بمؤلفاته في الحديث، والرجال، والأدب، والفقه... التي تنوف على المئتين، والتي من أعظمها كتابه (فتح الباري) في شرحه لصحيح البخاري.

وقد ذكر في بدايتها نص رسالة شيخه الحافظ العراقي التي تتضمن تسعة أحاديث حكم عليها العراقي بالوضع بالاعتماد علىٰ ابن الجوزي، ثم أعقبها بذكر كل حديث ومناقشته، ثم ذكر أربعة عشر حديثاً لم يذكرها العراقي وردت في (الموضوعات) لابن الجوزي.

وقد اعتمد هذه الرسالة كلّ من ألّف في الحديث عن موضوعات ابن الجوزي من اللاحقين كالسيوطي في «مختصر الموضوعات» و«التعقيبات على الموضوعات» و«النكت البديعات على الموضوعات» و«القول الحسن في الذب عن السنن»... وابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»... والشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»...

الاختلاف في اسم الكتاب:

جاء على ظهر المخطوطة: «قال السخاوي: ويسمىٰ إلينا القصد المسدد، وكذا تنوير عين الأرمد».

وقال الدكتور شاكر محمود عبد المنعم في كتابه (ابن حجر) ١/ ٣٦٩:

ويسمىٰ القصد الأحمد... وتنوير عين الأرمد، انظر الجواهر والدرر الورقة ٢/١٥٢، كشف الظنون ٢/ ٣٦٥...

غير أنه تحرّف في عنوان الزمان ١/ ٥٢ للبقاعي إلىٰ: القصد المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد..

علىٰ ما يبدو أن المؤلف قد غيّر عنوان كتبه عدة مرات، ولكن الراجح لديّ أنه «القول المسدد» لأنه عرف بذلك لدىٰ كل من نقل عنه، وكذلك ثبت على المخطوطة.

نسخ الكتاب:

تحتوي دار الكتب الوطنية الظاهرية بدمشق على مخطوطة جيدة، كتبت بخط تلميذه العلاّمة أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، صاحب التفسير المشهور... وهي ذات خط واضح... كتب عليها: وقف المدرسة الصالحية بدمشق، عليها تمليكات إبراهيم بن مفلح، ومحمد بن الحيصري الشافعي، ويوسف بن عبد الهادي، تحت رقم (مجموع ١٢) [ق ٣/ب - ٢٣/ب]، عدد أسطر الصفحة: ١٩ سطراً.

وهي الأصل الذي اعتمدته في التحقيق، وقابلته على النسخة المطبوعة بمطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن سنة (١٣١٩ هـ)، المنقولة من الأصل المكتوب والمملوك للمولوي أبي محمد زين العابدين البهاري الذي نقلها عن النسخة الموجودة في خزينة الكتب للمولوي خدابخش خان، وهي منقولة عن النسخة التي قرأها العلاّمة السخاوي على شيخه الحافظ ابن حجر، وكذلك مقابلة على نسخة أخرى..

ومن ثم طبعت في ربيع ثاني ١٤٠١ هـ في القاهرة بعناية وتصحيح ونشر وتعليق مكتبة ابن تيمية، وتمتاز بعدم فائدة تعليقاتها وحشرها في أماكن لا حاجة لها كما أنها غير مقابلة على مخطوطة...

عملي في الكتاب:

قمت بعد مقابلة النسخة المخطوطة والمطبوعة، بإرجاع كل نقل إلى مصادره إن توفرت، وحرصت على نقل تعليقات العلاّمة أحمد شاكر على شرح المسند إن وجدت، ثم وضعت مقدمة عرفت بالكتاب ومؤلفه.

وكلمة أخرىٰ عن المسند في رأي العلماء كأبي موسىٰ المديني، وابن كثير، وابن الجوزي، كما تحدثت عن زيادات عبد الله والقطيعي. .

وذكرت في نهاية الكتاب بعد الفهارس الفنية كتاب (فهرست فهرست الكتب من مرويات الحافظ ابن حجر) لكي يطّلع من خلالها الباحث على مدىٰ ثقافة ابن حجر والكتب التي اطّلع عليها علماً أنها من مخطوطات الظاهرية، وهي خلوٌ من اسم المؤلف، وهي على الغالب لا تحوي أسماء جميع المرويات.

عبد الله محمد الدرويش

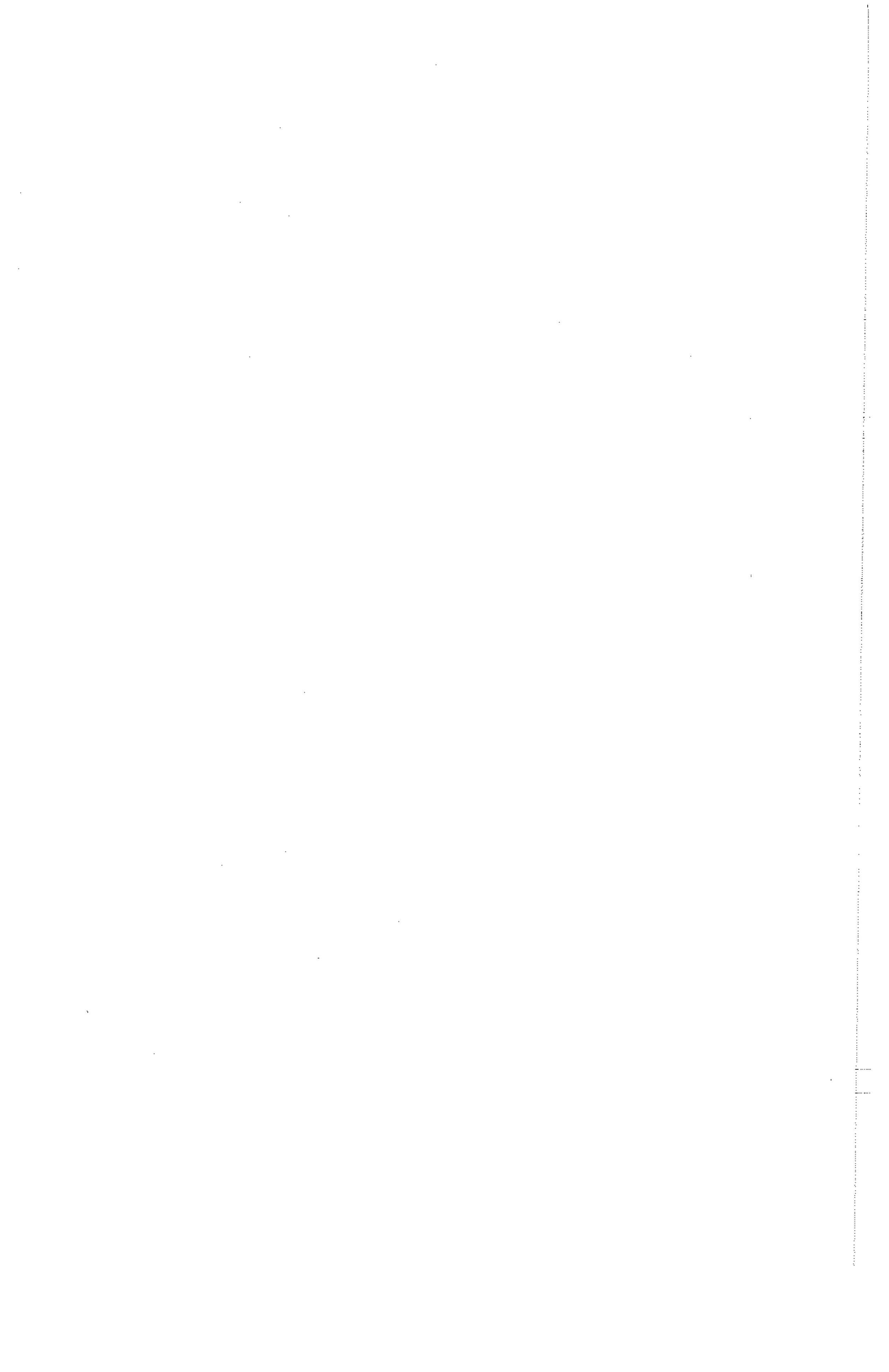
ابـــن حجـــر العســـــقلاني

قال ابن طولون، عن ابن حجر:

هيهــات أن يـأتي الــزمــان بمثله
إن الــزمــان بمـثله لــبـخـيــل
عقم النســاء فــما يـلدن شبـيهــه
إن الــنــســاء بمـثله لــعـقــيــم

وقال شهاب الدين المنصوري:

بكـاك الدهـر حتىٰ النحو أضحىٰ
مـع التصـريف بعــدك في جـدال
وقـد أضحىٰ البـديــع بـلا بيــانٍ
وقـــد سلفت مـعــانيــه الـغــوالي



ابن حجر العسقلاني

أبو الفضل، شهاب الدين: أحمد بن علي بن محمد بن حجر، الكناني، العسقلاني، المصري، الشافعي، حافظ الدنيا في عصره، قاضي القضاة، المنفرد بمعرفة الحديث وعِلله، في الأزمنة المتأخرة، شيخ الإسلام، وعلّامة العلماء، قدوة الأمـة، حجة، مشهور في الحديث، ومؤرخ، وفقيه شافعي.

عرف بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه.

قال ابن العماد: نسبة إلى آل الحجر، قوم يسكنون الجنوب، على بلاد الجريد، وأرضهم قابس.

ولد في الثاني والعشرين (أو عشر) من شعبان، سنة ثلاث وسبعين وسبع مئة، بمصر القديمة، وأصل أجداده من عسقلان من بلاد الشام، واشتهر غالب سلفه بالعلم والأدب.

ولد يتيماً، فلما مرّ على موت والده الحول الأول، حضر إلى بيته وصيّه الشيخ زكي الدين الخروبي، فأخذه إلىٰ الكتّاب ليتعلم القراءة والكتابة، ويحفظ كتاب الله، مع تعهده له، ونصحه له فحفظ في يوم واحد سورة مريم، وما أن بلغ التاسعة من عمره (٧٨١ هـ) حتىٰ أتمّ حفظ كتاب الله، وبعض المتون، وقواعد العربية، من ذلك: العمدة في أحاديث الأحكام للحافظ عبد الغني المقدسي، والحاوي الصغير في فقه الشافعية للنجم القزويني، ومختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، وملحة الإعراب للحريري . . .

وفي أواخر سنة ٧٨٤ هـ قـرر أن يقصد البيت الحرام ليحج، ويلبث مجاوراً في مكة يتلقىٰ العلم عن علمائها.

وذهب إلى الحج، وهناك استمر في تلقّي العلم من سنة (٧٨٥ هـ) وبعض سنة (٧٨٦ هـ) فأخذ عن:

عفيف الدين عبد الله بن محمد النشاوي (٧٠٥ ـ ٧٩٠) أخـذ عنه الحديث فسمع منه صحيح الإمام البخاري.

محمد بن عبد الله بن ظهيرة المخزومي (٧٥٠ ـ ٨١٧) عالِم الحجاز.

وهناك وقبل عودته إلى بلده صلّىٰ بالناس إماماً لصلاة التراويح من أول رمضان إلى آخره في مكة المكرمة.

وعاد إلى مسقط رأسه ولمّا يتجاوز بعد الرابع عشرة من عمره، وأقبل على أبواب المدارس المصرية، المشهورة بنضوج علمائها، ناهلاً من معينها الثر، متنقلاً بين حلقاتها في مساجدها الكبرىٰ، فلازم كبار العلماء وأساطين المعرفة، فكان أول نظره في الأدب والتاريخ، ففاق في فنونهما، وقال الشعر الحسن، وطارح الأدباء.

وأخذ العلم عن أمثال:

الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦ هـ)، فدرس عنده الحديث الشريف، حتىٰ شهد له بأنه أعلم أصحابه في الحديث، ولما سُئِل: مَن تخلّف بعدك؟!

قال: ابن حجر، ثم ابني أبو زرعة، ثم الهيثمي.

شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (٧٠٤ ـ ٨٠٥) فتفقه عليه، وأذن له بالإفتاء والتدريس.

سراج الدين عمر بن علي بن الملقن (٧٢٣ ـ ٨٠٤).

العز عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن جماعة الكناني: أخذ عنه الأصول.

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٧٢٩ ـ ٨١٧) صاحب القاموس المحيط.

وفي تمام سنة ٨٠٠ غادر الفسطاط، إلى القاهرة ليوسّع آفاقه العلمية ويختصر الطريق الطويل عليه.

وفي سنة (٨٠٢) غادر مصر باتجاه الديار الشامية، فأدرك في دمشق بقية من تلاميذ ابن عساكر (٦٢٩ ـ ٧٢٣)، ودرس على:

زين الدين عمر بن محمد البالسي (٧٣٢ ـ ٨٠٣).

فاطمة بنت علي بن محمد بن المنجا التنوخية: أكثر الأخذ عنها، وعاشت بعده بضعاً وعشرين سنة.

فاطمة بنت محمد بن عبد الله المقدسية (٧٢٢ ـ ٨٠٣): قبل وفاتها بسنة.

وأختها المحدّثة عائشة (٧٢٣ ـ ٨١٦): المتفردة بالسماع من الحافظ الحجار مسند الآفاق.

ومكث بدمشق في تلك الرحلة سبعين يوماً، قرأ فيها قريباً من مئة مجلس أو يزيد، واتجه بعد ذلك إلى بيت المقدس فأخذ عن:

شمس الدين القلقشندي، بدر الدين بن مكي، محمد المنبجي، محمد بن عمر بن موسىٰ.

وفي زيارته للخليل أخذ عن: صالح بن خليل بن سالم.

وفي مروره بالرملة أخذ عن: أحمد بن محمد الأيكي.

وفي غزة روىٰ عن: أحمد بن محمد الخليلي.

وتعدّدت رحلاته إلى الحجاز ودمشق واليمن طلباً للعلم، وقد أتحفنا بذكر أسماء شيوخه في كتابه (المجمع المؤسّس، بالمعجم المفهرس).

* * *

وكان ذا أخلاق حسنة في طلبه للعلم، حتىٰ قال معاصره ابن فهد المكي: «كان في حالة طلبه للعلم مفيداً في زي مستفيد، إلىٰ أن انفرد في شبابه بين علماء زمانه بمعرفة فنون الحديث، لا سيما رجاله، وما يتعلق بهم».

وقال أيضا: «كان حسن الأخلاق لطيف المعاشرة، حسن التعبير، عديم النظير، لم ترَ العيون مثله، ولا رأىٰ هو مثل نفسه».

وكان ذا ذاكرة قوية، يقول عنه الجلال السيوطي: «إن ابن حجر كان يحفظ ما يزيد علىٰ عشرين ألف حديث»، مما دعاه إلى القول:

«هو حافظ الديار المصرية، وحافظ الدنيا مطلقاً».

وقال صاحب المنهل الصافي: «كان رحمه الله حافظ العصر، حافظ المشرق والمغرب، أمير المؤمنين في الحديث، انتهت إليه رئاسة علم الحديث من أيام شبيبته بلا مدافعة».

وقد تولى تدريس الحديث في خانقاه بيبرس نحواً من عشرين سنة، وأملىٰ ما يزيد على ألف مجلس في الحديث من حفظه، ودرّس في المدرسة الجمالية، وفي دار الحديث الكاملية بين القصرين.

ودرّس التفسير بالحسينية.

وفقه الشافعية في الخروبية البدرية.

ومختلف العلوم في القبة المنصورية، والمحمودية، والشريفية الفخرية، والشيخونية، والصالحية النجمية، والمؤيدية، والصلاحية.

وتولىٰ الإفتاء: بدار العدل.

والخطابة: بالجامع الأزهر، ثم بجامع عمرو بن العاص رضي الله عنه،

ولشدة ولعه بالكتب تولىٰ خزن الكتب في المدرسة المحمودية.

ولشدة ورعه رفض منصباً قضائياً عرض عليه عدة مرات، ولكنه قبل أخيراً، بعد رجاء صديقه قاضي القضاة: جمال الدين البلقيني، أن يكون نائباً عنه.

وعين قاضياً للقضاة في المحرم عام (٨٢٧)، وظل في هذا المنصب حوالي إحدىٰ وعشرين سنة، وكثيراً ما اعتزل منصبه خلالها.

ختم الله له بالحسنىٰ بعد ثمانين سنة قمرية، وودّعته مصر في اليوم الذي روعت بوفاته، في مشهد عظيم، لم يبق عالِم ولا عظيم ولا أمير إلا سار في موكب تشييعه الوقور.

وتناوب الملك الظاهر جقمق مع العظماء حمل نعشه، في يوم السبت ٢٨ من ذي الحجة سنة ٨٥٢ هـ، ودفن في تربة بني الخروبي في القرافة الصغرى تجاه الجامع الديلمي على مقربة من قبر الإمام الشافعي رحمه الله.

* * *

مصادر ترجمة المؤلف:

١ ـ ترجم لنفسه في كتابه: رفع الإصر عن قضاة مصر.

٢ ـ مجلة الأزهر ٢٥/٣٨٦ مقال الأستاذ محب الدين الخطيب «يتيم من مصر العتيقة».

٣ ـ ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة للدكتور شاكر محمود عبد المنعم.

٤ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر ـ مخطوطة الأحمدية بحلب.

٥ ـ التبر المسبوك ٢٣٠.

٦ ـ الضوء اللامع ٢/٣٦ ـ ٤٠.

٧ ـ البدر الطالع ١/٨٧ ـ ٩٢.

٨ ـ خطط مبارك ٦/٣٧.

٩ ـ بدائع الزهور ٢/٣٢.

١٠ ـ دائرة المعارف الإسلامية ١/١٣١.

١١ ـ نظم العقيان ٤٥ ـ ٥٣ للسيوطي.

١٢ ـ شذرات الذهب ٧/٢٧٠ ـ ٢٧٣.

١٣ ـ حسن المحاضرة ١/٢٠٦ ـ ٢٠٨.
١٤ ـ مفتاح السعادة ١/٢٠٩ ـ ٢١٠.
١٥ ـ طبقات الشافعية للأسدي ١٠٨.
١٦ ـ الفوائد البهية ١٦.
١٧ ـ الأعلام للزركلي ١/١٧٤.
١٨ ـ معجم المؤلفين ٢/٢٠ ـ ٢٢.

المسند

قال شمس الدين بن الجزري في «المصعد الأحمد في ختم المسند»:

حَوى من حديث المصطفىٰ كلّ جوهر
وجمَّع فيه كلّ درٍّ منضّدِ
فما من صحيحٍ كالبخاريّ جامعاً
ولا مسندٍ يُلفىٰ كمسند أحمدِ
إمامُ هدىً للناس أفضلُ مُقتدىً
شديدٍ كبيرٍ للخلائق مُرشدِ

المسند في رأي العلماء

قال الإمام نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) في زوائد المسند على الكتب الستة: «إن مسند أحمد أصحّ صحيحاً من غيره، لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقه».

قال الحافظ السيوطي، في مقدمة الجامع الكبير: «وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن».

وقال الحافظ ابن حجر، في «تعجيل المنفعة»: «ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة زحفاً، قال: والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً»[١].

وقال ابن الجزري في كتابه «المصعد الأحمد»: «سُئل الشيخ الإمام الحافظ أبو الحسين علي بن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونيني رحمهما الله تعالىٰ:

ـ أنت تحفظ الكتب الستة؟

فقال: أحفظها وما أحفظها. .

فقيل له: كيف هذا؟

فقال: أنا أحفظ مسند أحمد، وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل، وأصله في المسند، فأنا أحفظها بهذا الوجه».

(١) نقله الشوكاني في أول كتابه نيل الأوطار في ترجمة الإمام أحمد.

قال عبد الله بن أحمد: خرج أبي المسند من سبع مئة ألف حديث.

قال حنبل: «جمعنا أحمد بن حنبل أنا وصالح وعبد الله وقرأ علينا المسند وما سمعه غيرنا، وقال لنا: هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبع مئة ألف حديث وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه، وإلا فليس بحجة».

وقال أبو موسى المديني في كتابه «خصائص المسند»: وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتُقيَ من حديث كثير ومسموعات وافرة فجعله إماماً ومعتمداً وعند التنازع ملجأ ومستنداً.

ولم يخرج إلا عمّن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته.

ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومتناً، ولم يورد فيه إلا ما صحّ عنده على ما أخبرنا أبو علي سنة خمس وخمس مئة، قال: حدّثنا أبو نعيم (ح) وأخبرنا ابن الحصين، قال: أخبرنا ابن المذهب قال: أخبرنا القطيعي، قال: حدّثنا عبد الله، قال: حدّثني أبي، قال: حدّثنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا شعبة، عن أبي التياح، قال: سمعت أبا زرعة يحدّث عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال:

«يهلك أمتي هذا الحي من قريش، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟! قال: لو أن الناس اعتزلوهم».

قال عبد الله، قال لي أبي في مرضه الذي مات فيه: **اضرب على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ**، يعني: «اسمعوا وأطيعوا». وهذا مع ثقة رجال إسناده، حين شذّ لفظه عن المشاهير، أمر بالضرب عليه، فقال عليه، ما قلنا، وفيه نظائر له.

قال الشوكاني: «وقد حقق الحافظ نفي الوضع عن جميع أحاديثه وإنه أحسن انتقاءً وتحريراً من الكتب التي لم يلتزم مصنفوها الصحة في جميعها كالموطأ والسُنن الأربع، وليست الأحاديث الزائدة فيه على الصحيحين بأكثر

ضعفاً من الأحاديث الزائدة في سُنن أبي داود والترمذي»[1].

قال أبو بكر بن مَرْدَوَيه: كتب إليّ أبو حازم العبدويّ، يذكر أنه سمع الحاكم أبا عبد الله عند منصرَفه من بُخـارَى يقول: كنت عند أبي محمد المزني، فقدم عليه إنسان علويّ من بغداد، وكان أقام ببغداد على كتابة الحديث، فسأله أبو محمد المزني ـ وذلك في سنة ست وخمسين وثلاث مئة ـ عن فائدته ببغداد، وعن باقي إسناد العراق، فذكر في جملة ما ذكر:

سمعت مسند أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى من أبي بكر بن مالكٍ في مئـة جزء وخمسين جزءاً.

فعجب أبو محمد المزني من ذلك، وقال: مئة وخمسون جزءاً من حديث أحمد بن حنبل؟! كنّا ونحن بالعراق إذا رأينا عند شيخ من شيوخنا جزءاً من حديث أحمد بن حنبل قَضَينا العجبَ من ذلك، فكيف في هذا الوقت هذا المسند الجليل!!

فعزَم الحاكم علىٰ إخراج الصحيحين، ولم يكن عنده مسند إسحاق الحنظلي، ولا مسند عبد الله بن شِيرَويه، ولا مسند أبي العباس السراج، وكان في قلبه ما سمعه من أبي محمد المزني، فعزم على أن يخرج إلى الحج في موسم سنة سبع وستين، فلما ورد في سنة ثمان وستين، أقام بعد الحج ببغداد أشهراً، وسمع جملة المسند من أبي بكر بن مالك، وعاد إلى وطنه، ومدّ يده إلى إخراج الصحيحين علىٰ تراجم المسند.

اعتراض أبي موسىٰ المديني علىٰ أن في المسند الأحاديث المشهورة:

ذكر أبو العز بن كـادس أن عبد الله بن أحمـد قال لأبيه: ما تقول في حديث ربعيّ عن حذيفة؟

قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رَوَّادْ؟

قلت: يصحّ.

---

(١) راجع هذا البحث في «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» (١/ ٨ ـ ١٠)، وخصائص المسند، والمصعد الأحمد.

قال: لا، الأحاديث بخلافه، وقد رواه الخياط عن ربعي عن رجل لم يُسَمِّهْ، قال: قلت له: فقد ذكرتَه في المسند؟

فقال: قصدتُ في المسند الحديثَ المشهورَ، وتركتُ الناسَ تحت ستر الله تعالىٰ ولو أردت أن أقصد ما صحّ عندي، لم أرْوِ من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أُخالف ما ضَعُفَ إذا لم يكن في الباب ما يدفعه.

قال الشيخ الحافظ: «وهذا ما أظنه يصح، لأنه كلام متناقض، لأنه يقول: لستُ أُخالف ما فيه ضعف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو يقول في هذا الحديث بخلافه وإن صحّ، فلعله كان أولاً ثم أخرج منه ما ضعف، لأني طلبته في المسند فلم أجده».

وفي هذا غلوٌّ ظاهر، إذ أن أحمد شاكر أحصىٰ ما في المسند من الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة، فكان هناك أحاديث ضعيفة، فخلوّه من الضعف علىٰ حدّ قوله ـ غلوٌّ، وإليك إحصاء أحمد شاكر للأجزاء التسعة الأولى، قال:

	عدد الأحاديث	الصحيح والحسن	الضعيف
الأجزاء السابقة	٦١٢٥	٥٣٥٧	٧٦٨
هذا الجزء التاسع	٣٧٥	٣٦٥	١٠
	٦٥٠٠	٥٧٢٢	٧٧٨

فنسبة الأحاديث الضعيفة قليلة ولكن هذا لا يعني عدم وجودها.

ولهذا قال الحافظ أبو القاسم إسماعيل التيمي: «لا يجوز أن يقال فيه السقيم، بل فيه الصحيح المشهور، والحسن، والغريب».

زيادات عبد الله والقطيعي

عبد الله: هو أبو عبد الرحمن بن أحمد بن حنبل، إمام حجّة، حافظ، عمدة، أحد الأعلام.

ولد سنة ثلاث عشرة ومئتين، وتوفي يوم الأحد لتسعٍ بقين من جمادىٰ الآخرة، سنة تسعين ومئتين، عن سبع وسبعين، رحمه الله تعالى.

أُولع بطلب الحديث من حداثته، وله من الشيوخ ما يزيد على الأربع مئة شيخ.

وجمعَ وصنّف، ورتب مسند أبيه وهذّبه بعض التهذيب، وزاد فيه أحاديث كثيرة عن مشايخه، ولهذا قال عنه والده الإمام أحمد: إن أبا عبد الرحمن قد وعىٰ علماً كثيراً، وقال أيضاً: ابني عبد الله محظوظ من علم الحديث، لا يكاد يذاكرني إلا بما لا أحفظ.

ولم يكن يكتب الحديث إلا عمّن يأمره أبوه أن يكتب عنه، وهو ثقة ثبت مأمون.

قال الذهبي: له من التصانيف كتاب السنّة ـ مجلد ـ وكتاب الجمل والوقعة ـ مجلد ـ وكتاب سؤالاته أباه، وغير ذلك[١]...

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٩/٣٧٥ ـ ٣٧٦)، مختصر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلىٰ (١٣١ ـ ١٣٤) والمنتظم لابن الجوزي (٣/٣٩ ـ ٤٠) وابن الأثير (٧/١٨٨) وتذكرة الحفاظ للذهبي (٧/١٨٨) والبداية والنهاية (١١/٩٦ ـ ٩٧) وطرح التثريب للعراقي (١/٦٣ ـ ٦٤) والنجوم الزاهرة (٣/١٣١) وشذرات الذهب (٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤).

القطيعي: هو المحدّث العالِم المفيد الصدوق، مسند بغداد، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي المالكي نسباً، الحنبلي مذهباً، سكن قَطيعةَ الرقيق، فنُسب إليها، كما قال الذهبي . .

ولد في المحرم سنة أربع وسبعين ومئتين، طلب العلم، وأكثر عن ابن الإمام أحمد فسمع منه المسند، والزهد، والفضائل، والتاريخ والمسائل.

وحدّث عنه الحاكم، والدارقطني . . . وأبو علي بن المُذْهِب راوي المسند عنه . . . وهو ثقة عند الدارقطني.

وقال البرقاني: لينته عند أبي عبد الله الحاكم، فأنكر عليّ، وحسن حاله، وقال: كان شيخي، وهو ثقة مأمون.

وقال الخطيب: لم نَرَ أحداً ترك الاحتجاج به.

توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة ثمانٍ وستين وثلاث مئة ببغداد. رحمه الله تعالى[1].

* * *

فرواية أحمد للحديث وشهادة والده له بذلك، وعدم ترتيب المسند، وبقائه في مسوّداتـه دعا إلى إعداده وإخراجه للناس، ولعبد الله روايات كانت بنظره مكمِّلة للمسند، فأضافها إلى المسند، ولكن مع ذكر اسمه فيها فلم يدخلها على أنها من رواية أبيه بل صدّرها بروايته لها، وكان مجموع ما أضافه في الأجزاء التسعة الأولى (٢٨٠) حديث، وهو عدد قليل يستطاع تخليصه من المسند، ولا يعطي أي صورة سيئة عن المسند بخلاف لو لم يذكر سنده لتلك الأحاديث التي هي من روايته، إذ يكون ذلك منافياً للأمانة العلمية.

(١) تاريخ بغداد (٤/٧٣ ـ ٧٤) مختصر طبقات الحنابلة (٢٩٢ ـ ٢٩٣) المنتظم (٧/٩٢ ـ ٩٣) ميزان الاعتدال (١/٤١) البداية والنهاية (١١/٢٩٣) طرح التثريب (١/٢٦ ـ ٢٧) لسان الميزان لابن حجر (١/١٤٥ ـ ١٤٦) النجوم الزاهرة (٤/١٣٢) شذرات الذهب (٣/٦٥).

ابن كثير والمسند

قال: «وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضاً، وليستْ عندهما، ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة»[1].

وقال أيضاً: «وأما قول الحافظ أبي موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني، عن مسند الإمام أحمد: إنه صحيح، فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة، بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مَرْو، وعَسْقلان، والبِرْثِ الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما قد نبّه عليه طائفة من الحفّاظ.

ثم إن الإمام أحمد قد فاته في كتابه هذا ـ مع أنه لا يوازيه مسندٌ في كثرته وحسن سياقته ـ أحاديثُ كثيرة جداً، بل قد قيل إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مئتين[2].

وعقّب أحمد شاكر على ذلك بقوله: [في هذا غلوٌّ شديد، بل نرى أن الذي فات المسند من الأحاديث شيء قليل، وأكثر ما يفوته من حديث صحابي معين يكون مروياً عنده معناه من حديث صحابي آخر، فلو أن قائلا قال: إن المسند قد جمع الستة وأوفىٰ، بهذا المعنىٰ لم يبعد عن الصواب والواقع، والإمام أحمد هو الذي يقول لابنه عبد الله راوي المسند عنه: «احتفظ بهذا المسند فإنه

---

(١) الباعث الحثيث (٢٧).

(٢) الباعث الحثيث (٣١ ـ ٣٢).

سيكون للناس إماماً». وهو الذي يقول أيضاً: «هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبع مئة ألف حديث وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه فيه، وإلا فليس بحجة».
قال الحافظ الذهبي: «هذا القول منه على غالب الأمر، وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء، ما هي في المسند»].

أُحب أن أقول هنا: إن في المسند أحاديث مكررة بألفاظ متقاربة كثيرة، فتعليل عدم وجود أحاديث، لورود معناها، يستدعي عدم وجود مكرر في أحاديث المسند، والله أعلم.

ويعجبني هنا قول الحافظ شمس الدين بن الجزري في تعليقه على هذا القول: «وأُجيب عن ذلك بأن الإمام أحمد شرع في جمع هذا المسند، فكتبه في أوراق مفردة، وفرّقه في أجزاء منفردة، على نحو ما تكون المسوَّدة، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي على حاله.

ثم إن ابنه عبد الله ألحق به ما يشاكله، وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه ويماثله، فسمع القطيعي من كتبه من تلك النسخة على ما يظفر به منها، فوقع الاختلاط من المسانيد والتكرار من هذا الوجه قديماً، فبقي كثير من الأحاديث في الأوراق والأجزاء لم يظفر بها، فما لم يوجد فيه من الأحاديث الصحاح من هذا القبيل».

ابن الجوزي والمسند

قال: كان قد سألني بعض أصحاب الحديث: هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح؟ فقلت: نعم، فعظُم ذلك علىٰ جماعة يُنسبون إلى المذهب، فحملتُ أمرهم علىٰ أنهم عوامّ، وأهملتُ فكر ذلك.

وإذا بهم قد كتبوا فتاوى، فكتب فيها جماعة من أهل خراسان، منهم أبو العلاء الهمداني، يعظمون هذا القول، ويردّونه، ويقبِّحون قول من قاله!!

فبقيتُ دهشاً متعجباً، وقلت في نفسي: واعجبـاً!! صار المنتسبون إلى العلم عامّة أيضاً، وما ذاك إلا أنهم سمعوا الحديث ولم يبحثوا عن صحيحه وسقيمه، وظنوا أن من قال ما قلته قد تعرض للطعن فيما أخرجه أحمد، وليس كذلك.

فإن الإمام أحمد روى المشهور والجيد والرديء، ثم هو قد ردَّ كثيراً مما روَىٰ، ولم يقل به، ولم يجعله مذهباً له.

أليس هو القائل في حديث الوضوء بالنبيذ: مجهول؟!

ومن نظر في كتاب «العلل» الذي صنفه أبو بكر الخلال رأىٰ أحاديث كثيرة كلها في المسند، وقد طعن فيها أحمد.

ونقلتُ من خط القاضي أبي يعلىٰ محمد بن الحسين الفرّاء في مسألة النبيذ، قال: إنما روىٰ أحمد في مسنده ما اشتهر، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم، ويدلّ على ذلك أن عبد الله قال: قلت لأبي: ما تقول في حديث

رِبْعيّ بن خراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي روّاد؟ قلت: نعم، قال: الأحاديث بخلافه، قلت: فقد ذكرتَه في المسند؟ قال: قصدتُ في المسند المشهور، فلو أردتُ أن أقصد ما صحّ عندي لم أرْوِ من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء اليسير، ولكنك يا بنيّ تعرف طريقتي في الحديث: لستُ أُخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه.

قال القاضي: وقد أخبر عن نفسه كيف طريقه في المسند، فمن جعله أصلاً للصحة فقد خالفه وترك مقصده.

قلت: قد غمّني في هذا الزمان أن العلماء لتقصيرهم في العلم صاروا كالعامّة، وإذا مرّ بهم حديث موضوع، قالوا: قد رُوي!!

والبكاء ينبغي أن يكون على خساسة الهمم!!

ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم[1].

(١) صيد الخاطر ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

القول المسدد في الذبّ عن مسند الإمام أحمد

صنعـــة

شيخنا حافظ العصر، أستاذ أهل الدين، شيخ الإسلام الحامل لواءَه، علم لرواية الأعلام، أطال الله علياءَه، قاضي القضاة، وإمام الهداة، سيف المناظرين، وحامي شريعة المسلمين بالذبّ عن حديث سيد المرسلين أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر بن أحمد الكناني العسقلاني الأصل، المصري، الشافعي، أمتع الله المسلمين بطول حياته، وأعاد علينا من بركاته، آمين..

رحمـــه الله...

القول المسدد في الذبّ عن مسند الإمام أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

[قال سيدنا ومولانا شيخنا قاضي القضاة، شيخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، حافظ وأستاذ أهل الدين، خاتمة أصحاب الحديث بلا منازعة، المنفرد بحمل لواء إملائه بغير مدافَعَة، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، المصري، الشافعي، أمتع الله بحياته][1]:

الحمدُ للّهِ الحكيمِ فلا يتوجَّه عليه الانتقاضُ لأحكامه، ولا الانتقاد لأقواله، العليم فلا يخفىٰ عليه مثقالُ الذَّر من الوجود ولا أخفَّ من مثقاله، العظيمِ فلا يُدْرِكُ العالِم العارف كُنْه جلاله، لا رادَّ لما قضىٰ وأحكم، ولا مُعَقِّبَ لما أمضىٰ وأبرم، أحمدُه علىٰ جزيل برِّه، وأستعينه وأستهديه وأشكره علىٰ إحسانه الذي منه إلهام شكره، وأشهد أنَّ لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، الملك العليُّ الأعلىٰ الكريم الأكرم، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله الدَّاعي إلىٰ السَّبيل الأقوىٰ الأقوم صلّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلّم.

أما بعد: فقد رأيتُ أن أذكر في هذهِ الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعمَ بعضُ أهل الحديث أنها موضوعة، وهي في المسند الشهير للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، إمام أهل الحديث في القديم والحديث، والمطّلع علىٰ خفاياه المثيرُ لخباياه.

عَصَبِيَّةً مني لا تُخلُّ بدينٍ ولا مروءةٍ، وحمِيَّة للسنّة لا تُعدُّ بحمد الله من

(١) زيادة من المخطوط.

حميَّة الجاهلية، بل هي ذَبٌّ عن هذا المصنف العظيم الذي تلقّته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله إمامهم حُجَّةً يُرجع إليه، ويُعوَّل عند الاختلاف عليه.

وقد قرأتُ في ذلك جزءاً خرَّجه(٢) شيخنا الإمام العلاَّمة حافظ عصره: زين الدِّين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تغمده الله بالرحمة والرضوان، كتبته عنه، ثم قرأته عليه، وهو مشتمل علىٰ تسعة أحاديث، هي في التحقيق سبعة، وفاته شيءٌ آخرُ علىٰ شرطه كنت علقته (حاشية)(٣) علىٰ ذلك الجزء، فرأيت الآن جمعه هنا.

وقد رأيت قبل أن نخوض في حديث الأجوبة، ونوجه الردَّ، أو نتعقبه، أن أذكر سياق ما أورده الشيخ علىٰ الولاء علىٰ نصِّ ما كتبه في [الجزء](٤) المذكور، ثم أذكر وجه الذبّ عن الأحاديث المذكورة علىٰ طريقة أهل الحديث من غير تعسفٍ ولا تكلّف(٥).

أخبرني شيخنا العلاّمة الحافظ أبو الفضل ابن الحسين بقراءتي عليه بمنزله ظاهر القاهرة، قلت له: قلت رضي الله عنك:

بســـم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام علىٰ عباده الذين اصطفىٰ، وأشهد أن لا إلَه إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً تُبَوِّىءُ قائلَها من الجنان غرفاً، وأشهد أن محمداً عبده المرتضىٰ ورسوله المصطفىٰ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وزادهم تعظيماً وشرفاً.

وبعد: فقد سألني بعض أصحابنا من مقلدي مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه في سنة خمسين وسبع مئة، أو بعدها بيسير، أن أفرد له ما وقع في مسند الإمام أحمد بن حنبل من الأحاديث

(٢) في المطبوع (جمعه).
(٣) ناقصة من المطبوع.
(٤) ناقصة من المخطوط.
(٥) في المخطوط (تكليف).

التي قيل فيها إنها موضوعة، فذكرت له أن الذي في المسند من هذا النوع أحاديثُ ذواتُ عددٍ ليست بالكثيرة، ولم يتفق لي جمعها. فلما قرأت المسند في سنة ستين وسبع مئة على الشيخ المُسْند علاء الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن صالح العُرْضِي[٦] الأصل الدمشقيِّ، قدم علينا من الإسكندرية لسماع المسند عليه.

وقع لنا في أثناء السماع كلامٌ: **هل في المسند أحاديث ضعيفة أو كله صحيح؟!** فقلت: إنّ فيه أحاديث ضعيفةٌ كثيرة، وإنَّ فيه أحاديث يسيرة موضوعة، فبلغني بعد ذلك أن بعضِ من ينتمي إلىٰ مذهب الإمام أحمد أنكر هذا إنكاراً شديداً، من أنّ فيه شيئاً موضوعاً، وعابَ قائلَ هذا، ونقل عن **الشيخ تقي الدين ابن تيمية**: أنّ الذي وقع فيه من هذا هو من زيادات القَطيعي لا من رواية الإمام أحمد، ولا من رواية ابنه عبد الله عنه، فحرضني قولُ هذا القائل علىٰ أن جمعتُ في هذه الأوراق ما وقع في المسند من رواية الإمام أحمد، ومن رواية ابنه عبد الله مما قال فيه بعض أئمة هذا الشأن إنه موضوع وبعض هذه الأحاديث مما لم يوافق عليه من ادّعىٰ وضعها على ذلك، فأبينه مع سلوك الإنصاف، فليس لنا بحمد الله غرضٌ إلا في إظهار الحق، وقد أوجب الله تعالىٰ علىٰ من علم علماً وإن قَلَّ أن يبيّنه ولا يكتمه، كما حدّثنا أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الربيع الدِلاصِي بقراءتي عليه بمصر، أخبرنا محمد بن عبد الحق القرشي، أخبرنا عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي، وعبد الصمد بن داود الغضائري، قالا: أخبرنا أحمد بن محمد الحافظ، أخبرنا القاسم بن الفضل، أخبرنا محمد بن الفضل بن نَظِيف، أخبرنا أحمد بن الحسن الرازي، حدّثنا بكر بن سهل الدِّمياطيّ، حدّثنا موسىٰ بن محمد، حدّثنا زيد بن مُسَوَّر، عن الزُّهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(٦) هو علي بن أحمد بن محمد بن صالح بن ندىٰ العُرْضِي ـ بضم العين وكسر الضاد ـ المسند التاجر ولد سنة ٦٧٧ هـ أو قبلها. حدث بالمسند بالقاهرة، قال ابن رافع: كان ثقة، صحيح السماع. مات في شهر رمضان سنة ٧٦٤ هـ [الدرر الكامنة ٣/٨٨ ـ ٨٩].

«ما آتىٰ اللَّهُ عالِماً علماً إلا أخذَ عليه الميثاقَ أنْ لا يَكتُمَهُ»[٧].

موسىٰ بن محمد: هو البَلْقَاوِي[٨]، مُتهم.

لكن له شاهدٌ بإسنادٍ صالحٍ من حديث ابن مسعود رويناه في كتاب (فضل العالِم العفيف علىٰ الجاهل الشريف) لأبي نُعَيم الحافظ[٩].

وليعلم المنكر لقولي: ـ إنّ في المسند أحاديثُ يسيرة موضوعة ـ أنه أنكر عليَّ قولاً واجباً عليّ من وجهين:

أحدهما: أني سُئلت عنه.

والثاني: أن العلماء قالوا: لا يجوز رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان أنه موضوع[١٠].

فلنذكر الآن الأحاديث التي نحن بصدد إيرادها بأسانيد الإمام أحمد، ليظهر موضع العلّة[١١]، مقدماً ذكر سندي إلىٰ الإمام أحمد:

أخبرني بجميع مسند الإمام [أبي عبد الله][١٢] أحمد بن محمد بن حنبل مع ما فيه من زيادات ابنه عبد الله رحمهما الله [تعالىٰ][١٣]، مسند الشام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم الأنصاري، بقراءتي عليه بمنزله بدمشق في الرحلة الأولىٰ، أخبرنا أبو الغنائم المُسلّم بن محمد بن علاّن، أخبرنا حنبل بن عبد الله بن الفرج الرُّصافي، أخبرنا هبة الله بن محمد بن

---

(٧) انظر تعليق الحافظ على هذا الحديث في الصفحة (٤٥) من هذا الكتاب.

(٨) البلقاوي: بفتح الباء الموحدة وسكون اللام، نسبة إلى البلقاء بلد بناحية الشام. هامش المطبوع.

(٩) أبو نعيم الحافظ: هو أحمد بن عبد الله الأصبهاني، صاحب الحلية، توفي سنة ٤٣٠ هـ ـ الأعلام ١٥٧/١.

(١٠) قال ابن كثير في الباعث الحثيث (٧٨) في معرفة الموضوع المختلق المصنوع: «فلا تجوز روايتُه لأحدٍ من الناس، إلا على سبيل القَدْح فيه، ليحْذَره من يَغْتَرُّ به من الجَهَلَة والعوامّ والرعاع».

(١١) في المخطوط بدل العلّة: (العلم).

(١٢) ناقصة من المخطوط.

(١٣) ناقصة من المخطوط.

عبد الواحد بن الحصين، أخبرنا الحسين[١٤] بن علي بن المذهَّب التميمي، أخبرنا أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، حدّثنا عبد الله بن أحمد، حدّثني أبي:

الحديث الأول:

بهذا الإسناد [إلى][١٥] الإمام أحمد، قال: حدّثنا أبو المغيرة، حدّثنا ابن عَيَّاش، حدّثني الأوزاعي، وغيره، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب، قال:

ولد لأخي أم سلمة زوج النبي ﷺ غلامٌ فسمَّوه: الوليد، فقال النبي ﷺ:

«سَمَّيْتُموه بأسماء فراعِنَتِكُمْ، ليكوننَّ في هذه الأمة رجلٌ اسمه[١٦] الوليد، هو أشرّ على هذه الأمَّةِ من فرعون لقومه»[١٧] ـ انتهى.

هذا الحديث أورده أبو حاتم بن حبّان البَسْتي في (تاريخ الضعفاء) في ترجمة إسماعيل بن عيّاش[١٨]، وقال: هذا خبر باطل، ما قال رسول الله ﷺ هذا، ولا رواه عمر، ولا حدّث به سعيد، ولا الزهري، ولا هو من حديث الأوزاعي، بهذا الإسناد، وإسماعيل بن عيّاش لما كبر تغير حفظه فكثر الخطأ في حديثه، وهو لا يعلم.

وقد أورده ابن الجوزي في موضعين من كتابه (الموضوعات)[١٩]، وقال: لعلَّ هذا قد أُدخِلَ علىٰ ابن عياش لمّا كبر، أو رواه وهو مختلط ـ انتهىٰ.

---

(١٤) في المخطوط: (الحسن).

(١٥) ناقصة من المطبوع.

(١٦) في المطبوع: (يقال له).

(١٧) راجع تخريج هذا الحديث والذي بعده في الصفحة (٤٦ ـ ٥٢) من هذا الكتاب.

(١٨) المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين (١/١٢٤ ـ ١٢٥)، وانظر ترجمة إسماعيل في الميزان (١/٢٤٠).

(١٩) الموضوعات: ٢/٤٦.

الحديث الثاني:

وبه إلى عبد الله بن أحمد، حدّثني أبي، حدّثنا حجّاج، حدّثنا فِطْر، عن عبد الله بن شَريك، عن عبد الله بن الرُّقَيْم الكنديّ، قال:

«خرجنا إلى المدينة زمن الجمل فلقينا سعدَ بن مالك بها، فقال: أمر رسول الله ﷺ بسدِّ الأبواب الشّارعَةِ في المسجد، وتركِ باب عليّ»[٢٠].

وهذا الحديث علّته: عبد الله بن شريك: كان من أصحاب المختار، ولكن قيل: إنه تاب، وقال الجَوْزجاني: إنه كذّاب.

وعبد الله بن الرُّقَيْم: جَهّله النسائي أيضاً.

وقد أورد ابن الجوزيّ هذا الحديث أيضاً في (الموضوعات)[٢١]، وقال: «إنه باطل، لا يصح».

ثم قال: إنه من وضع الرافضة، قابلوا به الحديث المتفق علىٰ صحته في سدِّ الأبواب غير باب أبي بكر[٢٢]، وهو في الصحيحين.

قلت: فإن استدل على وضعه بمخالفته[٢٣] هذا الحديث الصحيح، وإلا فإن الإمام أحمد وثقَ عبد الله بن شريك، وكذا وثّقه ابن معين، والله أعلم.

الحديث الثالث:

وبه إلىٰ عبد الله بن أحمد، حدّثني أبي، خبّرنا[٢٤] وكيع، عن هشام بن سعدٍ، عن عمر بن أُسيد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال:

---

(٢٠) راجع تخريج هذا الحديث في الصفحة (٥٢) من هذا الكتاب.
(٢١) الموضوعات (١/٣٦٣).
(٢٢) الموضوعات (١/٣٦٦).
(٢٣) في المطبوع (بمخالفة).
(٢٤) في المطبوع: حدّثنا.

«سدُّوا الأبواب التي في المسجد إلا باب عليّ».

أورده ابن الجوزيّ في (الموضوعات)[٢٥]، وأعلّه بمخالفة الحديث الصحيح، وبهشام بن سعد، ونقل عن يحيىٰ بن معين، أنه قال: ليس بشيء. وعن أحمد أنه قال: ليس هو بحكم الحديث.

قال ابن الجوزي: هذا باطلٌ، لا يصحّ، وهو من وضع الرافضة.

الحديث الرابع:

وبه إلى أحمد، خبّرنا[٢٦] يزيد، خبّرنا[٢٧] أصبغ بن زيد، خبّرنا[٢٨] أبو بشر، عن أبي الزاهِريّة، عن كُثيّر بن مُرَّة الحضرمي، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال:

«من احتكرَ طعاماً أربعينَ ليلةً فقد بريءَ من الله [عزّ وجلّ][٢٩]، وبريء الله منهُ، وأيُّما أهلُ عَرْصَةٍ[٣٠] أصبح فيهم امرؤٌ جائعٌ فقد برئت منهم ذمَّةُ الله تبارك وتعالى»[٣١].

وهذا الحديث رواه ابن عدي في (الكامل)[٣٢] في ترجمة أصبغ بن زيد، وقال: إنه ليس بمحفوظ.

ورواه ابن الجوزي في (الموضوعات)[٣٣] من طريق أحمد، وقال:

---

(٢٥) الموضوعات (١/٣٦٤).
(٢٦) في المطبوع: حدّثنا.
(٢٧) في المطبوع: حدّثنا.
(٢٨) في المطبوع: حدّثنا.
(٢٩) زيادة من المطبوع.
(٣٠) العرصة: كل موضع واسع لا بناء فيه.
(٣١) راجع تخريج هذا الحديث في الصفحة (٥٢) من هذا الكتاب.
(٣٢) الكامل لابن عدي (لوحة ١/٥٧ ـ ٥٨).
(٣٣) الموضوعات: (٢/٢٤٢).

لا يصح [ذلك][٣٤]؛ قال: وقال ابن حبّان: «أصبغ لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد»[٣٥].

وكذلك أورد هذا الحديث في موضوعاته أبو حفص عمر بن بدر الموصلي.

قلت: وفي كونه موضوعاً نظر، فإنّ أحمد، وابن معين، والنسائي، وثّقوا أصبغ[٣٦].

وقد أورد الحاكم في (المستدرك) على الصحيحين، هذا الحديث من طريق أصبغ[٣٧].

الحديث الخامس:

وبه إلى أحمد، خبّرنا[٣٨] أنس بن عياض، حدّثني يوسف بن أبي ذرَّة، عن جعفر بن عمرو بن أميـة الضُّمْري، عن أنس بن مـالك، قـال: قال رسول الله ﷺ:

«ما مِنْ مُعَمِّرٍ يُعَمِّرُ في الإسلام أربعينَ سنةً إلَّا صَرَفَ الله عنه أنواعاً من البلاء: الجنون، والجذام، والبرص، فإذا بلغَ خمسينَ سنةً ليّن الله عليه الحساب، وإذا[٣٩] بلغ ستين رزقه الله الإنابة إليه بما يحب، وإذا [٤٠] بلغ سبعين أحبّه الله، وأحبّه أهل السماء، فإذا بلغ الثمانين قبل الله حسناته، وتجاوز عن سيئآته، فإذا بلغَ تسعين غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر،

---

(٣٤) زيادة من المطبوع.

(٣٥) المجروحين لابن حبّان (١/١٧٤).

(٣٦) انظر ميزان الاعتدال (١/٢٧٠) والتاريخ الكبير (٢/٣٥).

(٣٧) أورد الحاكم هذا الحديث في المستدرك (٢/١١ - ١٢) شاهداً من رواية عمرو بن الحصين، فلم يتكلم عليه، وتعقبه الذهبي، فقال: «عمرو: تركوه، وأصبغ: فيه لين».

(٣٨) في المطبوع: حدّثنا.

(٣٩) في المطبوع: فإذا.

(٤٠) في المطبوع: فإذا.

وسمي أسير الله في أرضه، وشفع لأهل بيته»[٤١].

ورواه أحمد أيضاً موقوفاً علىٰ أنس.

وبه إلىٰ أحمد، قال: أخبرنا[٤٢] أبو النضر، خبّرنا[٤٣] الفرج، خبّرنا[٤٤] محمد بن عامر، عن محمد بن عبيد الله، عن جعفر بن عَمْرو[٤٥]، عن أنس بن مالك، قال:

«إذا بلغَ الرّجلُ المسلم أربعينَ سنة أمّنه الله من أنواعٍ من البلاء: من الجنون والبرص[٤٦] والجذام، وإذا بلغَ الخمسين لينّ اللهُ عزّ وجلّ عليه حسابَهُ، وإذا بلغَ الستين رزَقَهُ الله إنابةً يُحبُّه عليها، وإذا بلغ السبعين أحبَّه الله، وأحبّه أهل السماء، فإذا بلغ الثمانينَ تَقَبَّلَ اللَّهُ منه حسناتِهِ، ومَحَا عنه سيئآته، فإذا بلغ التسعين غفر الله له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر، وسُمي أسير الله في الأرض، وشفع في أهله».

وعلّة الحديث المرفوع: يوسف بن أبي ذرَّة[٤٧]، وفي ترجمته أورده ابن حبّان في (تاريخ الضعفاء)، وقال: يروي المناكير التي لا أصل لها من كلام رسول الله ﷺ؛ لا يحلّ الاحتجاج به بحال، روىٰ عن جعفر بن عمرو، عن أنس، فذكر[٤٨] الحديث[٤٩].

وأورده ابن الجوزي في (الموضوعات)[٥٠] ـ هذا الحديث ـ من الطريقين المرفوع والموقوف، وقال: هذا الحديث لا يصحّ عن النبي ﷺ، وأعلّ الحديث

---

(٤١) راجع تخريج هذا الحديث في الصفحة (٦٢) من هذا الكتاب.

(٤٢) في المطبوع: قال حدّثنا.

(٤٣) (٤٤) في المطبوع: حدّثنا.

(٤٥) في المخطوط: (عمرو بن جعفر) وهو خطأ والصحيح ما أثبتناه.

(٤٦) في المطبوع: أخر البرص وجعله بعد الجذام.

(٤٧) انظر ترجمته: المجروحين (٣/١٣١)، والميزان (٤/٤٦٤)، والتاريخ الكبير (٨/٣٨٧).

(٤٨) في المطبوع: ذاك.

(٤٩) المجروحين (٣/١٣١ ـ ١٣٢).

(٥٠) الموضوعات (١/١٧٩ ـ ١٨٠).

الموقوف بالفرجِ بنِ فضالة[٥١]، وحكىٰ أقوال الأئمة في تضعيفه، قال: «وأما محمد بن عامر، فقال ابن حبّان[٥٢]: يقلِّب الأخبار، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، وأما محمد بن عبيد الله، فهو العَرْزَمي[٥٣]، قال أحمد: ترك الناس حديثه».

قلت: وقد خلط فيهْ الفَرَجُ بنُ فضالة، فحدَّث به هكذا، وقلبَ إسنادَهُ مرةً أخرىٰ فجعله من حديث ابن عمر مرفوعاً أيضاً، رواه أحمد أيضاً.

الحديث السادس:

وبه إلىٰ أحمد، خبرنا[٥٤] هاشم، خبرنا[٥٥] الفَـرَج، حدّثني محمد بن عُبيد الله العَرْزَمي، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ: فذكر مثل الحديث الموقوف علىٰ أنس؛ هكذا أورده الإمام أحمد، ولم يَسُقْ لفظه، وإنما أورده بعد حديث أنس الموقوف، وقال: «مثله».

ولم يذكر ابن الجوزي في (الموضوعات) حديث ابن عمر هذا، وكان ينبغي أن يذكره، فإن هذا موضوعٌ قطعاً، ومما يستدل به علىٰ وضع الحديث مخالفة الواقع، وقد أخبرني من أثقُ به أنه رأىٰ رجلاً حصلَ له جذامٌ بعد الستين، فضلاً عن الأربعين.

ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان: إن كان هو المُلَقَّب بالدِّيباج، فهو لم يُدْرك ابن عمر، وقال البخاري[٥٦]: «لا يكاد يتابع علىٰ حديثه»، وإن كان غيره فهو مجهول.

---

(٥١) انظر المجروحين (٢/٢٠٦) والميزان (٣/٣٤٣) والتاريخ الكبير (٧/١٣٤).
(٥٢) المجروحين (٢/٣٠٤) والميزان (٣/٥٨٨).
(٥٣) التاريخ الكبير ١/١٧١، والميزان ٣/٦٣٥.
(٥٤) (٥٥) في المطبوع: حدّثنا.
(٥٦) انظر التاريخ الكبير (١/١٣٨).

الحديث السابع:

وبه إلىٰ [الإمام][٥٧] أحمد، خبرنا[٥٨] عبد الصمد بن حسان، خبرنا[٥٩] عمارة، عن ثابت، عن أنس، قال:

بينما عائشة في بيتها [إذ][٦٠] سَمِعَتْ صوتاً في المدينة، فقالت: «ما هذا؟!»، فقالوا: «عِيرٌ لعبد الرحمن بن عوفٍ قَدِمَتْ من الشام تحمِلُ [من][٦١] كلِّ شيءٍ». قال: وكانت سبع مئة بعير، فارتجّت المدينة من الصوت، فقالت عائشة: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «قَدْ رَأَيْتُ عبد الرَّحمن بن عوف يدخلُ الجنَّة حَبْواً»، فبلغَ ذلك عبد الرحمن، فقال: «إن استطعتُ لأدخُلنَّها قائِماً» فجعلها في سبيلِ الله ـ عزّ وجلّ ـ بأقْتَابِها وأحْمَالِها[٦٢].

وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في (الموضوعات)[٦٣] وقال: «قال أحمد: هذا الحديث [كذب][٦٤] منكر؛ [قال][٦٥]: وعمارة يروي أحاديث مناكير، وقال أبو حاتم الرَّازي[٦٦]: عمارة بن زاذان لا يحتج به» ـ [انتهىٰ][٦٧].

الحديث الثامن:

وبه إلىٰ أحمد، حدّثنا أبو اليَمان، خبرنا[٦٨] إسماعيل بن عَيَّاش، عن عمر بن محمد، عن أبي عِقَال، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ:

«عَسْقَلاَنُ أَحَدُ العَرُوسين يُبعثُ منها يومَ القيامة سبعونَ ألفاً لا حِسَابَ

---

(٥٧) زيادة في المطبوع.

(٥٨) (٥٩) في المطبوع: أنا.

(٦٠) زيادة من المسند.

(٦١) زيادة من المطبوع.

(٦٢) راجع تخريج الحديث في الصفحة (٦٥) من هذا الكتاب.

(٦٣) الموضوعات (٢/١٣).

(٦٤) (٦٥) (٦٧) زيادة من المطبوع.

(٦٦) الجرح والتعديل (٣/٣٦٦).

(٦٨) في المطبوع: حدّثنا.

عليهم، ويبعثُ منها خمسون ألفاً شهداء وفوداً إلى الله ـ عزّ وجلّ ـ، وبها صفوفُ الشُّهداءِ رؤوسهم مُقَطَّعة في أيديهم، تَثِجُّ أوداجهم دماً، يقولون: ﴿ رَبَّنَا [و][٦٩] آتِنَا مَا وَعَدْتَنَا علىٰ رُسُلِكَ، ولا تُخْزنا يَوْمَ القِيَامَةِ، إنَّكَ لا تُخْلِفُ المِيعَادَ ﴾[٧٠] فيقول: صدقَ عبادي، اغسلوهم بنهر[٧١] الفَيْضَة فيخرجونَ منها نقاء[٧٢] بيضاً فيسرحون في الجنَّة حيثُ شاؤوا»[٧٣].

وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في (الموضوعات)، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وجميعُ طُرقِه تدورُ على أبي عِقَال، واسمه: هلال بن زيد بن يسار؛ قال ابن حبّان: يروي عن أنس أشياء موضوعة ما حدّث أنس بها قطُّ[٧٤]، لا يجوز الاحتجاج به بحال»[٧٥] ـ انتهى، وفي ترجمة أبي عقال أورده ابن عديّ في (الكامل)[٧٦] من رواية جماعة عنه، وقال: غير محفوظ، وقال الذهبي في (الميزان): باطل[٧٧].

الحديث التاسع:

وبه إلىٰ أحمد، حدّثنا الحسن بن يحيىٰ من أهل مرو، خبرنا[٧٨] أوس بن عبد اللهِ بن بُرَيْدة، أخبرني أخي سَهْل بن عبد الله بن بُريدة، عن أبيه، عن جده [هو: بريدة بن الحصيب][٧٩]: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

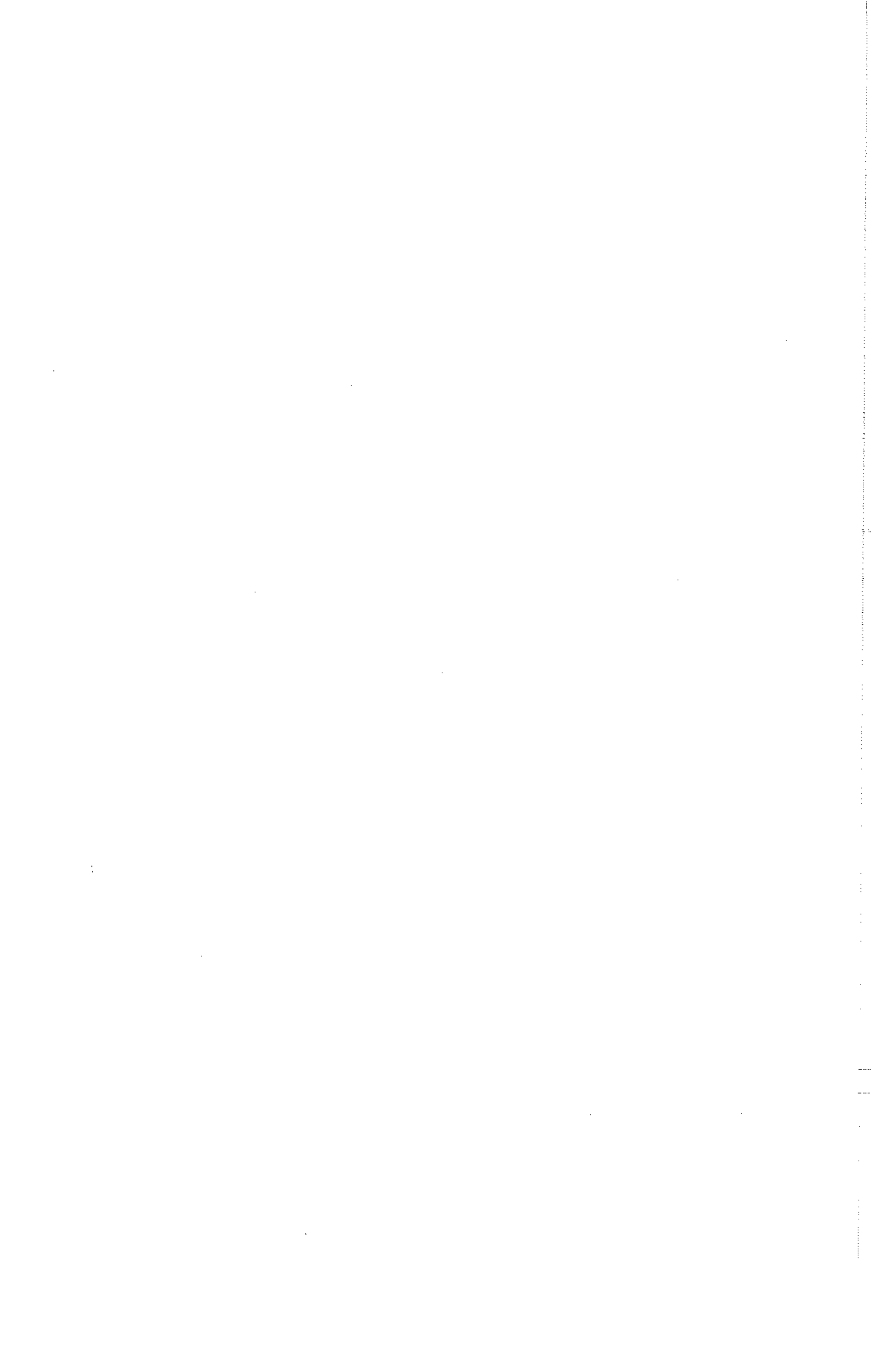
(٦٩) نقص من المطبوع.
(٧٠) سورة آل عمران: ١٩٤.
(٧١) في المطبوع (في نهر).
(٧٢) في المطبوع (نقاة).
(٧٣) الموضوعات (٢/٥٣).
(٧٤) في المطبوع جعلها بعد (بها).
(٧٥) المجروحين (٣/٨٦ ـ ٨٧). وانظر: الميزان (٤/٣١٣)، والمشتبه (١٠٣)، والتاريخ الكبير (٨/٢٠).
(٧٦) الكامل لابن عدي (لوحة ٤/٨٢٢ و٨٢٣).
(٧٧) ميزان الاعتدال (٤/٣١٣).
(٧٨) في المطبوع: حدّثنا.
(٧٩) زيادة من المطبوع.

«ستكونُ بعدي بُعُوثٌ كثيرةٌ فكونوا في بعثِ خراسان، ثمَّ انـزلوا مدينة[٨٠] مرو بناها ذو القرنين، ودعا [لأهلها][٨١] بالبركة، ولا يَضِيرُ[٨٢] أهلها سوء».

وهذا الحديث أورده أبو حاتم ابن حبّان في (الضعفاء)، وقال: «سهل بن عبد الله: منكر الحديث، يروي عن أبيه ما لا أصل له، لا نحب أن يُشْتَغَلَ بحديثه»[٨٣] ـ انتهى، وأخوه أوس: ضعيف جداً؛ قال البخاري: «فيه نظر»[٨٤]، وهذه العبارة يقولها البخاري في من هو متروك، وقال النسائي: «ليس بثقة»[٨٥]، وقال الدارقطني: «متروك»[٨٦]، والله أعلم.

انتهى كلام شيخنا. . .

(٨٠) في المطبوع (بمدينة).
(٨١) زيادة من المسند حيث كانت (لها).
(٨٢) في المخطوط (يضر).
(٨٣) المجروحين (١/٣٤٨) وذكر الحديث بلفظ قريب، وانظر سهل في الميزان (٢/٢٣٩).
(٨٤) التاريخ الكبير (٢/١٧).
(٨٥) الضعفاء والمتروكين للنسائي ٢١.
(٨٦) جزء الضعفاء للدارقطني رقم ١١٩ لسان الميزان ١/٤٧٠.



دراسة الأحاديث التي أوردها الحافظ العراقي

وهذا حين الشروع في الأجوبة

وأول شيءٍ يُتعَقَّبُ فيها علىٰ شيخنا: احتجاجه بحديث أبي هريرة الذي تقدم ذكره من رواية موسىٰ البلقاوي، واعترافه بأنه متهم، أي أنّ الحفّاظ اتهموه بالكذب، وإذا كان كذلك، فلا يصلح أن يحتج بحديثه، وقد أورد[87] أبو نعيم [في الحلية][88] هذا الحديث من وجه آخر عن أبي هريرة، وفيه مَن لا يعرف، وهو من رواية محمد بن عبدة القاضي وكان يدّعي سماع ما لم يسمع، وهو مشهور.

ولو احتج بما أورده[89] أبو داود من حديث أبي هريرة أيضاً عن النبي ﷺ، قال:

«مَنْ سُئِلَ عِلماً فكتَمهُ ألجمهُ اللّهُ بلجامٍ من نار»[90].

لكان أولىٰ؛ والحديث وإن لم يكن في نهاية الصحة لكنه صالح للحجة، وهو على كل حال أولىٰ من حديث البلقاوي.

---

(٨٧) في المطبوع (أخرج).

(٨٨) زيادة من المطبوع.

(٨٩) في المطبوع (أخرجه).

(٩٠) أخرجه أبو داود رقم (٣٦٥٨) في العلم، باب كراهية منع العلم. والترمذي رقم (٢٦٥١) في العلم، باب ما جاء في كتمان العلم، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وله شاهد عند الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو، وصححه ووافقه الذهبي. وأما الحديث الذي ذكره الحافظ العراقي، فذكره الألباني عن أبي هريرة وقال: هو ضعيف جداً، رواه ابن الجوزي في العلل (٤٩٧٦).

ثم نشرع الآن في الجواب عن الأحاديث التسعة التي أوردها واقتصر عليها، ونجيب عنها أولاً من طريق الإجمال:

فإنّ[٩١] الأحاديث التي ذكرها ليس فيها شيء من أحاديث الأحكام في الحلال والحرام، فالتساهل[٩٢] في إيرادها مع ترك البيان بحالها سائغ، وقد ثبتَ عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا:

إذا روينا في الحلال والحرام شدّدنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا.

وهكذا حال هذه الأحاديث، **فالأول** منها: يدخل في أدب التسمية، وفيه أخبار عن بعض الأمور الآتية، ولهذا أورده في دلائل النبوّة، **والثاني كالثالث**: في الفضائل، **والرابع**: في الحثّ على الكرم والبرّ والصِّلة ورعاية الجار، **والخامس كالسادس**: في فضل طول العمر في الإسلام، **والسابع**: يحتمل التأويل، وهو أمر نسبي، **والثامن كالتاسع**: في فضائل بعض البلدان، وفيهما[٩٤] الحثّ على الرّباط والجهاد.

وأما من حيث التفصيل:

فالحديث الأول منها: حديث سعيد بن المسيب في شأنِ التَّسمية بالوليد[٩٥].

---

(٩١) في المطبوع (بأن).
(٩٢) في المطبوع (والتساهل).
(٩٣) في المطبوع (شائع).
(٩٤) في المطبوع (وفيها).
(٩٥) قال العلاّمة أحمد شاكر في شرح المسند (٢٠٢/١ الحديث ١٠٩): «إسناده ضعيف لانقطاعه» سعيد بن المسيب لم يدرك عمر إلا صغيراً، فروايته عنه مرسلة إلا رواية صرّح فيها أنه يذكر فيها يوم نعى عمر النعمان بن مقرن على المنبر، ثم إن ذكر عمر في الإسناد خطأ، لعلّه من ابن عيـــاش.

قال الحافظ: «وغاية ما ظهر في طريق إسماعيل بن عياش من العلّة... على عدم ذكر عمر فيه» وهذا أيضاً ليس بشيء، لأني لم أجد في الروايات التي ذكرها الحافظ أن ابن المسيب روى هذا الحديث عن أم سلمة، فإن كل الروايات عن ابن المسيب: «ولد لأخي أم سلمة..» ليس فيها «عن أم سلمة»، وهذا الحديث مما ادعى فيه بعض الحفّاظ أنـه موضوع، منهم =

فنقول عليه[٩٦]: قول ابن حبّان: «إنه باطل[٩٧] دعوىٰ لا برهان عليها ولا أتىٰ بدليل يَشْهَدُ لها، وقوله: «إنّ رسول الله ﷺ لم يقله، ولا عمر، ولا سعيد، ولا الزهري» شهادة نفي صدرت عن غير استقراءٍ تام علىٰ ما سنبينه، فهي مردودة، وكلامه في [إسماعيل][٩٨] بن عيّاش غير مقبول كله، فإنّ رواية إسماعيل عن الشّاميين عند الجمهور قوية، وهذا منها، وإنما ضعَّفوه في روايته عن غير أهل الشام، نصَّ علىٰ ذلك يحيىٰ بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المَديني، وعمرو بن علي الفلاّس، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيم، والبخاري، ويعقوب بن سفيان، ويعقوب بن شيبة، وأبو إسحاق الجَوْزجاني، والنّسائي، والدُّولابي، وأبو أحمد ابن عدي، وآخرون، وقد وثّقه بعضهم مطلقاً، والعجب أن ابن حبّان موافق للجماعة على أن حديثه عن الشّاميين مستقيم، وهذه عبارته فيه: «كان إسماعيل من الحفّاظ المتقنين في حديثهم، فلما كبر تغيّر حفظه، فما حفظه في صباهُ وحَداثته أتىٰ به على وجهه، وما حفظه على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن» انتهىٰ؛ فهذا كما تراه قيَّد كلامه بحديث الغرباء، وليس حديثه المتقدم من حديثه عن الغرباء، إنما[٩٩] هو من روايته عن شاميٍّ وهو الأوزاعي، وأما إشارته إلىٰ أنه تغيّر حفظه واختلط فقد استوعبتُ كلام المتقدِّمين فيه في كتابي (تهذيب التهذيب)[١٠٠] ولم أجد عن أحد منهم أنه نسبه إلىٰ الاختلاط، وإنما نسبوه إلىٰ سوء الحفظِ في حديثه عن غير الشاميين، كأنه كان إذا رحل إلى الحجاز أو العراق اتكل علىٰ حفظه فيخطىء في أحاديثهم.

قال يعقوب بن سفيان: «تكلم ناسٌ في إسماعيل بن عيّاش، وإسماعيل

= الحافظ العراقي... وفي كثير مما قاله الحافظ، تكلف ومحاولة، والظاهر عندي ما قلت: إنه ضعيف لانقطاعه، وانظر التعقيبات للسيوطي (٣٧).

(٩٦) في المطبوع (علته).

(٩٧) المجروحين (١/١٢٤ ـ ١٢٥).

(٩٨) زيادة في المطبوع.

(٩٩) في المطبوع (وإنما).

(١٠٠) انظر الكلام على إسماعيل بن عياش في تهذيب التهذيب (١/٣٢١ ـ ٣٢٦).

ثقةٌ عدل، أعلمُ النّاس بحديث الشّام، وأكثر ما قالوا: يُغْرِبُ عن ثِقاتِ المدنيّينَ والمكيّيـن» انتهىٰ.

ومع كون إسماعيل بهذا الوصف، وحَدِيثه المُتَقَدِّمُ عن شاميٍّ فلم ينفرد به كما قال ابن حبّان، وابن الجوزي.

وإنما انفرد بذكرِ عمر فيه خاصة، علىٰ أنّ الرواة عنه لم يتفقوا علىٰ ذلك، فقد رواهُ الحارثُ بن أبي أسامة في (مسنده)، وأبو نعيم في (دلائل النبوّة) من طريقه، [قال][١٠١]:

حدّثنا إسماعيل بن أبي إسماعيل، خبرنا[١٠٢] إسماعيل بن عيّاش، عن عبد الرّحمن بن عَمْرو، عن الزُّهري، عن سعيد بن المُسيَّب، قال:

«وُلِدَ لأخي أمّ سلمة»، فذكر الحديث وليس فيه عمر.

[نعم[١٠٣] : رواه سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل، عن إسماعيل بن عيّاش فذكر فيه عمر.

حدّثنا أبو محمد عبد الله بنُ أحمد بن علي الهاشميّ، ولفظه: أخبرنا أبو الحَزْم ابنُ أبي الفتح الحنبلي، قال: قُرِىءَ على مُؤْنِسة بنت أبي بكر بن أيوب، ونحن نسمع، عن عفيفة بنت أحمد، أخبرنا عبد الواحد بن محمد، حدّثنا أبو أيوب[١٠٤] سليمان بن عبد الرحمن، حدّثنا إسماعيل بن عيّاش، حدّثني عبد الرحمن بن عَمْرو الأوزاعي، عن ابن شهابٍ الزّهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطّاب، فذكر مثل حديث أبي المغيرة سواء، وزاد فيه بعد قوله: «بأسماء فَرَاعِنَتِكُمْ»: «غيّروا اسمه، فسمّوه عبد الله، فإنه سيكون»، والبقية سواء] [١٠٣].

---

(١٠١) زيادة في المطبوع.

(١٠٢) في المطبوع: حدّثنا.

(١٠٣ ـ ١٠٣) زيادة من المطبوع.

(١٠٤) في هامش المطبوع هنا: «أخبرنا عبد الواحد بن محمد الدمشقي، خبرنا أبو نعيم، حدّثنا أبو علي ابن الصواف، حدّثنا جعفر بن محمد، حدّثنا أبو أيوب».

فأما[105] من تابع إسماعيل، عن الأوزاعي، فقد رواهُ عن الأوزاعي أيضاً: الوليد بن مسلم الدمشقي، وبشر بن بكر التنيسيّ، والهِقْل بن زياد كاتب الأوزاعي، ومحمد بن كثير، لكنهم أرسلوه فلم يذكروا فيه عمر كما وقع عند الحارث.

[و][106] أما رواية الوليد، فأخرجها يعقوب بن سفيان في (تاريخه) قال: حدّثنا محمد بن خالد بن العبّاس السَكْسَكي، خبرنا[107] الوليد بن مسلم، خبرنا[108] أبو عَمْرو الأوزاعيّ، فذكره وزاد في آخره: قال الأوزاعي: «فكانوا يَرَوْ في[109] أنه الوليد بن عبد الملك، ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد لفتنة النّاس به، حتىٰ خرجُوا عليه فقتلوه، فانفتحت الفتن[110] على الأمة، وكثر فيهم الهرج» انتهىٰ.

وأخرجه الحاكم في (المستدرك)[111]، قال: أخبرني محمد بن المؤمِّل بن الحسن، خبرنا[112] الفضل بن محمد بن المسيب، خبرنا[113] نُعيم بن حمّاد، حدّثنا الوليد بن مسلم، من الأوزاعيّ، عن الزّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، قال:

ولد لأخي أمّ سلمة غُلامٌ فسمّوه الوليد، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال:

«سمَّيتموهُ بأسامي فراعِنَتِكُمْ؛ ليكوننّ في هذه الأمة رجلٌ يقال له: الوليد، هو أشرّ علىٰ هذه الأمة من فرعون على قومه».

قال الزهري: إن استخلف الوليد بن يزيد فهو هو، وإلاّ فهو الوليد بن عبد الملك.

قال الحاكم: صحيح.

---

(105) في المطبوع: (أما).
(106) زيادة في المطبوع.
(107) (108) في المطبوع: حدّثنا.
(109) في المطبوع: (يرون).
(110) في المطبوع: (الفتنة).
(111) لم أعثر عليه في المستدرك.
(112) (113) في المطبوع: حدّثنا.

وأما رواية بشر بن بكر، فأخرجها البيهقي في (دلائل النبوّة) عن الحاكم، عن الأصمّ، عن سعيد بن عثمان التنوخي، عن بشر بن بكر، حدّثني الأوزاعي، حدّثني الزهري، [حدّثني سعيد بن المسيب][114]، فذكره، وزاد في المتن[115]: «**غيِّروا اسمه فسمّوه عبد الله [فإنه سيكون في هذه الأمة رجلٌ يقال له: الوليد، لهو شَرٌّ لأمتي من فرعون لقومه]**»[116].

وزاد فيه أيضاً: إنه أخ لأم سلمة من أمها.

وأما رواية محمد بن كثير، والهقل بن زياد، فأشار إليهما الذهبي في ترجمة الوليد بن يزيد في (تاريخ الإسلام)[117] [ثم وجدتهما في ترجمة الوليد في (تاريخ ابن عساكر) أخرجهما من طريق الزّهري في (الزّهريات): حدّثنا الحكم بن موسىٰ، حدّثنا الهِقْل بن زياد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيِّب، قال: «ولد لأخي أم سلمة غلامٌ فسمّوه الوليد» الحديث.

قال: وحدّثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، قال: ولد لآل أم سلمة ولدٌ فسمّوه الوليد، فقال النبي ﷺ:

«**تسمّون الوليد بأسماء فراعنتكم، فسمّوه عبد الله**»][118].

وتابع الأوزاعي علىٰ روايته له، عن الزهري: محمد بن الوليد الزُّبيدي، ويحتمل أنه الذي أبهمه إسماعيل بن عيّاش، لأنه شاميٌّ أيضاً، ومعمّر بن راشد البصري.

[و][119] أما رواية الزبيدي: فظفرت بها في بعض الأجزاء، ولم يحضرني [الآن][120] اسم مخرجها.

وأمّا رواية معمّر: فرويناها في الجزء الثاني من أمالي عبد الرزاق، قال:

---

(١١٤) زيادة من المطبوع.

(١١٥) نقص في المطبوع (فذكره، وزاد في المتن)، وزاد في المطبوع بعد السند (الحديث وفيه).

(١١٦) نقص من المخطوط.

(١١٧) تاريخ الإسلام (٥/١٧٣ - ١٧٩): ذكر رواية أحمد، وقال: «وقد رواه الهِقْل بن زياد، والوليد بن مسلم، وبشر بن بكر، وابن كثير، عن الأوزاعي، فأرسلوه، لم يدرك عمر، وهذا من أقوىٰ المراسيل».

(١١٨) نقص من المخطوط.

(١١٩) نقص من المخطوط.

(١٢٠) نقص من المخطوط.

أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، فذكره، ولم يذكر عمر.

قال البيهقي بعد تخريجه هذا [الحديث][١٢١]: مرسلٌ حسن.

قلت: هو على شرط الصحيح لو صرح سعيد بن المسيب بسماعه[١٢٢] له من أم سلمة فقد أدركها، وسمع منها.

ووقع لنا الحديث من روايتها من وجهٍ آخر رواه ابن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب بنت أم سلمة، عن أمها، قالت:

«دخل عليّ النبي ﷺ وعندي غلامٌ من آل المغيرة اسمه الوليد، فقال: من هذا؟! قلتُ: الوليد. قال: قد اتخذتم الوليد حناناً؟! غيّروا اسمه، فإنه سيكون في هذه الأمة فرعون، يقال له: الوليد»[١٢٣].

وهذا إسنادٌ حسنٌ أخرجه إبراهيم الحربي في (غريب الحديث) له، ورواه محمد بن سلّام الجُمحي، عن حمّاد بن سلمة، فذكره معضلاً.

وروى الطبراني في [المعجم][١٢٤] الكبير من طريق عبد العزيز بن عُمْران، عن إسماعيل بن أيوب المخزومي، قصة موت الوليد بن الوليد بن المغيرة، وأنّ النبي ﷺ، دخل على أم سلمة، وهي تقول:

ابْكِ الوليدَ بن الوليد أبا الوليدِ ابن المغيرة

فقال: «إن كدتم لتتخذون الوليد حناناً».

فهذا شاهدٌ آخر لأصل القصة، وبدون هذا يُعلم بطلان شهادة ابن حبّان، بأنّ رسول ﷺ ما قاله، ولا سعيد بن المسيب حدث به، ولا الزهري، ولا الأوزاعي.

وفي تصريح بشر بن بكر، عن الأوزاعي، بأن الزهري حدّثه به ما يدفع

(١٢١) نقص من المخطوط.

(١٢٢) في المطبوع: (سماعه).

(١٢٣) انظر تاريخ الإسلام (٥/ ١٧٤).

(١٢٤) زيادة من المطبوع.

تعليل من يعلله بتدليس الوليد بن مسلم تدليس التسوية.

وغاية ما ظهر في طريق إسماعيل بن عيّاش من العلة أنّ ذكر عمر فيه لم يتابع عليه، والظاهر أنه من رواية أم سلمة لإطباق معمر والزبيدي، عن الزهري، وبشر بن بكر، والوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، على عدم ذكر عمر فيه. [والله أعلم][١٢٥].

وأما رواية نعيم بن حماد له، عن الوليد، بذكر أبي هريرة فيه، فشاذّة.

ومن شواهده، ما روى الطبراني، من طريق ابن لهيعةَ، عن أبي قبيل، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن معاذ بن جبل، قال:

خرج علينا رسول الله ﷺ، فذكر حديثاً فيه، قال:

«الوليد اسم فرعون، هادم شرائع الإسلام، يَبُوْءُ بدمهِ رجلٌ من أهل بيته» والله أعلم[١٢٦].

الحديث الثاني والثالث: حديث: «سدّوا الأبوابَ إلاّ بابَ عليّ».

ذكره من رواية سعد[١٢٧]، ومن رواية ابن عمر[١٢٨].

(١٢٥) زيادة من المطبوع.

(١٢٦) ناقصة من المطبوع.

(١٢٧) في المسند (٥٨/٣ حديث ١٥١١)، قال: «إسناده ضعيف. عبد الله بن الرقيم، بالتصغير الكناني: مجهول، روى له النسائي في الخصائص، وقال: «لا أعرفه». وقال البخاري: «فيه نظر». وعبد الله بن شريك العامري الكوفي: ثقة، وثّقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وقال النسائي في الضعفاء: «ليس بالقوي، مختاريّ» يعني من أصحاب المختار الكذاب، وكان ذلك في أوائل أمره، ولكنه تاب، كما في الميزان. وفِطْر: هو ابن خليفة. والحديث في مجمع الزوائد (١١٤/٩): ونسبه أيضاً لأبي يعلى، والبزار، والطبراني في الأوسط، وقال: «إسناد أحمد حسن» وليس كما قال، بل هو ضعيف».

وأخرجه الترمذي رقم (٣٧٣٣) في المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإسناده ضعيف، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب». ولكن له شواهد بمعناه يقوى بها، منها حديث سعد: «أمرنا رسول الله بسدّ الأبواب الشارعة. .» أخرجه أحمد والنسائي، قال الحافظ في «الفتح»: إسناده قوي، وله شواهد أخرى ذكرها. ثم قال: وهذه الأحاديث يقوّي بعضها بعضاً، وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها. [راجع الفتح ١٢/٧ ـ ١٣، والمشكاة ٣١٦/٣ وجامع الأصول ٦٥٩/٨]، والتعقيبات ٥٥ ـ ٥٦.

(١٢٨) في المسند (٢٠/٧ الحديث ٤٧٩٧) بلفظ: «كنا نقول في زمن النبي ﷺ: رسول الله خير =

قول ابن الجوزيّ: إنه باطل، وإنه موضوع. دعوىٰ لم يستدلَّ عليها إلا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين، وهذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم، ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع، ولا يلزم من تعذّر الجمع في الحال أن لا يمكن بعد ذلك، إذ فوق كل ذي علم عليم، وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم علىٰ الحديث بالبطلان بل يتوقف فيه إلىٰ أن يظهر لغيره ما لم يظهر له، وهذا الحديث من هذا الباب، هو حديثٌ مشهورٌ له طرقٌ متعددة، كل طريق منها علىٰ انفرادها لا تقصُرُ عن رُتبةِ الحسن، ومجموعها ممّا يُقطع بصحته على طريقة كثير من أهل الحديث.

وأمّا كونه معارضاً لما في الصحيحين فغير مُسَلَّـم، ليس بينهما معارضة. وقد ذكر البزار في (مسنده) أن حديث: «**سدّوا كل باب في المسجد إلا باب عليّ**»؛ جاءَ من رواية[129] أهل الكوفة وأهل المدينة يروون: «إلّا بابَ أبي بكر».

قال: فإن ثبتت روايات أهل الكوفة، فالمراد بها هذا المعنىٰ، فذكر حديث أبي سعيد الذي سأذكره بعد.

قال: علىٰ أنّ روايات أهل الكوفة جاءت من وجوهٍ بأسانيد حسان ـ انتهىٰ.

وها أنا أذكر بقية طُرقه، ثمّ أبيِّن كيفية الجمع بينه وبين الذي في الصحيحين.

فمن طرقه ما رواه الإمام أحمد في (مسنده) أيضاً في مسند زيد بن أرقم

= الناس، ثم أبو بكر، ثم عمر، ولقد أُوتي ابنُ أبي طالب، ثلاث خصال، لأنْ تكون لي واحدةٌ منهنّ أحبُّ إليَّ من حُمْرِ النَّعم، زوّجه رسول الله ﷺ ابنتَه، وولَدَتْ له، وسَدَّ الأبواب إلا بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر». هو عمر بن أبي سفيان بن أسيد: ثقة.

الحديث في مجمع الزوبائد (٩: ١٢٠)، وقال: «رواه أحمد وأبو يعلىٰ، ورجالهما رجال الصحيح». وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(١٢٩) في المخطوط: روايات.

قال: حدّثنا محمد بن جعفر، خبّرنا عوف[١٣٠]، عن ميمون، عن زيد بن أرقم، قال:

كان لنفرٍ من أصحابِ رسول الله ﷺ أبواب شارعة في المسجد، قال: فقال يوماً: «سدّوا هذه الأبواب إلا بابَ علي». قال: فتكلم في ذلك ناسٌ[١٣١]. قال: فقام رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنىٰ عليه، ثم قال: «أما بعد، فإني أمرتُ بسدِّ هذه الأبواب غير باب علي، فقال فيه قائلكم، وإني والله ما سددت شيئاً ولا فتحته، ولكن أُمرت بشيءٍ فاتبعته».

[و][١٣٢] رواه النسائي في (السنن الكبرىٰ)، عن محمد بن بشّار بُنْدار، عن محمد بن جعفر: وهو غُنْدر، بهذا الإسناد.

ورواه الحاكم في (المستدرك)[١٣٣]، عن أبي بكر أحمد بن جعفر القَطيعي، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه. وقال: صحيح الإسناد.

وأخرجه الحافظ ضياء الدّين المقدسي في (الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين) من طريق المسند أيضاً.

وأورده ابن الجوزي في (الموضوعات)[١٣٤] من طريق النسائي، وأعلّه بميمون فأخطأ في ذلك خطأً ظاهراً، وميمون وثّقه غير واحد، وتكلم بعضهم في حفظه، وقد صحّح له الترمذي حديثاً غير هذا تفرد به عن زيد بن أرقم، ولم يذكر شيخنا هذه الطريق[١٣٥] وهي على شرطه، وكأنه أغفلها لأن ابن الجوزي لم يوردها من طريق المسند.

ومن طرقه أيضاً: ما رواه النسائي في (السنن الكبرىٰ)، عن محمد بن وهب، عن مسكين بن بُكير.

---

(١٣٠) في المطبوع: حدّثنا عون.

(١٣١) في المطبوع: أناس.

(١٣٢) زيادة من المطبوع.

(١٣٣) المستدرك (١٢٥/٣) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجها»، وقال الذهبي: «صحيح، قلت: رواه عوف عن ميمون أبي عبد الله».

(١٣٤) الموضوعات (٣٦٣/١).

(١٣٥) في المطبوع (الطريقة).

وأخرجه الكلاباذي في (معاني الأخبار) من وجه آخر عن مسكين.

ورواه الترمذي، عن محمد بن حميد، عن إبراهيم بن المختار، كلاهما، عن شعبة، عن أبي بَلْجٍ، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس، قال:

أمر رسول الله ﷺ بأبوابِ المسجدِ فسدَّتْ إلا باب عليّ.

وروىٰ الإمام أحمد والنسائي أيضاً من طريق أبي عوانة الوضّاح، عن أبي بلج يحيىٰ عن عمرو بن ميمون، قال: قال ابن عبّاس في أثناء حديثه: **وسَدّ أبوابَ المسجد غير باب عليّ، فكان يدخل المسجد وهو جنب، وهو طريقه ليس له طريق غيره.**

وأخرجه الكلاباذي في (معاني الأخبار) عن حاتم بن عقيل، عن يحيىٰ بن إسماعيل.

وأخرجه ابن الجوزي في (الموضوعات) من طريق أبي نعيم في (الحلية)، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن الحسن، خبرنا[136] أبو شعيب، كلاهما، عن يحيىٰ بن عبد الحميد، حدّثنا أبو عوانة به، وأعلّه بأبي بلجٍ، وبيحيىٰ بن عبد الحميد، فلم يُصِب، لأن يحيىٰ لم ينفرد به.

وأخرج النسائي حديث سعد بن أبي وقاص من طريق أخرىٰ بمعناه.

ورواه الطبراني في (الأوسط) في ترجمة: علي بن سعيد، من طريق الحكم بن عُتَيْبَة، عن مُصعب بن سعد، عن أبيه، قال:

أمرَ رسول الله ﷺ بسدّ الأبواب إلا باب علي، فقالوا: يا رسول الله سددتَ أبوابنا كلها إلا باب علي!! فقال: «ما أنا سددتُ أبوابكم، ولكنّ الله سدّها».

لم يروه عن الحكم إلا معاوية بن ميسرة بن شريح.

قلت: وهو حفيد القاضي شريح الكنديّ. قال البخاري[137] في (تاريخه): سمع الحكم بن عتيبة، ولم يذكر فيه جرحاً، وذكره ابن حبّان في (الثقات).

وقال الطبراني في (الكبير): حدّثنا إبراهيم بن نائلة الأصبهاني،

---

(١٣٦) في المطبوع: حدّثنا.

(١٣٧) التاريخ الكبير (٧/٣٣٦).

خبرنا[١٣٨] إسماعيل بن عمرو البجلي، خبرنا[١٣٨] ناصح، عن سِمَاك بن حرب، عن جابر بن سمرة، قال:

أمر رسول الله ﷺ بسدّ الأبواب كلها غير باب علي، فقال العباس: يا رسول الله!! قدر ما أدخل وحدي وأخرج؟! قال: «ما أُمرتُ بشيءٍ من ذلك»، فسدّها كلها غير باب علي. [قال][١٣٩]: وربما مرّ وهو جنب.

وروى النسائي [أيضاً][١٤٠] حديث ابن عمر بسند آخر صحيح أورده من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن العلاء بن عَرَارٍ، قال: **قلت لعبد الله بن عمر: أخبرني عن علي وعثمان؟ فقال: أما علي فلا تسأل عنه أحداً وانظر إلىٰ منزله من رسول الله ﷺ فإنه سدّ أبوابنا في المسجد وأقرَّ بابه.**

ورجاله رجال الصحيح إلا العلاء، وهو ثقة، وثّقه يحيىٰ بن معين وغيره، وعرار: أبوه بمهملات.

وأخرجه الكلاباذي في (معاني الأخبار) من طريق عبد الله بن سَلَمة الأفطس أحد الضعفاء، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، نحوه، وفيه:

هذا بيت رسول الله ﷺ وأشار إلى بيت علي إلىٰ جنبه.. الحديث.

فهذه الطرق المتضافرة [١٤١] من روايات الثقات تدل على أنّ الحديث صحيح دلالةً قويّةً، وهذه غاية نظر المحدّث.

وأمّا كون المتن معارضاً للمتن الثابت في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري فليس كذلك ولا معارضة بينهما، بل حديث سدّ الأبواب، غير حديث سدّ الخوخ[١٤٢]؛ لأنّ بيتَ علي بن أبي طالب كان داخل المسجد مجاوراً لبيوتِ النبي ﷺ.

---

(١٣٨) في المطبوع: حدّثنا.

(١٣٩) زيادة من المخطوط.

(١٤٠) زيادة من المطبوع.

(١٤١) في المطبوع (المتظاهرة).

(١٤٢) في هامش المخطوط: «إن لم يدّعي أن الخوخة ما لا يمكن المرور منه فهذا يمنع أن يكون، =

قال القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي في كتاب (أحكام القرآن) له:
حدّثنا إبراهيم بن حمزة، خبرنا[143] سفيان بن حمزة، عن كثير بن زيد، عن المطلب ـ وهو ابن عبد الله بن حنطب ـ:

أنّ النبي ﷺ لم يكن أَذِنَ لأحدٍ أن يمرَّ في المسجد ولا يجلس فيه وهو جنب إلّا عليّ بن أبي طالب، لأنّ بيته كان في المسجد.

وهذا مرسلٌ قوي، يشهدُ له ما أخرجه الترمذي[144] من حديث أبي سعيد الخدري:

أنّ النبي ﷺ قال لعلي: «لا يحلُّ لأحدٍ أن يَطْرُقَ هذا المسجد جُنباً غيري وغيرك».

أخرجه عن علي بن المنذر، عن محمد بن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن عطية، عنه، قال. وقال علي بن المنذر: قلتُ لضرار بن صُرَد: ما معناه؟! قال: لا يحل لأحد أن يستطرقه جنباً غيري وغيركَ.

فهذا ما يتعلق بسدّ الأبواب.

وأمّا سدّ الخوخ فالمراد به طاقاتٍ كانت في المسجد يستقربونَ الدّخول منها، فأمر النبي ﷺ في مرض موته بسدِّها إلا خوخة أبي بكر، وفي ذلك إشارة إلىٰ استخلاف أبي بكر؛ لأنه يحتاج إلى المسجد كثيراً دون غيره، وظهر بهذا الجمع أن لا تعارض، فكيف يدّعي الوضع على الأحاديث الصحيحة بمجرد هذا التوهم، ولو فتح هذا الباب لِرَدِّ الأحاديث لادّعيَ في كثيرٍ من الأحاديث الصحيحة البطلان، ولكن يأبىٰ الله ذلك والمؤمنون.

تنبيـــه:

ـ عبد الله بن الرُّقيم في حديث سعد: هو بضم الراء، وقيل فيه: ابن

ولكن بقي مفتوح خوخة أو غيرها، قاله البقاعي وكتب».

(١٤٣) في المطبوع: حدّثنا.

(١٤٤) الترمذي رقم (٣٧٢٩) في المناقب، وقال: هذا حديث حسن غريب، وقال النووي: إنما حسّنه الترمذي بشواهده. [مشكاة المصابيح ٣/٣١٦، والفتح ٧/١٢ ـ ١٣، وجامع الأصول ٨/٦٥٧ ـ ٦٥٨].

أبي الرُّقيم، تفرد عبد الله بن شريكٍ بالرواية عنه.

وعمر بن أَسِيد في حديث ابن عمر: بفتح الألف وكسر السين، وهو ثقة من رجال الصحيحين، وقيل فيه: عَمْرو - بفتح العين.

وهشام بن سعد: من رجال مسلم، صدوق، تكلموا في حفظه، وحديثه يقوىٰ بالشواهد.

وقد اختصر الشيخ متن الحديث وسياقه في مسند أحمد، عن ابن عمر، قال:

كنّا نقول في زَمَنِ رسول الله ﷺ: رسول الله ﷺ خيرُ الناس، ثم أبو بكر، ثم عمر، ولقد أعطي ابن أبي طالبٍ ثلاث خصال لأن تكون لي واحدة منهنَّ أحبُّ إليَّ من حُمْرِ النَّعم: زوَّجهُ رسول الله ﷺ ابنته، وولدت له، وسدّ الأبواب إلّا بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر - انتهىٰ.

[ثمَّ وجدت في كتاب (معاني الأخبار) لأبي بكر الكـلاباذي، قـال: لا تعارض بين قصة علي، وقصة أبي بكر؛ لأن باب أبي بكر كان من جملة أبواب تطلع إلى المسجد خَوْخات، وأبواب البيوت خارجة من المسجد، فأمر [النبي][145] ﷺ بسدّ كل الخوخ، فلم يبقَ مطلع منها إلى المسجد، وتركت خوخة أبي بكر فقط، وأما باب علي فكان [146] داخل المسجد يخرج منه، ويدخل فيه، كما قال ابن عمر للذي[147] سأله حين أشار إلى بيت علي هذا بيته إلىٰ جنب[148] بيت النبي ﷺ، وكان بيت النبي ﷺ في المسجد - انتهىٰ.

وبنحوه جمع بينهما الطحاويّ في (مشكل الآثار) وهو في أوائل الثلث الثالث منه، والله أعلم. [فهذا ما يتعلق بسد الأبواب][149].

---

(١٤٥) زيادة من المخطوط.

(١٤٦) في المطبوع (فلأنه).

(١٤٧) في المطبوع (الذي).

(١٤٨) في المطبوع (بيت علي إلىٰ جنبه).

(١٤٩) في المطبوع من (ثم وجدت إلىٰ ما يتعلق بسدّ الأبواب) جعله قبل (التنبيه).

الحديث الرابع: حديث ابن عمر في «الترهيب من الاحتكار وأذية الجار»[١٥٠].

قوله: أورده عمر بن بدر الموصلّي.

قلت: لا اعتداد بذلك، فإنه لم يكن من النُّقّاد، وإنما أخذ[١٥١] كتاب ابن الجوزي فلخصه، ولم يزد من قبلِهِ شيئاً.

قوله: أخرجه الحاكم في (المستدرك).

قلت: عليه فيه دَرَك، فإنه أخرجه من رواية عَمْرو بن الحصين، وهو متروك، عن أصبغ، وإسنادُ أحمد خيرٌ منه، فإنه من رواية يزيد بن هارون الثقة، عن أصبغ.

وكذا أخرجه أبو يعلىٰ في (مسنده) عن أبي خيثمة، عن يزيد بن هـارون.

ووهم ابن عديّ فزعم أنّ يزيد تفرد بالرواية عنه، وليس كذلك، فقد روىٰ عنه نحو من عشرة، ولم أرَ لأحدٍ من المتقدمين فيه كلاماً إلا لمحمد بن سعـد، وأمّا الجمهـور فوثقـوه، منهم غير من ذكـره شيخنـا: أبـو داود، والدَّارقطني، وغيرهما.

ثم إنّ للمتن شواهد تدل علىٰ صحته، منها:

---

(١٥٠) قال في المسند (٧/٥٨ الحديث ٤٨٨٠): «إسناده صحيح»، وأصبغ بن زيد بن علي الجهني الواسطي: ثقة، وثّقه ابن معين وأبو داود، وقال أحمد: «ليس به بأس، ما أحسن رواية يزيد عنه». وقال الدارقطني: «تكلموا فيه، وهو عندي ثقة» ولم يذكر البخاري في الكبير (٢/٣٥ ـ ٣٦) فيه جرحاً ولم يذكره هو والنسائي في الضعفاء.

والحديث في المستدرك ٢/١١ ـ ١٢ أورده الحاكم شاهداً من رواية عمرو بن الحصين فلم يتكلم عليه، وتعقبه الذهبي فقال: «عمرو: تركوه، وأصبغ: فيه لين».

والحديث في مجمع الزوائد (٤/١٠٠) وقال: «رواه أحمد وأبو يعلىٰ والبزار والطبراني في الأوسط، وفيه أبو بشر الأملوكي، ضعّفه ابن معين» وأضاف كلمة الأملوكي، وليس في نسبته ذلك، وللعلاّمة أحمد شاكر تحقيق طريف في ذلك.

(١٥١) في المطبوع (أخرجه من).

في الترهيب من الاحتكار.

حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَنِ احتكرَ حُكْرَةً يُريدُ أنْ يُغْلي بها علىٰ المسلمينَ فهو خاطىء، وقد برئت منه ذمة الله [تبارك][152] وتعالىٰ».

رواه الحاكم[153].

ومنها: حديث معقل بن يسار، قال: قال رسول الله ﷺ:

«[علىٰ][154] من دخلَ في شيءٍ من أسعارِ المسلمين ليغلي عليهم، كان حقاً علىٰ الله أن يقذفه في جهنَّم رأسه أسفله».

[و][155] رواه أحمد أيضاً، والحاكم[156]، والطبراني.

ومنها: حديث عمر، مرفوعاً:

«من احتكر علىٰ المسلمين طعامَهُمْ ضَرَبَهُ اللّهُ بالجُذامِ والإفلاس».

رواه ابن ماجة[157]، ورواته ثقات.

وعنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«الجالبُ مرزوقٌ، والمحتكرُ ملعونٌ».

رواه ابن ماجة[158] أيضاً، والحاكم[159].

---

(١٥٢) زيادة في المطبوع.

(١٥٣) المستدرك (٢/١٢٠)، وقال الذهبي: «العسيلي، كان يسرق الحديث».

(١٥٤) زيادة من المخطوط.

(١٥٥) زيادة من المطبوع.

(١٥٦) المستدرك (٢/١٢ - ١٣)، وقال الذهبي: «لا أعرف زيداً، فتأمل هذه الستة أحاديث خرّجها هنا لما الناس فيه من الضيق، وليست من شرط الكتاب».

(١٥٧) ابن ماجة (٢١٥٥)، وقال في الزوائد: «إسناده صحيح، ورجاله موثوقون». وقال في المشكاة (٢٨٩٥): حديث ضعيف.

(١٥٨) ابن ماجة (٢١٥٣)، وقال في الزوائد: «في إسناده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف».

(١٥٩) المستدرك (٢/١٢) بلفظ: «الجالب إلى سوقنا كالمجاهد في سبيل الله، والمحتكر في سوقنا كالملحد في كتاب الله» وعقّب على ذلك الذهبي بقوله: «خبر منكر، وإسناد مظلم».

ومنها: حديث معمر بن عبد الله، عن النبي ﷺ، قال:

«لا يَحْتَكِرُ إلاَّ خَاطِىءٌ».

رواه مسلم[١٦٠].

هذا ما يتعلق بالإحتكار.

وأمّا ما يتعلق بوعيد من باتَ بجوار جائع فله شواهد أيضاً:

منها: ما روىٰ الطبراني، والبزار بإسنادٍ حسن، من حديث أنس، قال: قال رسول الله ﷺ:

«ما آمنَ بي من باتَ شبعان وجارهُ جائعٌ إلىٰ جنبه، وهو يعلم».

وروىٰ الحاكم[١٦١] من حديث عائشة، مرفوعاً:

«ليس المؤمنُ الذي يبيتُ شبعان، وجاره جائع إلىٰ جنبه».

وروىٰ البخاري في (تاريخه)، والطبراني، وأبو يعلىٰ، من حديث ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ:

«ليس المؤمن الذي يشبعُ، وجارهُ جائعٌ بجنبه».

فإن قيل: إنما حُكِمَ عليه بالوضع لما في ظاهر المتن من الوعيد الموجب للبراءة ممّن فعل ذلك وهو لا يكفر بفعل ذلك.

فالجواب: إنّ هذا منَ الأحاديث الواردة في معرض الزجر والتنفير، ظاهرها غير مراد، وقد وردت عدّة أحاديث فـي الصحاح تشتمل على البراءة، وعلى نفي الإيمان، وعلىٰ غير ذلك من الوعيد الشديد في حق من ارتكب أموراً

---

(١٦٠) مسلم (١٢٢٧/٣ ـ ١٢٢٨) «باب تحريم الاحتكار في الأقوات».

والاحتكار من الحكر، وهو الجمع والإمساك. قال النووي: الاحتكار المحرم هو في الأقوات خاصة، بأن يشتري الطعامَ في وقت الغلاء للتجارة، ولا يبيعه في الحال، بل يدّخره ليغلو، وأما في غير الأقوات فلا يحرم فيه الاحتكار.

والخاطىء: العاصي الآثم.

(١٦١) المستدرك (١٦٧/٤) من حديث ابن عباس، صححه، ووافقه الذهبي.

ليس فيها ما يخرج عن الإسلام، كحديث أبي موسىٰ الأشعري في الصحيح في البراءة ممّن حلق وسلق، وحديث أبي هريرة: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، إلى غير ذلك.

فمهما[١٦٢] حصل من الجواب عنها كان هو الجواب عن هذا الخبر، ولا يجوز الإقدام على الحكم بالوضع قبل التأمل والتدبر، والله الموفّق.

تنبيه:

أبو بشر: هو جعفر بن أبي وحشيّة، من رجال الشيخين.

وأبو الزّاهرية: اسمه حُدير ـ بضم الحاء المهملة ـ ابن كُريب، من رجال مسلم، ورواية أبي بشر عنه من باب رواية الأقران؛ لأن كلاًّ منهما من صغار التابعين.

وكثير بن مرّة: تابعي ثقة باتفاق من رجال الأربعة.

ففي الإسناد ثلاثة من التابعين، والله أعلم.

الحديث الخامس والسادس: حديث: «ما من مُعَمّرٍ يُعَمَّر في الإسلام»[١٦٣].

من رواية أنس، ومن رواية ابن عمر.

قوله: وقد خلط فيه الفرج بن فَضَالة.

قلت: لا يلزم من تخليط الفرج في إسناده أن يكون المتن موضوعاً، فإن

---

(١٦٢) في المطبوع (مهما).

(١٦٣) المسند الطبعة غير المحققة (٢١٧/٣ ـ ٢١٨)، والتعقيبات على الموضوعات (٤٦).

وفي مجمع الزوائد (٢٠٤/١٠ ـ ٢٠٥) قال: «رواها كلها أبو يعلىٰ بأسانيد ورواه أحمد موقوفاً باختصار، وروىٰ بعده بسنده إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال مثله. ورجال إسناد ابن عمر وثّقوا على ضعف في بعضهم كثير، وفي أحد أسانيد أبي يعلىٰ ياسين الزيات، وفي الآخر يوسف بن أبي ذرة وهما ضعيفان جداً، وفي الآخر أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض وهو لين، وبقية رجال هذه الطريق ثقات. وفي إسناد أنس الموقوف مَن لم أعرفه».

ورواية أنس المتصلة: «أخرجها البزار بإسنادين، ورجال أحدهما ثقات».

له طرقاً عن أنس، وغيره، يتعذر الحكم مع مجموعها علىٰ المتن بأنه موضوع.

فقد روينا من طريق أبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن مُعَمَّر الأنصاري، وزيد بن أسلم المدني، وعبد الواحد بن راشد، وعبيد الله بن أنس، والصباح بن عاصم، كلهم عن أنس.

ورويناه أيضاً من حديث عثمان بن عفان، وعبد الله بن أبي بكر الصديق، وأبي هريرة، وغيرهم عن النبي ﷺ.

وقد استوعبت طريقه في الجزء الذي سميته (معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة)[١٦٤].

ومن أقوىٰ طرقه ما أخرجه البيهقي في (الزهد) له، عن الحاكم، عن الأصمّ، عن بكر بن سهل، عن عبد الله بن محمد بن رُمح، عن عبد الله بن وهب، عن حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن أنس، فذكر هذا الحديث، ورواته من ابن وهب فصاعداً من رجال الصحيح، والبيهقي، والحاكم، والأصم؛ لا يُسأل عنهم، وابن رُمح: ثقة، وبكر بن سهل: قواه جماعة، وضعفه النسائي، وقال مسلمة[١٦٥] بن قاسم: ضعّفه بعضهم من أجل حديثه، عن سعيد بن كثير، عن يحيىٰ بن أيوب، عن مُجَمِّع بن كعب، عن مَسْلَمَة بن مُخَلَّدٍ، رفعه قال: «أعْرو النساء يلزمنَ الحجال»[١٦٦]؛ يعني: أنه غلط فيه.

قلت: ومع هذا فلم ينفرد به بكر بن سهل، فقد رويناه في (المجلس التاسع والسبعين من أمالي الحافظ أبي القاسم بن عساكر) أخرجه من طريق (الفوائد) أبي بكر بن المقرىء، قال: حدّثنا أبو عروبة الحرّاني، عن مُخَلَّد بن مالك الحرّاني، عن الصنعاني ـ وهو حفص بن ميسرة ـ فذكره.

---

(١٦٤) ص (٣٥ ـ ٤٣)، بتحقيق صديقنا الأستاذ محمد رياض المالح.

(١٦٥) في المطبوع: مسلم. والتصحيح من اللسان ٦/٣٥ وهو القرطبي من تصانيفه التاريخ الكبير، والحلية وما روىٰ الكبار عن الصغار. .

(١٦٦) في هامش المخطوط: «أي اتركوهنّ عرايا يمتنعن عن الخروج».

وهكذا رويناه في (فوائد) إسماعيل بن الفضل [بن][167] الأخشيد: حدّثنا أبو طاهر بن عبد الرحيم، حدّثنا أبو بكر بن المقرىء به، ومخلد بن مالك: شيخ أبي عَرُوبة، من أعلى[168] شيخ لأبي عروبة، وقد وثّقه أبو زرعة[169] الرازيّ، ولا أعلم لأحدٍ فيه جرحاً، وباقي الإسناد أثبات، فلو لم يكن لهذا الحديث سوىٰ هذا الطريق لكان كافياً في الردّ علىٰ من حكم بوضعه فضلاً عن أن يكون له أسانيد أخرىٰ منها:

ما أخرجه أبو جعفر أحمد بن منيع في (مسنده): عن عبّاد بن عبّاد المهلّبي، عن عبد الواحد بن راشد، عن أنس، نحوه، وعبد الواحد: لم أرَ فيه جرحاً، وعبّاد من الثقات، وثّقه أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، والعجلي، وآخرون، وذكره ابن حبّان في (الثقات)، وخبط ابن الجوزيّ في الكلام علىٰ هذا الحديث، فنقل عن ابن حبّان أنه قال في عبّاد بن عبّاد هذا: إنه غلبَ عليه التقشّف، فكان يحدّث بالتوهم فيأتي بالمنكر، فاستحق الترك[170]، وهذا الكلام إنّما قاله ابن حبّان في عبّاد بن عبّاد الفارسيّ الخوّاص، يكنىٰ: أبا عتبة، ولا يقال: إنّ ابن الجوزيّ لو لم يطّلع على أنّه الخوّاص ما نقل كلام ابن حبّان فيه؛ لأن في سياقِهِ هُوَ الحديثُ من طريق أحمد بن منيع: خبّرنا[171] عبّاد بن عبّاد المهلّبي، وهكذا هو في مسند أحمد بن منيع، فانتفىٰ أن يكون الفارسيّ، إذاً المهلّبي: ثقة من رجال الصحيح، بخلاف الفارسيّ.

قوله: إنّه موضوع قطعاً، ثم استدلّ علىٰ ذلك بأمرٍ ظنيّ عجيب، وكيف يتأتىٰ القطع بالحكم علىٰ أمر مستنده ظنيّ، وهو إخبار رجلٍ يوثقُ به؛ أنه رأىٰ من حصل له ذلك بعد الستين أفما[172] يجوز أن يكون ذلك حصل له قبل الأربعين وهو لا يشعر، ثمّ دبّ فيه قليلاً قليلاً إلىٰ أن ظهر [فيه][173] بعد

---

(167) زيادة من التذكرة (٤/١٢٧٤).

(168) في المخطوط (أغلا).

(169) الجرح والتعديل (٤/٣٤٩) قال: «لا بأس به» و«شيخ».

(170) المجروحين (٢/١٧٠)، والميزان (٢/٣٦٨).

(171) في المطبوع: حدّثنا.

(172) في المطبوع (أفلا).

(173) ناقصة من المخطوط.

الستين، ومع هذا الاحتمال كيف يتأتىٰ القطع بالوضع.

علىٰ أنَّ للحديث عندي مخرجاً لا يُردّ عليه شيءٌ من هذا علىٰ تقدير الصحة، وذلك أنّه وإن كان لفظهُ عامًّا فهو مخصوصٌ ببعض الناس دون بعض؛ لأنَّ عمومه يتناول الناس كلهم، وهو مخصوص قطعاً بالمسلمين؛ لأن الكفّار لا يحميهمُ الله، ولا يتجاوز عن سيئاتهم، ولا يغفرُ ذنوبهم، ولا يُشَفِّعهم، وإذا تعين أنَّ لفظه العامّ محمولٌ علىٰ أمرٍ خاص ـ فيجوز أن يكون ذلك ـ أيضاً ـ خاصّاً[174] ببعضِ المسلمين دون بعض، فيخصّ مثلاً بغير الفاسق، ويُحمل علىٰ أهل الخير والصّلاح، فلا مانع لمن كان بهذه الصِّفة أن يَمُنَّ الله تعالىٰ عليه بما ذكر في الخبر، ومن ادّعىٰ خلاف ذلك فعليه البيان، والله المستعان.

ثم وجدتُ في تفسير ابن مردويه، بإسنادٍ صحيح إلى ابنَ عبّاس، ما يدلّ علىٰ التأويل الذي ذكرته، وقد ذكرته في أواخر الجزء الذي جمعته في (الخصال المكفرة)[175].

الحديث السابع: حديث أنس، عن عائشة، في قصة عبد الرحمن بن عوف.

لم ينفرد به عمارة[176] الرّاوي المذكور، فقد رواه البزار من طريق

---

(١٧٤) في المطبوع: خاصّاً أيضاً.

(١٧٥) الخصال المكفرة (٤٢).

(١٧٦) في المسند ٦/١١٥، والتعقيبات (٥١).

وعمارة بن زاذان كما في الميزان (١٧٦/٣)، قال البخاري: «ربما يضطرب في حديثه». وقال أحمد: «له مناكير»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال الدارقطني: «ضعيف» وقال أبو داود: «ليس بذاك».

وقال أبو زُرْعة: «لا بأس به»، وقال ابنُ عدي: «هو عندي لا بأس به ممّن يكتب حديثه».

وفي تهذيب التهذيب (٤١٧/٧): قال الأثرم، عن أحمد: «يروي عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير» وقال مسلم وعبد الله بن أحمد عن أحمد: «شيخ ثقة ما به بأس»، وقال ابن معين: «صالح» وذكره ابن حبّان في «الثقات»، وقال البرقاني: «يعتبر به» وقال ابن عمار الموصلي: «ضعيف» وقال العجلي: «بصري ثقة» وقال الساجي: «فيه ضعف ليس بشيء ولا يقوىٰ في الحديث».

أغلب بن تميم، عن ثابت البُنَاني، بلفظ:

«أول من يدخل الجنّة من أغنياء أمتي عبد الرحمن بن عوف، والذي نفس محمد بيده لن يدخلها إلا حبواً».

قلت: وأغلب شبيهٌ بعمارة بن زاذان في الضعف، لكن لم أرَ من اتهمه بالكذب.

وقد رواه عَبْدُ بن حُمَيْدٍ في (مسنده) أتمَّ سياقاً من رواية أحمد.

قال عبد بن حُميد في (مسنده): حدّثنا يحيىٰ بن إسحاق، خبرنا[177] عمارة بن زاذان، عن ثابت، عن أنس:

أنّ عبد الرحمن بن عوف لمّا هاجر آخىٰ النبيّ ﷺ بينه وبين عثمان بن عفان[178]، فقال له: إنّ لي حائطين فاختر أيّهما شئت؟ فقال: باركَ الله لك في مالك، ما لهذا أسلمتُ؟! دلّني على السوق؛ قال: فدله فكان يشتري السَّمنة، والأقطة والإهاب، فجمع فتزوج، فأتىٰ النبي ﷺ، فقال له: «بارك الله لك، أوْلِمْ ولو بشاة»؛ قال: فكثر ماله حتى قَدِمَتْ له سبع مئة راحلة تحمل البرَّ، وتحمل الدَّقيق والطعام، فلما خطت[179] المدينة، سمع لأهل المدينة رجّة، فقالت عائشة: ما هذه الرَّجّة؟! فذكر الحديث.

وفيه من النكارة ـ أيضاً ـ إخاءُ عبد الرحمن لعثمان، والذي في الصحيحين أنه سعد بن الربيع[180]، وهو الصواب؛ والذي أراه عدم التوسّع في الكلام عليه، فإنه يكفينا شهادة الإمام أحمد بأنه كذب، وأولىٰ محامله أن نقول: هو من الأحاديث التي أمر الإمام أحمد أن يُضْرب عليها، فإمّا أن يكون

(١٧٧) في المطبوع: حدّثنا.

(١٧٨) قصة مآخاة عثمان، وعبد الرحمن بن عوف، رضي الله عنهما، ذكرها ابن أبي خيثمة من حديث زيد بن أبي أوفى: «أن رسول الله ﷺ آخىٰ بين عثمان، وعبد الرحمن بن عوف» الاستيعاب (٢/٣٩٧).

(١٧٩) في المطبوع (دخلت).

(١٨٠) في المستدرك (٣/٣٠٨) وقال: على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

الضّرب تُرِكَ سهواً، وإما أن يكون بعض من كتبهُ عن عبد الله كتب الحديث وأخلّ بالضرب، والله أعلم.

ثم رأيت بعد ذلك للحديث شاهداً قوي الإسناد، وهو في «مسند الشاميين» للطبراني: حدّثنا أبو زرعة الدمشقي، خبّرنا[181] خالد بن خلي الحمصيّ، خبّرنا[181] الجراح بن مليح، عن أرطأة بن المنذر، عن جعفر بن ثابت الأنصاري، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن عمّته حفصة بنت عمر، قالت:

كان يومٌ من أيامها من رسول الله ﷺ فنام في بيتها فطالت نومته، فَهِبْتُ أن أُوقظه فاهتبيته[182] فهبَّ من نومه محمرَّةً عيناهُ، فقلت: يا رسول الله! إني هبتك أن أُوقظك! فقال: «إني أعجبني أني رأيت أحدهم ـ يعني: صعاليك المجاهدين في سبيل الله ـ إنه ليمر أحدهم بِحَجَبَةِ الجنّة فيرمي إليهم بسيفه، ويقول: دونكم لم أعطِ ما أُحاسب عليه، ثم يدخل الجنّة، ورأيت أبطأ النّاس دخولاً النساء وذووا الأموال، وما قام عبد الرّحمن بن عوف حتىٰ استبطأت له القيام».

وله شاهدٌ آخر من روايةِ إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

قال البزار في (مسنده): حدّثنا عبد الله بن أحمد بن شبويه، خبّرنا[183] سليمان بن عبد الرحمن، خبرنا[183] خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رباح، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، قال: قال النبي ﷺ:

«يا عبد الرحمن!! إنّك من الأغنياء و[184] لا تدخل الجنّة إلّا زحفاً،

---

(١٨١) في المطبوع: حدّثنا.
(١٨٢)في المطبوع (فأهبته).
(١٨٣) في المطبوع: حدّثنا.
(١٨٤) الواو زيادة من المخطوط.

فأقرض الله [تعالىٰ](١٨٥) يطلق قدميكَ»، فقال: عبد الرحمن: ما الذي أقرض؟ وخرج عبد الرحمن، فبعث إليه رسول الله ﷺ فقال: «مُرْ عبد الرحمن فليُضِفِ الضيفَ، وليطعمِ المسكينَ، وليُعْطِ السائل، فإنّ ذلك يُجزيه عن كثيرٍ مما هو فيه».

وفي هذا السند ضعف.

وأخرج البزار أيضاً، والطبراني من حديث عبد الله بن أبي أوفىٰ في حديثٍ طويل فيه مناقب الصحابة، وفيه:

ثمّ أقبل على عبد الرحمن بن عوف، فقال: «لقد بطأ بك عنّا من بين أصحابي حتىٰ خشيتُ أن تكون هلكت، وعرقتَ عرقاً شديداً، فقلت: ما بطأ بك؟ فقلت: يا رسول الله من كثرة مالي، ما زلتُ موقوفاً محاسباً أُسأل عن مالي من أين اكتسبته وفيما أنفقته؟! فبكىٰ عبد الرحمنِ، وقال: يا رسول الله هذه مئة راحلة جاءتني الليلة من تجارةِ مصر، فإني أُشهدكَ أنها علىٰ فقراء المدينة وأيتامهم، لعلّ الله يُخَفّفُ عنّي ذلك اليوم.

وفي سنده عمّار بن سيف: وهو ضعيف.

قال المنذري في (ترغيبه): ورد من حديث جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ: «إنَّ عبد الرحمن يدخل الجنّةَ حبواً لكثرة ماله»، ولا يسلم أجودها من مقالٍ، ولا يبلغ شيءٌ منها بانفراده درجة الحسن.

وقال الإمام أحمد في (مسنده) أيضاً: حدّثنا الهذيل بن ميمون الكوفي الجعفي: كان يجلسُ في مجلسِ المدينة ـ يعني: مدينة أبي جعفر ـ، عن مُطرّح بن يزيد، عن عُبَيْد الله بن زَحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ:

«دخلتُ الجنّةَ فسمعتُ فيها خَشْفَةً بين يديّ، فقلت: ما هذه؟ قال: بلال، فمضيت فإذا أكثر أهل الجنّة فقراء المهاجرين، وذراري المسلمين، ولم

(١٨٥) زيادة من المطبوع.

أرَ فيها أحداً أقلّ من الأغنياء والنساء، قيل لي: أمّا الأغنياء فهم هاهُنا بالباب يُحاسبون ويُمَحَّصُون، وأمّا النساء فألهاهنّ[١٨٦] الأحمران الذهب والحرير، قال: ثم خرجنا فلمّا كنتُ عند الباب أُتِيتُ بكفّةٍ فَوُضِعتُ فيها ووُضِعَتْ أمتي في كفة فخرجت بها.. فذكر الحديث، وفيه: فاستبطأت عبد الرحمن بن عوف، ثم جاءَ بعد الإياس[١٨٧]، فقلت: عبد الرحمن!! فقال: والذي بعثك بالحقّ ما خَلصتُ إليك حتىٰ ظننتُ أنّي لا أنظرُ إليك؛ قلتُ: وما ذاك؟ قال: من كثرةِ مالي احْتُبِسْتُ فأُمَحّص».

وقال السَّرَّاج في (تاريخه): حدّثنا قتيبة، خبرنا[١٨٨] عبد العـزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه:

أن النبيّ ﷺ رأىٰ أنّه أُدخل الجنّة فلم يَرَ فيها أحداً إلّا فقراء المؤمنين، ولم يجد فيها أحداً من الأغنياء إلّا عبد الرحمن بن عوف، وقال: رأيتُ عبد الرحمن دخلها حين دخلها حبواً، فأرسلت أمّ سلمة إلىٰ عبد الرحمن تُبَشِّرُهُ، فقال: إنّ لي عيراً أنتظرها فهي في سبيل الله [تعالىٰ][١٨٩] بأحمالها ورقيقها، وإني لأرجو أن أدخلها غير حبو.

[رجاله ثقات][١٩٠].

الحديث الثامن: حديث أنس: في فضل عسقلان[١٩١].

هو في فضائل الأعمال، والتحريض على الرِّباط في سبيل الله، وليس فيه

---

(١٨٦) في المخطوط: (فألهاهم).
(١٨٧) في المخطوط: (الياس).
(١٨٨) في المطبوع: حدّثنا.
(١٨٩) زيادة من المطبوع.
(١٩٠) زيادة من المخطوط.
(١٩١) المسند (٣/٢٢٥) والتعقيبات (٥٩).
وفي الميزان (٤/٣١٣ ـ ٣١٤)، أورد الحديث بسند إلى أبي عقال، وقال: «قال الوليد: وزاد عبد الله بن واقد العمري فيه: والعروس الأخرىٰ الإسكندرية، ثم قال عمر: المدينة طيبة والإسكندرية طيبة؛ رواه ابنُ عدي عن إسحاق بن إبراهيم الغزي عنه، وهو باطل. قال ابن حبّان روىٰ أبو عِقَال عن أنس أشياء موضوعة».

ما يحيله الشَّرع، ولا العقل، فالحكم عليه بالبطلان بمجرد كونه من رواية أبي عِقَال لا يتجه، وطريقة الإمام أحمد معروفة في التسامح في رواية أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام كما تقدم في أوّل الكلام.

وقد وُجِدَ له شاهدٌ من حديث ابن عمر إسناده أصلح من طريق أبي عِقال، وقد أورده ابن الجوزي أيضاً وليس فيه سوى بشير بن ميمون: وهو ضعيف.

وله شاهدٌ آخر من حديث عبد الله بن بُحينة، أورده أبو يعلىٰ عن محمد بن بكَّار، عن عطّاف[١٩٢] بن خالد، عن أخيه المسور، عن عليّ بن عبد الله بن بُحينة، عن أبيه: أنّ النبيّ ﷺ، قال:

«صلى اللَّهُ على أهلِ تلكَ المقبرة»، فسألوا بعض أزواجه، فسألته، فقال: «هي أهل مقبرة عسقلان». الحديث.

[وأورده ابن مردويه في (تفسيره) من هذا الوجه، وسمّىٰ الزوجة عائشة][١٩٣].

وله شاهدٌ آخر أورده الدّولابي في (الكنىٰ)، قال أبو بشر الدُّولابي في (الكنىٰ): حدّثنا العبّاس بن الوليد الخلّال، خبّرنا[١٩٤] آدم بن أبي إياس، خبّرنا[١٩٤] أبو عبد الله الهذيل بن مِسْعر الأنصاري، خبّرنا[١٩٤] أبو سنان سعد بن سِنَان، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله ﷺ:

«يُبعثُ بالمقبرة في عسقلان سبعون ألف شهيد، ويشفع كلُّ رجلٍ منه بعددِ ربيعة ومضر».

قال أبو بشر: هذا حديثٌ منكرٌ جداً.

---

(١٩٢) في المخطوط: عطاء، وهو خطأ، والتصحيح من الجرح والتعديل ٨/٢٩٨ في ترجمة المسور بن خالد المخزومي، وعطاف: وثّقه أحمد، وغمزه مالك وأبو حاتم ـ انظر الميزان ٣/٦٩.
(١٩٣) زيادة من المطبوع.
(١٩٤) في المطبوع: حدّثنا.

وله شاهدٌ مرسلٌ، قال سعيد بن منصور في (السُنن)[١٩٥]: حدّثنا إسماعيل بن عيّاش، عن عطاء الخُراساني، بلغني أنّ رسول الله ﷺ، قال:

«رَحِمَ اللَّهُ أهلَ المقبرة ـ ثلاث سرات ـ»، فَسُئِلَ عن ذلك، فقال: «تلك مقبرة تكون بعسقلان».

فكان[١٩٦] عطاء يرابط بها كلّ عام أربعين يوماً حتىٰ مات.

الحديث التاسع: حديث بُريدة: في فضل مرو[١٩٧].

وهو [حديث][١٩٨] حسنٌ؛ فإنَّ أوساً وسهلاً وإن كانا قد تكلم فيهما فلم ينفردا به، فقد ذكر الحافظ أبو نعيم في الفصل الثامن والعشرين من (دلائل النبوّة)[١٩٩]: أنّ حسام بن مِصَك رواه أيضاً، عن عبد الله بن بُريدة، عن أبيه.

وحسام وإن كان فيه أيضاً مقال، فقد قال ابن عدي[٢٠٠]: إنه مع ضعفه حسنُ الحديث.

ولم ينفرد به كما ترىٰ، فالحديث حسن بهذا الاعتبار[٢٠١] ولا سيما إذا لم ينفرد[٢٠١].

ولما انتهىٰ الكلام إلىٰ هذه الغاية وتبين لي أنّ غالبَ هذه الأحاديث مع قلتها لا يتجه الحكم عليها بالوضع، فكيف بالقطع بذلك؟!

* * *

(١٩٥) في المخطوط: المسند.

(١٩٦) في المطبوع (وكان).

(١٩٧) المسند (٣٥٧/٥)، والتعقيبات (٥٩).

وفي مجمع الزوائد (٦٤/١٠): «رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط بنحوه، وفي إسناد أحمد والأوسط: أوس بن عبد الله، وفي إسناد الكبير: حسام بن مصك، وهما مُجْمَعٌ على ضعفهما».

(١٩٨) زيادة من المطبوع.

(١٩٩) دلائل النبوّة (١٩٩).

(٢٠٠) الكامل لابن عدي (لوحة ٢١٩/٢).

(٢٠١ ـ ٢٠١) نقص من المطبوع.

أحاديث لم يذكرها الحافظ العراقي

عثرت في كتاب (الموضوعات) لأبي الفرج ابن الجوزيّ علىٰ ما حكم عليه بالوضع أيضاً مما رواه الإمام أحمد أيضاً في مسنده وهو علىٰ شرط شيخنا، وكأنه سها عنه، فمن ذلك طرق لبعضِ الأحاديث التي قدمها[٢٠٢] بيّنتها فيها، وهي علىٰ شرط شيخنا في العدّ كما يلوح للناظر في كلامه..

الحديث الأول مما لم يذكره: حديث حذيفة في عذاب القبر، وغير ذلك.

قال الإمام أحمد: حدّثنا موسىٰ بن داود، خبّرنا محمد بن جابر، خبّرنا[٢٠٣] عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن حذيفة، قال:

كنّا مع رسول الله ﷺ في جنازة، فلمّا انتهينا إلىٰ القبر، قعد علىٰ شفته فجعلَ يُردِّد النظر فيه، ثم قال: «يُضغَطُ المؤمن فيه ضغطة تزول فيها حمائله، ويملأ على الكافر ناراً، ثم قال رسول الله ﷺ: ألا أخبركم[٢٠٤] بشرِّ عبادِ الله: الفظُّ المستكبر، ألا أُخبركم بخير عباد الله: الضعيف المستضعف، ذو الطِّمْرين، لو أقسم علىٰ الله لأبرّه»[٢٠٥].

---

(٢٠٢) في المطبوع: (قدمتها بينتها).

(٢٠٣) في المطبوع: حدّثنا.

(٢٠٤) في المطبوع: (أنبئكم).

(٢٠٥) في المطبوع: (لأبرّ قسمه)، والحديث في المسند (٥/٤٠٧)، وقال السيوطي في التعقيبات (٢٢): «أخرجه أحمد والبيهقي في عذاب القبر. قلت: وهي مستوعبة، في كتابنا شرح الصدور، من حديث عائشة، وأبي أيوب، وأنس، وغيرهم رضي الله عنهم».

قال ابن الجوزي[٢٠٦]: هذا حديث لا يصحّ؛ محمد بن جابر، قال يحيىٰ: ليس بشيء، وقال أحمد: لا يحدّث عنه إلا من هو شرٌّ منه.

قلت: وأبو البختري: اسمه سعيد بن فيروز، لم يدرك حذيفة، ولكن مجرد هـذا لا يدل على أن المتن موضوع، فإن له شواهد.

أما القصة الأولىٰ: فشاهدها في أحاديث كثيرة لا يتّسع الحال لاستيعابها.

وأما القصة الثانية: فشاهدها في الصحيحين، من حديث حارثة بن وهب، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول:

«ألا أُخبركم بأهل النَّار؟! كل عُتُلٍّ جوَّاظٍ مستكبر»[٢٠٧].

وفي رواية أبي داود[٢٠٨]:

«لا يدخل الجنّة الجوّاظ»؛ قال: والجوّاظ: الغليظ الفظّ.

وفي (المستدرك) للحاكم، و(الأوسط) للطبراني، بإسناد حسن، عن سُراقة بن مالك بن جعشم، أنّ رسول الله ﷺ قال:

«ألا أُخبركَ بأهل الجنّة وأهل النار؟!». قلت: بلى. قال: «أما أهل النار فكل جوّاظ مستكبر، وأمّا أهل الجنة، فالضعفاء المغلوبون»[٢٠٩].

وفي مجمع الزوائد (١٠/٢٦٤) قال: «رواه أحمد، وفيه محمد بن جابر، وقد وثّق على ضعفه، وبقية رجاله، رجال الصحيح».

(٢٠٦) الموضوعات (٣/٢٣١).

(٢٠٧) أخرجه البخاري (٨/٥٠٧) في تفسير سورة (ن) باب قوله تعالى: ﴿ عتلٍّ بعد ذلك زنيم ﴾، وفي الأدب، باب الكبر، وفي الإيمان، باب قوله تعالىٰ: ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾. ومسلم رقم (٢٨٥٣) في صفة الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، والترمذي رقم (٢٦٠٨) في صفة جهنم، باب رقم (١٣). (جامع الأصول ١٠/٥٣٥، ٥٤٧).

(٢٠٨) أبو داود رقم (٤٨٠١) في الأدب، باب في حسن الخلق، وإسناده صحيح.
والجَوَّاظ: المنوّع، وقيل: السمين المختال في مشيته، وقيل: القصير البطين.

(٢٠٩) قال في مجمع الزوائد (١٠/٣٩٣): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح إلا أن فيه راوٍ لم يسمّ».

الحديث الثاني مما لم يذكره: [حديث شدّاد بن أوس][(٢١٠)].

قال الإمام أحمد: حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا قرعة بن سويد الباهلي، عن عاصم بن مخلد، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، قال: قال رسول الله ﷺ:

«من قَرَضَ بيتَ شِعرٍ بعد العشاء الآخرة لم تقبل له صلاة تلك الليلة»[(٢١١)].

أورده ابن الجوزيّ في (الموضوعات)[(٢١٢)]، بإسناد المسند، وقال: هذا حديث موضوع، وعاصم في عدَاد المجهولين؛ قال العُقيلي: لا يعرف إلاّ بعاصم ولا يتابع عليه، وقَزَعة بن سُوَيد، قال أحمد بن حنبل: مُضطرب الحديث[(٢١٣)]، وقال ابن حبّان: كان كثير الخطأ فاحش الوهم، فلما كثر ذلك في روايته سقط الاحتجاج به[(٢١٤)] ـ انتهىٰ.

قلت: ليس في شيءٍ من هذا ما يقضي علىٰ هذا الحديث بالوضع، إلا أن يكون استنكر عدم القبول من أجل فعلِ المباح؛ لأنّ قرضَ الشعر مباح، فكيف يعاقب فاعله بأن لا تقبل له صلاة؟! فلو علّل بهذا لكان أليق [به][(٢١٥)] من تعليله بعاصم وقزعة؛ لأنّ عاصماً ما هو من المجهولين كما قال، بل ذكره ابن حبّان في (الثقات)، وأما كونه تفرد برواية هذا عن أبي الأشعث فليس كذلك فقد تابعه عليه عبد القدوس بن حبيب، عن أبي الأشعث، رويناه في (الجعديات) عن أبي القاسم البَغوي، قال: حدّثنا[(٢١٦)] علي بن الجعد، حدّثنا عبد القدوس، ولكن عبد القدوس ضعيف جداً، كذّبه ابن المبارك، فكأن

---

(٢١٠) زيادة من المطبوع.
(٢١١) المسند (٤/١٢٥) والتعقيبات (١٥).
(٢١٢) الموضوعات (١/٢٦١).
(٢١٣) الميزان (٣/٣٨٩)، والتاريخ الكبير (٧/١٩٢)، والجرح والتعديل (٤/١٣٩).
(٢١٤) المجروحين (٢/٢١٦).
(٢١٥) زيادة من المطبوع.
(٢١٦) في المطبوع: حدّثني.

العقيلي لم يعتد بمتابعته، وأما قزعة بن سويد، فهو باهليّ بصـريّ، يكنىٰ أبا محمد، روىٰ أيضاً عن جماعة من التابعين، وحدّث عنه جماعة من الأئمة، واختلف فيه كلام يحيىٰ بن معين، فقال عبّاس الدّوري عنه: ضعيف(٢١٧). وقال عثمان الدّارمي عنه: ثقة، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وليس بالمتن، يكتب حديثه، ولا يحتج به(٢١٨)، وقال ابن عدي(٢١٩): له أحاديث مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به، وقال البزار: لم يكن بالقوي، وقد حدّث عنه أهل العلم. وقال العجلي: لا بأس به، وفيه ضعف.

فالحاصل من كلام هؤلاء الأئمة فيه أن حديثه في مرتبة الحسن، والله أعلم.

وقد وجدت هذا الحديث من طريق أخرىٰ عن أبي الأشعث، وذكره ابن أبي حاتم في (العلل) فقال: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه موسىٰ بن أيوب، عن الوليد بن مسلم، عن الوليد بن سليمان، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن عبد الله بن عمرو، يرفعه، قال:

«من قرضَ بيتَ شعرٍ بعد العشاء لم تُقبل له صلاة حتىٰ يصبح».

فقال: هذا خطأ، الناس يروون هذا الحديث لا يرفعونه، يقولون: عن عبد الله بن عمرو فقط ـ يعني: موقوفاً ـ فقلت له: الغلط من مَنْ؟! قال: من موسىٰ.

الحديث الثالث:

قال الإمام أحمد: حدّثنا أبو عامر، خبرنا(٢٢٠) أفلح بن سعيد، خبّرنا عبد الله بن رافع، سمعت أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ:

«إن طالت بكَ مُدَّةٌ أوشكَ أن ترىٰ قوماً يَغْدون في سخط الله ـ عزّ

---

(٢١٧) الجرح والتعديل (٤/١٣٩).
(٢١٨) الجرح والتعديل (٤/١٤٠).
(٢١٩) الكامل لابن عدي (لوحة ٤/٦٨٧).
(٢٢٠) في المطبوع: حدّثنا.

وجلّ - ويَرُوحونَ في لعنته [يحملون][٢٢١] في أيديهم مثل أذنابِ البقر»[٢٢٢].

ذكره ابن الجوزيّ في (الموضوعات) بإسناد المسند [أيضاً][٢٢٣]، ونقل عن ابن حبّان أنه قال: إنّ هذا الخبر باطلٌ وأفلح كان يروي عن الثقات الموضوعات[٢٢٤] - انتهىٰ.

وهذا الحديث أخرجه مسلم، عن جماعة من مشايخه، عن أبي عامرٍ العقدي؛ بهذا، وأخرجه من وجه آخر كما سيأتي[٢٢٥] ولم أقف في كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي علىٰ شيء حكم عليه بالوضع، وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث، وإنما لغفلة شديدةٌ منه.

وأفلح المذكور: يعرف بالقبائي، مدني، من أهل قباء، ثقة مشهور، وثّقه ابن معين، وابن سعد، وقال ابن معين أيضاً، والنسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث، وأخرج له مسلم في صحيحه، وقد روىٰ عنه عبد الله بن المبارك، وطبقته، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً، إلا أن العقيليّ، قال: لم يرْوِ عنه ابن مهدي؛ قلت: وليس هذا بجرح، وقد غفل ابن حبّان، فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات، وقد أخطأ ابن الجوزيّ في تقليده لابن حبّان في هذا الموضع خطأً شديداً، وغلط ابن حبّان في أفلح فضعّفه بهذا الحديث، وعقّبه بأن قال: هذا بهذا اللفظ باطلٌ، والمحفوظ عن سُهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، بلفظ:

«اثنانِ من أمتي لم أرَهُما: رجالٌ بأيديهم سياطٌ مثل أذناب البقر، ونساءٌ كاسياتٌ عاريات»[٢٢٦].

---

(٢٢١) زيادة من المسند.

(٢٢٢) المسند (٢/٣٠٨ و٢/٣٢٣) وروي أيضاً من طريق أبي أمامة (٥/٢٥٠)، والتعقيبات (٥١ - ٥٢).

(٢٢٣) زيادة من المطبوع.

(٢٢٤) المجروحين (١/١٧٦ - ١٧٧).

(٢٢٥) أخرجه مسلم (٣/١٦٨١ - حديث ٢١٢٨) و(٤/٢١٩٢، حديث ٢١٢٨).

(٢٢٦) المجروحين (١/١٧٧).

وتعقب الذهبي في (الميزان) كلام ابن حبّان هذا، فقال: حديث أفلح حديث صحيح غريب، ورواية سهيل شاهدة [له][٢٢٧]، وابن حبّان ربّما جرّح الثقة، حتىٰ كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه [٢٢٨] ـ انتهىٰ.

قلت: وقد صححه من طريق أفلح أيضاً الحاكم في (المستدرك) وصححه من طريق سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: [٢٢٩][حدّثنا أبو خيثمة، حدّثنا جرير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه، قال][٢٢٩] : قال رسول الله ﷺ:

«صنفانِ منْ أهلِ النّار لم أرهُمَا: قومٌ معهم سياطٌ كأذنابِ البقر يضربونَ بها النّاس، ونساءٌ كاسياتٌ، عارياتٌ، مُميلاتٌ[٢٣٠]، مائلات[٢٣١]، رؤوسُهُنَّ كأسنِمَةِ البُخْت[٢٣٢] [المائلة][٢٣٣]، لا يدخلن الجنَّةَ، ولا يَجِدْنَ ريحها وإنَّ ريحها ليوجدُ من مسيرةِ كذا وكذا».

وأخرجه البيهقي في (دلائل النبوّة)، من طريق الحسن بن سفيان، عن محمد بن عبد الله بن نُمير، [قال][٢٣٤]: حدّثنا زيد بن الحباب، خبّرنا[٢٣٥] أفلح بن سعيد، فذكره، ولفظه:

«يُوشِكُ إنْ طالت بك مدةٌ أن ترىٰ قوماً في أيديهم مثل أذنابِ البقر، يغدُونَ في غضبِ اللّهِ، ويروحون في سخطه».

قال البيهقي: رواه مسلم، عن محمد بن عبد الله بن نُمَير، وهو كما قال.

---

(٢٢٧) زيادة من المطبوع.

(٢٢٨) الميزان (١/ ٢٧٤).

(٢٢٩ ـ ٢٢٩) زيادة من المطبوع.

(٣٣٠) مميلات: يعلمن غيرهنّ الميل، وقيل: مميلات لأكتافهنّ.

(٢٣١) مائلات: يمشين متبخترات مشية البغايا.

(٢٣٢) البخت: أعجمي معرّب، وهي الإبل الخراسانية، تنتج من بين عربية وفالج: أي بعير ذو سنامين.

(٢٣٣) زيادة من المطبوع.

(٢٣٤) زيادة من المخطوط.

(٢٣٥) في المطبوع: حدّثنا.

[وقال][236] ابن حبّان في النوع التاسع والمئة من القسم الثاني من (صحيحه): أخبرنا عبد الله بن شيرويه، أخبرنا إسحاق بن راهويه، أخبرنا جرير، عن سهيل، فذكره.

وأخرجه أحمد أيضاً من وجهين عن شريك بن عبد الله القاضي، عن سهيل، نحوه.

فلقد أساءَ ابن الجوزيّ لذكره في (الموضوعات) حديثاً من (صحيح مسلم) وهذا من عجائبه.

الحديث الرابع:

قال الإمام أحمد [أيضاً: و][237] حدّثنا أبـو سعيد ـ هـو مولىٰ بني هاشم ـ، خبّرنا عبد الله بن بُجَيْر، حدّثنا سيّار: أنّ أبا أمامـة [رضي الله عنه][238] ذكر أنّ رسول الله ﷺ، قال:

«يكون في آخر الزّمانِ في هذه الأمةِ ناسٌ معهم سياطٌ كأنها أذنابُ البقر، يَغْدُونَ في سخط الله، ويَرُوحونَ في غضبه»[239].

أورده ابـن الجوزيّ في (الموضوعات) من طريق المسند أيضاً، ونقل عن ابن حبّـان أنه قال: عبد الله بن بجير، يروي العجائب التي كأنها معمولة، لا يحتج به[240] ـ انتهىٰ.

قلت: وهذا شاهدٌ لحديث أبي هريرة المتقدم، وقد غلط ابن الجوزيّ في تضعيفه بعبد الله[241] بن بُجَيْر، فإن عبد الله بن بُجير المذكور ـ بضم الموحدة

---

(236) زيادة من المخطوط.

(237) زيادة من المطبوع.

(238) زيادة من المطبوع.

(239) المسند (5/250)، وقال السيوطي في التعقيبات (52): «أخرجه الحاكم، وصححه، والضياء المقدسي في المختارة... وله طريق آخر عن أبي أمامة، أخرجه الطبراني بسند صحيح، وشاهد عن ابن عمرو، موقوفاً، أخرجه ابن أبي شيبة».

(240) المجروحين (2/24 ـ 25).

(241) في المطبوع (لعبد).

بعدها جيم بصيغة التصغير- يكنىٰ: أبا حمران؛ بصري، قيسي، ويقال: تميمي، وقد وقع في رواية الطبراني: أنه قيسي، وثّقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، وأبو حاتم، وروىٰ الآجري عن أبي داود: أنّ أبا الوليد الطيالسي[٢٤٢] روىٰ عنه، ووثّقه، وذكره ابن حبّان في (الثقات)، وإنما قال ابن حبّان ما نقله ابن الجوزيّ عنه في عبد الله بن بَحِير القاصُّ الصنعاني[٢٤٣] الذي يكنىٰ: أبا وائل، وأبوه بفتح الموحدة وكسر الحاء المهملة، علىٰ أن المذكور قد وثّقه غير ابن حبّان، ولكن ليس هو راوي[٢٤٤] حديث أبي أمامة؛ لأنه صنعاني يروي عن أهل اليمن، وصاحب الحديث المذكور يروي عن البصريين، وسيّار: شيخه شاميّ نزل البصرة، فروىٰ عنه أهلها.

وقد أخرج الضياء المقدسي حديث أبي أمامة من طريق (المسند)، ومن طريق الطبراني في (الأحاديث المختارة)، ولم ينفرد به عبد الله بن بُجير المذكور، فقد رويناه في (المعجم الكبير) للطبراني أيضاً، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيىٰ بن حمزة، أخبرنا[٢٤٥] حيوة بن شريح، خبّرنا[٢٤٥] إسماعيل بن عيّاش، عن شرحبيل بن مسلم، عن أبي أمامة، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ، يقول:

«[يكون][٢٤٦] في آخر الزمان شُرَط يغدُون في غضب الله، ويروحون في سخط الله، فإياكَ أن تكون منهم».

وهذا إسناد صحيح؛ لأنَّ رواية إسماعيل بن عيّاش عن الشاميين قويةٌ، وشرحبيل: شاميّ.

وله شاهدٌ آخر من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، قال ابن أبي

---

(٢٤٢) في المخطوط: وروىٰ الآجري: أنّ أبا داود الطيالسي.

(٢٤٣) المجروحين (٢/٢٤ - ٢٥)، وترجمة الصنعاني في: التاريخ الكبير (٥/٤٩)، والميزان (٢/٣٩٥)، وطبقات فقهاء اليمن للجعدي (٥٣، ٦٣)، وقد وثّقه ابن معين، وهو غير الأول.

(٢٤٤) في المخطوط: الراوي.

(٢٤٥) في المطبوع: حدّثنا.

(٢٤٦) زيادة من المطبوع.

شيبة: حدّثنا عبيد الله ـ هو ابن موسىٰ ـ، خبّرنا[٢٤٧] شيبان، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو، قال:

«إنّا لنجد في كتاب الله المنزّل صنفين في النّار: قوم يكونون في آخر الزمان معهم سياط كأنها أذناب البقر يَضْرِبُونَ بها النّاس علىٰ غير جُرمٍ، لا يُدْخلون بطونهم إلاّ خبيثاً[٢٤٨]، ونساءُ كاسياتٌ، عارياتٌ، مائلاتٌ، مُميلاتٌ، لا يدخلن الجنّة ولا يجدن ريحها».

الحديث الخامس:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في (زوائد المسند): حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، خبّرنا[٢٤٩] أبو معاوية، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن عليّ، قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنّ في الجنّةِ لسوقاً ما فيها بيعٌ ولا شراءٌ إلاّ الصور من النّساء والرّجال إذا اشتهىٰ الرجلُ صورةً دخل فيها، وإنّ فيها لمجمعاً للحور العين يرفعن أصواتاً[٢٥٠] لم يرَ الخلائقُ مثلها، يقلن: نحنُ الخالداتُ فلا نبيد، ونحنُ الرّاضياتُ فلا نَسْخَطُ، ونحنُ الناعماتُ فلا نَبؤس [أبداً][٢٥١] طوبىٰ لمن كان لنا وكنّا له»[٢٥٢].

أورده ابن الجوزي في (الموضوعات) من طريق (المسند) أيضاً، وقال: هذا حديث لا يصحّ، والمتهم به: عبد الرحمن بن إسحاق وهو أبو شيبة

---

(٢٤٧) في المطبوع: حدّثنا.

(٢٤٨) الخبث على أنواع: منه المال الحرام، والربا، والمسكرات.

(٢٤٩) في المطبوع: حدّثنا.

(٢٥٠) في المطبوع: (أصواتها) والتصحيح من المسند.

(٢٥١) زيادة من المطبوع.

(٢٥٢) المسند (٢/٣٤١ ـ ٣٤٢ حديث ١٣٤٢، ١٣٤٣) وضعّف العلاّمة أحمد شاكر الحديث الثاني والمسند غير المحقق (١/١٥٦) والتعقيبات (٥٢).

الواسطيّ، قال أحمد: ليس بشيء، منكر الحديث[253]، وقال يحيىٰ: متروك[254] ـ انتهىٰ.

قلت: قد أخرجه من طريقه الترمذي، وقال: غريب[254]، وحسن له غيره مع قوله: إنّه تكلم فيه من قبل حفظه، وصحّح الحاكم من طريقه حديثاً غير هذا.

وأخرج له ابن خزيمة في الصيام من (صحيحه) آخر، لكن قال: في القلب من عبد الرحمن شيء ـ انتهىٰ.

وله شاهدٌ من حديث جابر، أخرجه الطبراني في (الأوسط) فيما رأيته في كتاب (الترغيب والترهيب)[255] للمنذري ـ رحمه الله ـ، ولفظه:

«إنّ في الجنة لسوقاً ما يُباع فيها ولا يشترىٰ ليس فيها إلاّ الصور فمن أحبَّ صورةً من رجلٍ أو امرأةٍ دخلَ فيها».

لم أقف علىٰ إسناده في (الأوسط)، ثم وقفت عليه في ترجمة محمد بن عبد الله بن مُطين[256]، وفي إسناده جابر بن يزيد الجعفي: وهو ضعيف، ولفظه:

خـرجَ علينا رسول الله ﷺ ونحن مجتمعون، فقال: «يا معشر المسلمين إن في الجنّةِ لسوقاً ما يُباع فيها ولا يُشترىٰ إلاّ الصور، فمن أحبّ صورة من رجلٍ أو امرأة دخل فيها».

وأخرجه أبو نعيم في (صفة الجنة)، عن الطبراني.

---

(٢٥٣) المجروحين (٢/٥٤ ـ ٥٥)، التاريخ الكبير (٥/٢٥٩)، الميزان (٢/٥٤٨).

(٢٥٤) أخرجه الترمذي رقم (٢٥٦٧) في صفة الجنة، باب ما جاء في كلام الحور العين، وإسناده ضعيف، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب» وله شواهد عند المنذري في الترغيب والترهيب (٤/٢٦٦)، وقال الترمذي: «وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي سعيد، وأنس» [جامع الأصول ١٠/٥٠٩].

(٢٥٥) الترغيب والترهيب (٤/٢٦٨).

(٢٥٦) في المطبوع: (مطير).

والمستغرب منه قوله: «دخل فيها»، والذي يظهر لي أنّ المراد [به](257) أنّ صورته تتغير فتصير شبيهة بتلك الصورة لا أنه دخل فيها حقيقة، أو(258) المراد بالصورة الشكل والهيئة والبزّة.

وأصلُ ذكر السوق في الجنّة من غير تعرض لذكر الصور في (صحيح مسلم (259) من حديث أنس، وفي الترمذي(260)، وابن ماجة(261) من حديث أبي هريرة، والله أعلم.

الحديث السادس:

قال الإمام أحمد: حدّثنا حسن بن موسىٰ، خبّرنا(262) سلّام ـ يعني: ابن مسكين ـ، عن أبي ظِلال، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال:

«إنّ عبداً في جهنم لينادي ألفَ سنةٍ: يا حنّان، يا منّان، فيقول الله عزّ وجلّ ـ يعني لجبريل ـ: اذهب فأتِني بعبدي هذا، فينطلق جبريل، فيجد أهلَ النّار منكبينَ يبكون، فيرجع إلىٰ ربه فيخبره (263)، فيقول: اذهب فأتِني به،

---

(257) زيادة في المطبوع.

(258) في المخطوط: (و).

(259) في صحيح مسلم ٤/٢١٧٨ حديث ٢٨٣٣ «باب في سوق الجنة، وما ينالون فيها من النعيم والجمال». قال: «إن في الجنة لسوقاً، يأتونها كلّ جمعة، فتهبّ ريح الشمال، فتحثوا في وجوههم وثيابهم، فيزدادون حسناً وجمالاً، فيرجعون إلى أهليهم، وقد ازدادوا حسناً وجمالاً، فيقول لهم أهلوهم: والله! لقد ازددتم بعدنا حسناً وجمالاً، فيقولون: وأنتم، والله! لقد ازددتم بعدنا حسناً وجمالاً».

(260) في الترغيب والترهيب ٤/٢٦٨، وقال عن حديث أبي هريرة: رواه الترمذي [رقم (٢٥٥٣) وإسناده ضعيف] وابن ماجة؛ كلاهما من رواية عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن سعيد، وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقال الحافظ: وعبد الحميد هو كاتب الأوزاعي مختلف فيه كما سيأتي وبقية الإسناد ثقات وقد رواه ابن أبي الدنيا عن هقل بن زياد كاتب الأوزاعي أيضاً واسمه محمد وقيل عبد الله وهو ثقة ثَبْت احتج به مسلم وغيره عن الأوزاعي قال نبئت أن سعيد بن المسيب لقي أبا هريرة فذكر الحديث.

(261) أخرجه ابن ماجة مطولاً (٢/١٤٥ حديث ٤٣٣٦).

(262) في المطبوع: قال حدّثنا.

(263) في المطبوع (ليخبره).

فإنه في مكان كذا وكذا، فيجيء به ثم يَقِفُهُ علىٰ ربه، فيقول له: يا عبدي كيف وجدت مكانك ومنقلبك؟! فيقول: يا رب شرّ مكانٍ، وشرّ منقلب، فيقول: ردّوا عبدي، فيقول: يا رب!! ما كنتُ أرجو إذ أخرجتني منها أن تردّني فيها، فيقول: دعوا عبدي»[٢٦٤].

أورده ابن الجوزي في (الموضوعات) من طريق (المسند) أيضاً، وقال: هذا حديث ليس بصحيح؛ قال ابن معين: أبو ظِلال ليس بشيء، وقال ابن حبّان: كان مغفلاً يروي عن أنس ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

قلتُ: قد أخرجَ له الترمذي وحسّن له بعض حديثه، وعلّق له البخاري حديثاً.

وأخرج هذا الحديث ابن خزيمة في (كتاب التوحيد من صحيحه) إلا أنه ساقه بطريقة له تدل على أنه ليس على شرطه في الصحة، وفي الجملة ليس هو موضوعاً.

وأخرجه البيهقي في (الأسماء والصفات) له، من وجه آخر عن سلّام بن مسكين.

وأبو ظلال: قد قال فيه البخاري: إنه مقارب الحديث.

وقال أبو بكر الآجري في أواخر طريق (حديث الإفك) له: حدّثنا عبد الله بن عبد الحميد، خبّرنا[٢٦٥] زياد بن أيوب، خبّرنا[٢٦٥] مروان بن معاوية، خبّرنا[٢٦٥] مالك بن أبي الحسن، عن الحسن، قال:

يخرج رجلٌ من النار بعد ألف عام ـ فقال الحسن: ليتني كنت ذلك الرجل ـ انتهىٰ.

فهذا شاهد لبعض حديث أنس.

---

(٢٦٤) المسند (٣/ ٢٣٠) والتعقيبات (٥٢).

(٢٦٥) في المطبوع: حدّثنا.

وفي كتاب (الغريبين) لأبي عبيد الهروي، عن ابن الأعرابي، قال: الحنّان من صفات الله الرحيم، والله أعلم.

الحديث السابع:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في (زيادات المسند) له: حدّثنا إبراهيم بن الحجّاج النّاجي، خبّرنا[٢٦٦] عبد القاهر بن السري، خبّرنا[٢٦٦] عبد الله بن كنانة[٢٦٧] بن عبّاس بن مرداس السُّلمي: أنّ أباه حدّثه، عن أبيه العبّاس بن مرداس:

أنّ رسول الله ﷺ دعا ربّه عشية عَرَفَة بالمغفرة لأمته، وأنّ الله [سبحانه وتعالىٰ][٢٦٨] أجابه بالمغفرة لأمته إلّا ظلم بعضهم بعضاً، فإنه يأخذ للمظلوم من الظالم؛ قال: فأعاد الدعاء، فقال: أَيْ رَبِّ إنّكَ قادرٌ علىٰ أن تُثيبَ المظلوم خيراً من مظلمته، وتغفر لهذا الظالم؛ قال: فلم يُجبه تلك العشية شيئاً فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدّعاء، فأجابه ـ عزّ وجلّ ـ إني قد فعلت؛ قال: فضحكَ رسولُ الله ﷺ، أو تبسّم، فقال أبو بكر وعمر: والله لقد ضحكت في ساعةٍ ما كنت تضحكُ فيها فما أضحكك؟ أضحَكَ الله سنَّكَ، فقال: ضحكتُ أنَّ الخبيث إبليس حين علم أنّ الله [عزّ وجلّ][٢٦٩] قد غفر لأمتي، واستجاب دعائي أهوىٰ يحثي التُّراب على رأسه، ويدعو بالويل والثبور، فضحكت من الخبيث من جَزَعِه[٢٧٠].

---

(٢٦٦) في المطبوع: حدّثنا.

(٢٦٧) في المخطوط (ابن لكنانة).

(٢٦٨) زيادة في المطبوع.

(٢٦٩) زيادة في المطبوع.

(٢٧٠) المسند (٤/١٤) ببعض الخلاف، والتعقيبات (٢٤ ـ ٢٥): وقال السيوطي: «فيه كنانة منكر الحديث»، ومن حديث ابن عمر، وقال فيه: يحيىٰ بن عنبسة: وضّاع، وتابعه عبد العزيز بن أبي رواد، ولا يحتج به، ومن حديث عبادة بن الصامت، وقال فيه خلاس بن عمرو: «ليس بشيء»، ومن حديث أبي هريرة، وقال فيه أبو عبد الغني الحسن بن علي الأزدي: وضّاع. قلت: ألّف الحافظ ابن حجر في الردّ على ابن الجوزيّ في هذا الحديث جزءاً سمّاه «قوت الحجاج في عموم المغفرة للحجاج».

أورده ابن الجوزيّ في (الموضوعات) من طريق (المسند) أيضاً، ونقل عن ابن حبّان أنه قال[٢٧١]: كنانة منكر الحديث جداً، ولا أدري التخليط منه أو من ابنه[٢٧٢].

قلت: وحديث العباس بن مِرْداس هذا، قد أخرجه أبو داود في (السنن)[٢٧٣] في أواخر كتاب الأدب منه، في باب قول: أضحَكَ الله سنّك.

قال: حدّثنا عيسىٰ بن إبراهيم، وسمعته من أبي الوليد ـ وأنا لحديث عيسىٰ أحفظ ـ، قالا: حدّثنا[٢٧٤] عبد القاهر[٢٧٥] بن السَّري ـ يعني: السُّلمي ـ خبرنا[٢٧٦] ابنُ كنانة بن عباس بن مرداس، عن أبيه، عن جدّه قال:

ضحك رسول الله ﷺ، فقال أبو بكر وعمر: أضحك الله سنك.

وساق الحديث؛ انتهىٰ كلام أبي داود، ولم يذكر في الباب غيره، وسكت عليه، فهو صالحٌ عنده.

وأخرجه ابن ماجة[٢٧٧] في كتاب الحج، قال: حدّثنا أيوب بن محمدٍ الهاشميُّ، خبّرنا[٢٧٨] عبد القاهر بن السّري السلميّ، خبّرنا[٢٧٨] عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس السُّلَميّ: أنّ أباه أخبره عن أبيه نحو سياق إبراهيم بن الحجّاج، وقال في آخره:

«فأضحكني ما رأيتُ من جزعه» ـ انتهىٰ.

وأخرجه أيضاً الطبراني من طريق أبي الوليد، وعيسىٰ بن إبراهيم جميعاً بتمامه.

---

(٢٧١) المجروحين (٢/٢٢٩) والميزان (٣/٤١٥).

(٢٧٢) في المطبوع (أبيه).

(٢٧٣) أبو داود (٤/٣٥٩ حديث ٥٢٣٤).

(٢٧٤) في المطبوع: أخبرنا.

(٢٧٥) في المخطوط (عبد الوهاب).

(٢٧٦) في المطبوع: حدّثنا.

(٢٧٧) ابن ماجة (٢/١٠٠٢ حديث ٣٠١٣)، وفي الزوائد: «في إسناده عبد الله بن كنانة، قال البخاري: لم يصح حديثه، ولم أرَ مَن تكلم فيه بجرح ولا توثيق».

(٢٧٨) في المطبوع: حدّثنا.

وأخرجه أيضاً من طريق أيوب بن محمد، به.

وأمّا إعلال ابن الجوزيّ له تبعاً لابن حبّان بكنانة، فلم يصب ابن الجوزيّ في تقليده لابن حبّان في ذلك؛ فإنّ ابن حبّان تناقضَ كلامه فيه، فقال في (الضعفاء) ما نقله عنه ابن الجوزيّ، وذكره في كتاب (الثقات من التابعين). وقال ابن مندة في (تاريخه) يقال: إنّ له رؤية، وعبد الله بن كنانة أكثر ما يقع في الروايات مبهماً، وقد سمّي في رواية ابن ماجة وغيرها، ولم أرَ فيه كلاماً إلاّ أنّ البخاري ذكر الحديث المذكور، وقال: لم يصحّ ـ انتهىٰ.

ولا يلزم من كون الحديث لم يصحّ أن يكون موضوعاً، وقد وجدت له شاهداً قوياً أخرجه أبو جعفر بن جرير في (التفسير)[٢٧٩] في سورة البقرة، من طريق عبد العزيز بن أبي رواد[٢٨٠]، عن نافع، عن ابن عمر، فساقَ حديثاً فيه المعنىٰ المقصود، من حديث العبّاس بن مرداس، وهو غفران جميع الذنوب لمن شهد الموقف، وليس فيه قول أبي بكر وعمر، وقد أوسعت الكلام عليه في مكان غير هذا، وأورد ابن الجوزيّ الطريق المذكورة أيضاً وأعلّها ببشّار بن بُكير الحنفي راويها عن عبد العزيز، فقال: إنه مجهول.

قلت: ولم أجد للمتقدمين فيه كلاماً، وقد تابعه عبد الرحيم [ابن

(٢٧٩) الحديث في زوائد المسند (١٦٧٦) ٤/١٤ ـ ١٥ ورواه البيهقي ١١٨/٥ من طريق أبي داود الطيالسي، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب ١٢٧/٢ ـ ١٢٨ وقال: وهذا الحديث له شواهد كثيرة، وقد ذكرناها في كتاب البعث، فإن صحّ بشواهده، ففيه الحجة، وإن لم يصح، فقد قال الله تعالىٰ: «﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾. وظلم بعضهم بعضاً دون الشرك» انظر تفسير الطبري ١٩٣/٤.

وأخرجه أبو جعفر الطبري في تفسيره ١٩٣/٤ ـ ١٩٤: عن مسلم بن حاتم الأنصاري عن بشار بن بكير الحنفي ولم يجد له المحقق ترجمة.

وروى الحديث أبو نعيم في الحلية ١٩٩/٨ بإسنادين من طريق أبي هشام عبد الرحيم بن هارون الغساني، ومن طريق بشار بن بكير الحنفي، ثم قال: «السياق لبشار بن بكير، وحديث أبي هاشم فيه اختصار... غريب، تفرد به عبد العزيز، عن نافع، ولم يتابع عليه».

وذكر المنذري في الترغيب ١٢٧/٢، نحو معناه، من حديث عبادة بن الصامت، ثم قال: «رواه الطبراني في الكبير، ورواته محتج بهم في الصحيح إلا أن فيهم رجلاً لم يسمّ».

وذكره الهيثمي في الزوائد ٢٥٦/٣ ـ ٢٥٧، وذكر بعده حديثاً بنحوه لأنس بن مالك، ونسبه لأبي يعلىٰ، وقال الهيثمي: «وفيه صالح المري، وهو ضعيف».

(٢٨٠) في المطبوع: (داود).

هانىء][281] الغساني، فرواه عن عبد العزيز نحوه، وهو عند الحسن بن سفيان في (مسنده)، والحديث علىٰ هذا قويٌّ؛ لأنّ عبد الله بن كنانة لم يتهم بالكذب، وقد روىٰ حديثه من وجهٍ آخر، وليس ما رواه شاذّاً، فهو على شرط الحسن عند الترمذي، وقد أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين)، والله الموفّق.

ثمّ وجدت له طريقاً أخرىٰ ومن مخرجٍ آخر، بلفظٍ آخر، وفيه المعنىٰ المقصود، وهو عموم المغفرة لمن شهد الموقف؛ أخرجه عبد الرزاق في (مصنفه)، ومن طريقه [أخرجه][282] الطبراني في (معجمه) [أخرجه][283] عن إسحاق [بن إبراهيم][284] الدّبري، عنه، عن مَعْمر، عن من سمع قتادة، يقول: خبّرنا[285] خلّاس بن عمرو، عن عبادة، قال: قال رسول الله ﷺ يوم عرفة:

«أيها النّاس إنّ الله ـ عزّ وجلّ ـ قد تَطَوَّل عليكم في هذا اليوم، فغفرَ لكم إلاّ التَّبعات فيما بينكم، ووهبَ مُسيئكم لمحسنكم، وأعطىٰ محسنكم ما سأل، فادفعوا باسم الله، فلما كان بِجُمَعٍ قال: إنّ الله قد غفر لصالحيكم، وشَفَّع صالحيكم في طالحيكم، يُنْـزِل المغفرةَ فيعمهم[286]، ثم يفرق المغفرة في الأرض فتقع علىٰ كل تائبٍ ممّن حفظَ لسانَهُ ويدَهُ، وإبليس وجنوده علىٰ جبل عرفات ينظرون ما يصنع الله بهم، فإذا نزلتِ[287] المغفرة، دعا هو وجنوده بالويل، يقول: كيف أستفزّهم[288] حقباً من الدّهر، ثمّ جاءت المغفرة فعمّتهم[289]، فيتفرقون[290] وهم يدعون بالويل والثبور».

---

(٢٨١) نقص من المخطوط.
(٢٨٢) نقص من المخطوط.
(٢٨٣) زيادة من المخطوط.
(٢٨٤) زيادة من المطبوع.
(٢٨٥) في المطبوع: حدّثنا.
(٢٨٦) في المطبوع: (فيعمّها).
(٢٨٧) في المخطوط: (نزّل).
(٢٨٨) في المطبوع: (استفزّ بهم).
(٢٨٩) في المخطوط: (فتعمّهم).
(٢٩٠) في المطبوع: (يتفرقون).

رجاله ثقات أثبات معروفون إلّا الواسطة الذي بين معمر، وقتادة، ومعمر: قد سمع من قتادة غير هذا ولكن بيّن هنا أنه لم يسمعه إلّا بواسطة لكن إذا انضمّت هذه الطريق إلى حديث ابن عمر، عُرِفَ أنّ لحديث عبّاس بن مرداس أصلاً.

ثم وجدت لأصل الحديث طريقاً أخرىٰ أخرجها ابن مندة في (الصحابة)، من طريق ابن أبي فديك، عن صالح بن عبد الله بن صالح، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن زيد، عن أبيه، عن جده زيد، قال: وقف النبي ﷺ عشيّة عرفة، فقال:

«أيّها النّاس إنّ الله قد تطوّل عليكم في يومكم هذا، فوهب مسيئكم لمحسنكم، وأعطىٰ محسنكم ما سأل، وغفر لكم ما كان منكم».

وفي رواية هذا الحديث من لا يُعْرفُ حاله إلا أن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوةً، والله أعلم.

الحديث الثامن:

قال الإمام أحمد: حدّثنا يحيىٰ بن أبي بكير، خبّرنا[٢٩١] زهير [بن محمد][٢٩٢]، خبّرنا[٢٩١] موسىٰ بن جبير، عن نافع، عن ابن عمر، أنه سمع رسول الله ﷺ، يقول:

«إنّ آدم لما أُهبط إلى الأرض، قالت الملائكة: أي ربّ ﴿أَتجعلُ فيها من يُفْسِدُ فيها ويسفكُ الدِّماءَ ونحن نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ونُقَدِّسُ لك، قالَ: إنّي أعلمُ ما لا تعلمونَ﴾[٢٩٣] قالوا: ربنا نحنُ أطوع لك من بني آدم، قال الله لملائكته: هلمّوا ملكين من الملائكة [حتىٰ يُهْبَط بهما إلىٰ الأرض][٢٩٤] فننظر كيف يعملان؟! قالوا: ربّنا هاروت وماروت، قال: فاهبطا إلىٰ الأرض،

---

(٢٩١) في المطبوع: حدّثنا.

(٢٩٢) زيادة من المطبوع.

(٢٩٣) سورة البقرة: ٣٠.

(٢٩٤) زيادة من المسند.

فتمثلت لهما الزهرةُ امرأة من أحسنِ البشر، فجاءاها، فسألاها نفسها، فقالت: لا ـ والله ـ حتىٰ تكلما بهذه الكلمة من الإشراك، قالا: لا ـ والله ـ لا نشركُ بالله أبداً، فذهبت عنهما، ثمّ رجعتْ إليهما ومعها صبي تحمله، فسألاها نفسها، فقالت: لا ـ والله ـ حتىٰ تقتلا هذا الصبي، فقالا: لا ـ والله ـ لا نقتله أبداً، فذهبت عنها، ثم رجعت إليهما بقدح من خمر تحمله فسألاها نفسها، فقالت: لا ـ والله ـ حتىٰ تشربا هذاالخمر، فشربا فسكرا، ووقعا عليها، وقتلا الصبي، فلما أفاقا، قالت المرأة: والله ما تركتما من شيء أبيتماه عليّ إلاّ فعلتماه حين سكرتُما، فخُيِّرا عِنْدَ ذلك بين عذاب الدنيا والآخرة، فاختارا عذاب الدنيا»[295].

أورده ابن الجوزيّ من طريق الفَرَج بن فضالة، عن معاوية بن صالح، عن نافع، وقال: لا يصح. والفرج بن فضالة: ضعّفه يحيىٰ، وقال ابن حبّان: يقلّب الأسانيد، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة[296].

قلت: وبين سياق معاوية بن صالح، وسياق زهير تفاوت، وقد أخرجه من طريق زهير بن محمد أيضاً أبو حاتم ابن حبّان في (صحيحه) وله طرق كثيرة جمعتها في جزء مفرد يكاد يكون الواقِفُ عليه أن يَقْطَعَ بوقوع هذه القصة لكثرة الطرق الواردة فيها، وقوة مخارج أكثرها، والله أعلم.

---

(٢٩٥) المسند (٢/ ١٣٤)، والتعقيبات (٦٠)، قال السيوطي: «ولم أقف على الجزء المذكور، لكنني تتبعت طرقها في التفسير المسند، فأخرجه من وجه آخر عن ابن عمر ليس فيه الفرج بن فضالة، أخرجه أحمد في مسنده، وابن حبّان في صحيحه، والبيهقي في شعب الإيمان، وله طريق ثالث عن ابن عمر موقوف أخرجه سعيد بن منصور في سُننه، وطريق رابع عنه موقوف أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، وأخرجه إسحاق بن راهويه، وابن جرير، والحاكم وصححه عن علي موقوفاً، وأخرجه ابن راهويه، وابن مردويه من وجه آخر عن علي مرفوعاً، وأخرجه ابن جرير، وابن أبي حاتم والحاكم وصححه من طرق عدة عن ابن عباس موقوفاً، وأخرجه ابن جرير عن ابن مسعود موقوفاً وله شاهد مختصر من حديث أبي الدرداء مرفوعاً أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» وأما عن التابعين فطرق كثيرة وقد سُقْت جميع الطرق المذكورة في التفسير المأثور فلينظر فيه».

(٢٩٦) المجروحين (٢/ ٢٠٦)، وانظر الميزان (٣/ ٣٤٣)، والتاريخ الكبير (٧/ ١٣٤).

الحديث التاسع:

قال الإمام أحمد: حدّثنا حُسين، وأحمد بن عبد الملك، قالا: حدّثنا عُبيد الله [297] ـ يعني: ابن عمرو ـ، عن عبد الكريم، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله ﷺ:

«يكونُ قومٌ في آخرِ الزمان يخضبون بهذا السواد» ـ [قال حسين] [298]: كواصل الحمام ـ «لا يَرِيحُون [299] رائحة الجنة» [300].

أورده ابـن الجوزيّ في (الموضوعات) من طريق أبي القاسم البغويّ، عن هاشم بن الحارث، عن عُبيد الله بن عمرو، به، وقال: هذا حديث لا يصحّ عن رسول الله ﷺ، والمتهم به: عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري، ثم نقل عن جماعة تجريحه [301].

قلت: وأخطأ في ذلك فإن الحديث من رواية عبد الكريم الجزري الثقة المخرَّج له في الصحيح، وقد أخرج الحديث المذكور من هذا الوجه أبو داود، والنسائي، وابن حبّان في (صحيحه)، وغيرهم.

قال أبو داود في (كتاب الترجّل): حدّثنا أبو توبة، خبرنا [302] عُبيد الله، عن عبـد الكريم، عن سعيـد بن جبير، عن ابن عبّـاس، قـال: قـال رسول الله ﷺ:

«قومٌ يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام، لايريحـون رائحة الجنة».

---

(٢٩٧) في المخطوط (عبد الله) وهو خطأ.

(٢٩٨) زيادة من المسند.

(٢٩٩) لا يريحون: لا يشمون، ولا يجدون ريحها.

(٣٠٠) المسند(٤/١٠٦ حديث ٢٤٧٠)، وقال: «إسناده صحيح، رواه أبو داود ٤/١٣٩، وصرّح فيه: عن عبد الكريم الجزري».

(٣٠١) في المطبوع بعد (نقل).

(٣٠٢) في المطبوع: حدّثنا.

[و][303] أخرجه النسائي في (الزينة)، وابن حبّان، والحاكم في صحيحهما، من هذا الوجه.

وقال أبو يعلىٰ في (مسنده): حدّثنا زهير: خبرنا[304] عبد الله بن جعفر - هو الرقي -، خبرنا[304] عُبيد الله بن عمرو، به.

وأخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين) من هذا الوجه [أيضاً][305].

الحديث العاشر:

قال الإمام أحمد: حدّثنا يزيد، خبّرنا[306] همّام، عن منصور، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن جَابَان، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال:

«لا يدخل الجنّةَ مَنَّانٌ ولا مُدْمِنُ خمرٍ»[307].

---

(٣٠٣) زيادة من المطبوع.

(٣٠٤) في المطبوع: حدّثنا.

(٣٠٥) زيادة في المطبوع.

(٣٠٦) في المطبوع: حدّثنا.

(٣٠٧) المسند (١٠/٥٨ - ٦٤ حديث ٦٥٣٧)، وقال: «إسناده صحيح، ولقد جمعت ما استطعت من طرق هذا الحديث، حتىٰ أتبين أيها الصحيح، وحتىٰ أتبين الذي في هذه الطرق اضطراب يعلّل به، أم هو خطأ من بعض الرواة لا يعلّل به ولا يؤثر في صحته؟ فإذا هي ثلاثة عشر طريقاً، لم أجد غيرها فيما بين يديّ من المراجع، ولم أجد طريق جرير الذي يشير إليه البخاري، وابن حجر، ولم أجد كلام النسائي الذي نقله ابن حجر، ولعلّه في السُنن الكبرىٰ، أو في موضع خفي عليّ من غيرها، والطرق هي:

١ - هذه التي رواها أحمد في هذا الموضع.

٢ - ورواه أحمد أيضاً ٦٨٩٢ عن عبد الرزاق عن سفيان عن منصور بالإسناد السابق.

٣ - ورواه الدارمي ٢/١١٢ عن محمد بن كثير البصري عن الثوري عن منصور، بهذا الإسناد.

٤ - ورواه الخطيب في تاريخه ١١/١٧ من طريق يحيىٰ بن سعيد القطان عن الثوري عن منصور، بهذا الإسناد.

٥ - رواه أحمد ٦٨٨٢ عن شيخين: محمد بن جعفر «غندر»، وحجاج بن محمد المصيصي، كلاهما عن شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن نبيط عن جابان عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً، واختلفوا في اسم فسمّاه حجاج نبيط بن شريط وسمّاه غندر «نبيط بن سميط».

٦ - ورواه الدارمي ٢/١١٢ عن أحمد بن الحجاج عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة، =

ورواه أيضاً [عن][308] غندرٍ وحجاج، عن شعبة، عن منصور، عن سالم، عن نُبيط بن شريط، عن جَابَان، به.

ورواه النسائي من طريق شعبة كذلك[309]، ومن طريق جرير والثوري كلاهما، عن منصور، كرواية همّام، وقال: لا نعلم أحداً[309] تابع شعبة على نُبيط بن شريط.

= بهذا الإسناد، وسمي الراوي الزائد «نبيط بن شريط».

٧ ـ ورواه أبو داود الطيالسي (٢٢٩٥) عن شعبة وسمي: «شميط بن نبيط».

٨ ـ ورواه النسائي ٣٣٢/٢ عن محمد بن بشار عن محمد «غندر» عن شعبة بهذا الإسناد.

٩ ـ وكذلك صنع البخاري في تاريخه الكبير فرواه عن الجعفي عن وهب عن شعبة وسمى الزائد نبيطاً دون أن ينسبه.

١٠ ـ رواه البخاري في الكبير عن عبدان عن أبيه عثمان بن جبلة عن شعبة عن يزيد بن أبي زياد عن سالم عن عبد الله بن عمرو، موقوفاً.

فالخطأ من شعبة حيث لم يتقن الإسناد فزاد فيه نُبَيط بن شَريط، وهو صحابي صغير قال البخاري: «له صحبة» في الكبير ١٣٧/٢/٤ ـ ١٣٨ وابن حجر في الإصابة ٢٣٢/٦ وله حديث واحد ليس له غيره، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة كما في المنذري ١٨٣٦ ولم يذكر أحد في ترجمته أنه روى عن جابان، ولا أنه روى عنه سالم بن أبي الجعد.

١١ ـ رواه الخطيب في تاريخه ١٩١/١١ من طريق أبي حفص الأبّار عمر بن عبد الرحمن بن قيس عن منصور عن عبد الله بن مرّة عن جابان عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً.

١٢ ـ ورواه أيضاً في ٢٣٨/١٢ من طريق عامر بن إسماعيل البغدادي عن مؤمل عن سفيان عن عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً.

١٣ ـ رواه أبو نعيم في الحلية ٣٠٩/٣ من طريق سعيد بن حفص البخاري عن مؤمل عن سفيان عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً.

ومؤمّل بن إسماعيل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويتثبت فيه، لأنه كان سيء الحفظ قليل الغلط، فلذلك أشك في صحة إسناده هذا، لأنه جعل الحديث من رواية الثوري عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن ابن عمرو، فخالف الثلاثة الحفّاظ عبد الرزاق، ومحمد بن كثير البصري، ويحيى القطان، الذين رووه عن الثوري عن منصور عن سالم عن جابان، ومع احتمال أن يكون الثوري رواه من الطريقين إلا أننا نرجّح رواية الحفّاظ الثلاثة.

ثم إن معنى الحديث صحيح ثابت وورد عن أحمد في المسند ٦١٨٠ و١١١٢٣ و١١٢٤٠ والترغيب والترهيب ٢٢٠/٣.. وقد جمع أبو نعيم في الحلية ٣٠٧/٣ ـ ٣٠٩ كثيراً من أسانيده عن الصحابة تحتاج إلى تحقيق...

وانظر التعقيبات على الموضوعات (٣٠).

(٣٠٨) زيادة من المخطوط.

(٣٠٩ ـ ٣٠٩) كان في المطبوع قبل (من طريق شعبة كذلك).

وذكر الدّارقطني الاختلاف فيه، في كتاب (العلل) على مجاهد، وقال البخاري في (التاريخ)[٣١٠]: لا يُعرف[٣١١] لجابان سماعُ من عبد الله بن عَمْرو، ولا لسالمٍ من جابان ـ انتهىٰ.

وأورده ابن الجوزيّ في (الموضوعات) من طريق سفيان الثوريّ تارة، كرواية النسائي، وتارة من روايته عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن عبد الله بن عَمْرو.

وأخرجه أيضاً: من رواية عمر بن عبد الرحمن أبي حفصٍ الأبّار، عن منصور، عن عبد الله بن مُرّة، عن جابان، وأعلّه بما أشار إليه الدَّارقطنيّ من الاضطراب، وليس في شيءٍ من ذلك ما يقتضي الحكم بالوضع، والله أعلم.

الحديث الحادي عشر:

قال الإمام أحمد: حدّثنا إبراهيم بن مهدي، خبّرنا[٣١٢] صالح بن عمر، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن البراء، قال: قال رسول الله ﷺ:

«من سمّىٰ المدينة يثرب فليستغفر الله، هي طابة، هي طابة»[٣١٣].

أخرجه ابن الجوزيّ في (الموضوعات) من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي، عن صالح بن عمر، به، وأعلّه بيزيد بن أبي زياد، ولم يصب؛ فإنّ يزيد وإن ضعّفه بعضهم من قِبَلِ حفظه وبكونه كان يُلقن فيتلقن في آخر عمره[٣١٤]، فلا يلزم من شيء من ذلك أن يكون كل ما يحدّث به موضوعاً، وقد أورده الدّارقطنيّ في (الإفراد) وقال: تفرد به صالح بن عمر، عن يزيد ـ يعني بهذا الإسناد.

---

(٣١٠) التاريخ الكبير (٢/٢٥٧).
(٣١١) في المخطوط: (نعرف).
(٣١٢) في المطبوع: حدّثنا.
(٣١٣) المسند (٤/٢٨٥).
(٣١٤) تهذيب التهذيب (١١/٣٣٠ ـ ٣٣١).

وأخرجه ابن عدي في (الكامل)[٣١٥] في ترجمة يزيد بن أبي زياد، وضعّف يزيد.

وقد رواه أبو بكر بن مردويه في (تفسيره) من طريق أبي يوسف القاضي، عن يزيد بن أبي زياد، فقال: عن ابن عبّاس، بدل البراء، ولفظه:

«لا تدعوها يثرب فإنها طيبة ـ يعني المدينة ـ ومن قال: يثرب، فليستغفر الله، ثلاث مرات، هي طيبة، هي طيبة، هي طيبة».

وشاهدُهُ ما أخرجه مالكٌ[٣١٦]، والبخاري[٣١٧]، ومسلم[٣١٨]، والنسائي، من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:

«أُمِرْتُ بقرية تأكلُ القُرىٰ يقولون: يثرب، وهي: المدينة» ـ **الحديث**[٣١٩].

الحديث الثاني عشر:

قال الإمام أحمد: حدّثنا حُسين بن محمد، خبرنا جرير بن حازم، [عن أيوب][٣٢٠]، عن ابن أبي مُليكة، عن عبد الله بن حنظلة ـ غسيل الملائكة ـ قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(٣١٥) الكامل (لوحة ٤/٨٤٧).
(٣١٦) الموطأ ١/٨٨٦ في الجامع، باب سكنىٰ المدينة، والخروج منها.
(٣١٧) البخاري (٤/٧٥) في فضائل المدينة، باب فضل المدينة، وأنها تنفي الناس.
(٣١٨) رقم (١٣٨٢) في الحج، باب المدينة تنفي شرارها.
(٣١٩) وباقي الحديث: «تنفي الناس كما ينفي الكيرُ خَبَثَ الحديد».
(أمرت بقرية تأكل القرىٰ): أي أن الله ينصر الإسلام بأهل المدينة، وهم الأنصار، ويفتح على أيديهم القرىٰ، ويُغنمها إياهم فيأكلونها، هذا من باب الاتساع والاختصار وحذف المضاف، والتقدير: ويأكل أهلها أموال القرىٰ.
(يثرب): اسم أرض بالمدينة، غيّرها رسول الله ﷺ إلى طيبة وطابة، كراهة التثريب؛ وهو المبالغة في اللوم، والتعنيف والتعيير، وطيبة وطابة من الطيب [جامع الأصول ٩/٣٢٠].
(٣٢٠) زيادة من المطبوع.

«**درهمٌ ربا يأكله الرّجل وهو يعلم، أشدّ من ستةٍ وثلاثين زنية**»[٣٢١].

أورده ابن الجوزيّ من طريق (المسند)، ومن طريق [أخرىٰ][٣٢٢]، وأعلّ طريق المسند بحسين بن محمد، فقال: هو المروزي، قال أبو حاتم: رأيته ولم أسمع منه[٣٢٣]، وسُئل أبو حاتم عن حديث يرويه حسن، فقال: خطأ، فقيل له: الوهم من مَنْ؟! قال: ينبغي أن يكون من حسين.

قلت: حُسين احتجّ به الشيخان، ولم يترك أبو حاتم السّماع منه باختيار أبي حاتم، فقد نقل ابنه عنه، أنه قال: أتيته مرات بعد فراغه من تفسير شيبان، وسألته أن يُعيد عليّ بعض المجلس فقال: تكرير!! ولم أسمع منه شيئاً[٣٢٤]، وقال معاوية بن صالح: قال لي أحمد بن حنبل: اكتبوا عنه[٣٢٥]، ووثّقه العجلي، وابن سعد، والنسائي، وابن قانع، ومحمد بن مسعود العجميّ، وآخرون[٣٢٥]، ثم لو كان كل من وهم في حديث سرىٰ في جميع حديثه حتىٰ يُحكم علىٰ أحاديثه كلها بالوهم لم يسلم أحدٌ، ثم لو كان ذلك كذلك لم يلزم منه الحكم على حديثه بالوضع ولا سيما مع كونه لم ينفرد بل توبع.

ووجدتُ للحديث شواهدَ فقد أورده الدّارقطنيّ، عن البغويّ، عن هاشم بنَ الحارث، عن عُبَيد الله بن عمرو الرّقي، عن ليث بن أبي سُلَيم، عن ابن أبي مُليكة، به، وليثٌ: وإن كان ضعيفاً فإنما ضُعِّف من قبل حفظه، فهو متابع قوي.

وشاهده: حديث ابن عبّاس أخرجه ابن عديّ[٣٢٦] من طريق علي بن الحسن بن شقيق، أخبرني ليث، عن مجاهد، عن ابن عبّاس، نحوه.

---

(٣٢١) المسند (٥/٢٢٥).

(٣٢٢) زيادة من المطبوع.

(٣٢٣) الجرح والتعديل (٢/٦٤).

(٣٢٤) الجرح والتعديل (٢/٦٤) وفيه بدل تكرير: «بكر، بكر» وتهذيب التهذيب (٢/٣٦٦-٣٦٧).

(٣٢٥) تهذيب التهذيب (٢/٣٦٧).

(٣٢٦) الكامل لابن عدي (لوحة ٤/٧٠٣ - ٧٠٤).

وأخرجه الطبراني من وجهٍ آخر، عن ابن عبّاس، في أثناء حديث.

وأخرجه الطبراني أيضاً من طريق عطاء الخراساني، عن عبد الله بن سلّام، [مرفوعاً][٣٢٧]، وعطاء لم يسمع من ابن سلّام، وهو شاهدٌ قوي.

قال ابن الجوزيّ: إنّما يُعرفُ هذا من كلام كعب، ثم ساقه من طريق أحمد أيضاً، قال: حدّثنا وكيع، خبّرنا[٣٢٨] سفيان، عن عبد العزيز بن رُفيع، عن ابن أبي مُليكة، عن ابن حنظلة، عن كعبٍ، أنّه قال:

«لأن أزني [ثلاثاً وثلاثين زنية][٣٢٩] أحبَّ إليّ من أن آكل درهماً من ربا»[٣٣٠].

وأورده العُقيلي: من طريق ابن جريج، حدّثني ابن أبي مُليكة، أنّه سمعَ عبد الله بن حنظلةَ بن الرَّاهب، يُحدِّثُ عن كعب الأحبار، فذكر مثل السياق المرفوع، ونقل عن الدّارقطني: أنّ هذا أصحّ من المرفوع.

قلت: ولا يلزم من كونه أصح أن يكون مقابله موضوعاً فإنّ ابن جريج أحفظ من جرير بن حازم، وأعلم بحديث ابن أبي مُليكة منه، لكن قد تابع جرير ليث بن أبي سليم، ولا مانع من أن يكون الحديث عند عبد الله بن حنظلة مرفوعاً، وموقوفاً، والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: [حديث][٣٣١]:

«إذا أقبلت الرّايات السود من خراسان فأتوها فإنّ فيها خليفة الله المهديّ»[٣٣٢].

---

(٣٢٧) زيادة من المطبوع.

(٣٢٨) في المطبوع: حدّثنا.

(٣٢٩) زيادة من المسند.

(٣٣٠) المسند (٥/٢٢٥) بلفظ قريب.

(٣٣١) زيادة من المطبوع.

(٣٣٢) المسند (٥/٢٧٧) وقال السيوطي في التعقيبات على الموضوعات (٦٠): «وفيه عمر بن قيس: لا شيء، ولم يسمع من الحسن، ولا سمع الحسن من عبيدة».
وانظر أحاديث المهدي في الزوائد (٧/٣١٣ - ٣١٨)، وابن ماجة (١٣٦٦ - ١٣٦٧).

أورده ابن الجوزيّ في (الموضوعات) من حديث عبيدة: وهو ابن عمرو، عن عبد الله: وهو ابن مسعود.

وقد أخرجه الإمام أحمد من حديث ثوبان، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزيّ أيضاً في كتاب (الأحاديث الواهية)(٣٣٣) وفي طريق ثوبان: علي بن زيد بن جدعان(٣٣٤)، وفيه ضعف، ولم يقل أحد أنه كان يتعمد الكذب حتىٰ يحكم علىٰ حديثه بالوضع إذا انفرد، وكيف وقد توبع من طريق آخر رجاله [غير](٣٣٥) رجال الأول، أخرجه عبد الرزاق، والطبراني.

وأخرجه أحمد أيضاً، والبيهقي في (الدلائل) من حديث أبي هريرة، رفعه(٣٣٦):

«يخرج من خراسان راياتٌ سودٌ لا يردّها شيءٌ حتىٰ تنصب بإيلياء».

وفي سنده: رشدين بن سعد، وهو ضعيف(٣٣٧).

الحديث الرابع عشر:

وقال الإمام أحمد في (مسند النساء) من (مسنده): حدّثنا عبد الله بن وهب، قال: [و](٣٣٨) قال حيوة: هو ابن شريح، أخبرني أبو صخر، أنّ يُحَنَّسَ أبا موسىٰ، حدّثه أنّ أمّ الدّرداء حدّثته: أنّ رسول الله ﷺ لقيها يوماً، فقال [لها](٣٣٩):

«من أين جئت يا أم الدّرداء؟» فقالت: من الحمّام، فقال: «ما من امرأة

---

(٣٣٣) العلل المتناهية لابن الجوزي ٢/٨٦٠.
(٣٣٤) انظر تهذيب التهذيب (٧/٣٢٢ - ٣٢٤).
(٣٣٥) زيادة من المطبوع.
(٣٣٦) في المطبوع: (يرفعه).
(٣٣٧) انظر تهذيب التهذيب (٣/٢٧٧ - ٢٧٨).
(٣٣٨) زيادة الواو من المخطوط.
(٣٣٩) زيادة من المطبوع.

تنزع ثيابها [في غير بيتها](٣٤٠) **إلّا هَتَكَتْ ما بينها وبين الله ـ عزّ وجلّ ـ من سُتْره»**(٣٤١).

أورده ابن الجوزيّ في (الأحاديث الواهية)(٣٤٢) من طريق (المسند) بهذا الإسناد، وقال: هذا حديثٌ باطلٌ، لم يكن عندهم حمامٌ في زمن رسول الله ﷺ، وأعلّه بأبي صخر: حُميد بن زياد، وأنّ يحيىٰ بن معين: ضعّفه.

وأورده من طريق المسند أيضاً من وجهين، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه، أنه سمع أمّ الدرداء، تقول:

خرجتُ من الحمّام فلقيني رسول الله ﷺ، فقال: «من أين يا أمّ الدرداء؟» فقلت: من الحمام، فقال: «والذي نفسي بيده ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت أحدٍ من أمهاتها إلّا وهي هاتكة كل ستر بينها وبين الرحمن ـ عزّ وجلّ ـ»(٣٤٣).

وأعلّه بزبّان راويه عن سهل، ونقل كلامهم في تضعيفه.

قلت: والطريق الأولىٰ تقويه، وحكمه عليه بالبطلان بما نقله من نفي وجود الحمّام في زمانهم لا يقتضي الحكم بالبطلان، فقد تكون أطلقت لفظ الحمّام على مطلق ما يقع الاستحمام به(٣٤٤) لا على أنه الحمّام المعروفة(٣٤٥) الآن، وقد ورد ذكر الحمام في عدة أحاديث غير هذه، وفي الجملة فلا ينقضي تعجبي منه كونه يحكم عليه بأنه باطلٌ ولا يورده في (الموضوعات) مع أنه أورد أشياء(٣٤٦) في الموضوعات أقوىٰ من هذا، والله المستعان.

---

(٣٤٠) زيادة من المطبوع.
(٣٤١) المسند ٦/٣٦٢، وفيه: «ستر».
(٣٤٢) العلل المتناهية: ١/٣٤١.
(٣٤٣) المسند ٦/٣٦١ ـ ٣٦٢.
(٣٤٤) في المطبوع: (فيه).
(٣٤٥) في المطبوع: (المعروف).
(٣٤٦) زيادة من المخطوط، جاء في المطبوع بعد قوله: (الموضوعات).

الحديث الخامس عشر:

قال الإمام أحمد: حدّثنا أبو النَّضر، [حدّثنا][٣٤٧] إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن عُبيد الله بن علي بن أبي رافع، عن أبيه، عن أمه[٣٤٨] سلمى، قالت:

اشتكت فاطمة شكواها الذي قبضت فيه، فكنتُ أمرِّضها، فأصبحت يوماً كأمثل ما رأيتها في شكواها ذلك، قالت: وخرجَ عليٌّ لبعض حاجته، فقالت: يا أمه اسكبي لي غسلاً. فسكبت لها غسلاً، فاغتسلت كأحسن ما رأيتها تغتسل، ثم قالت: يا أُمَّه! أعطيني ثيابي الجدد!! فلبستها، ثم قالت: ياأُمَّه! قرّبي فراشي وسط البيت!! فاضطجعت فاستقبلت القبلة، وجعلت يدها تحت خدها، وقالت: يا أُمَّة إنّي مقبوضة، وقد تطهرتُ فلا يكشفني أحد!! فقبضت مكانها؛ قالت: فجاء عليٌّ فأخبرته[٣٤٩]، [فقال: لا والله لا يكشفها أحدٌ، فدفنها بغسلها ذلك][٣٥٠].

قلت: وأخرجه عبد الله بن أحمد عالياً، عن محمد بن جعفر الوركاني، عن إبراهيم بن سعد.

وأوْرده ابن الجوزيّ في (الموضوعات) في آخر[٣٥١] الكتاب من طريق عاصم بن علي، عن إبراهيم بن سعد، وقال: قد رواه نوح بن يزيد، والحكم بن أسلم، عن إبراهيم أيضاً.

قال: ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، مرسلاً، ثم قال في الكلام عليه: هذا الحديث لا يصحّ؛ أما عاصم بن علي، فقال يحيىٰ بن معين: ليس بشيء، وأما نوح والحكم: فشيعيان، ثم هو من رواية ابن إسحاق وهو مجروح.

---

(٣٤٧) زيادة في المطبوع.

(٣٤٨) في المخطوط: أم.

(٣٤٩) المسند (٦/٤٦١ - ٤٦٢)، والتعقيبات (٢١).

(٣٥٠) زيادة ليست في المسند.

(٣٥١) في المخطوط: (أواخر). الموضوعات: ٣/٢٧٦ - ٢٧٧.

قلت: وحمله في هذا الحديث على الثلاثة المذكورين يدل على أنه لم يره في المسند، عن أبي النضر، ومحمد بن جعفر، وكلاهما من شيوخ الصحيح؛ وأما حمله علىٰ محمد بن إسحاق فلا طائل فيه؛ فإنّ الأئمة قبلوا حديثه، وأكثر ما عيب فيه التدليس، والرواية عن المجهولين، وأما هو في نفسه فصدوق، وهو حجةٌ في المغازي عند الجمهور، وشيخه عبيد الله بن علي يعرف: بعبادل؛ قال فيه أبو حاتم[٣٥٢]: شيخٌ ولا بأس به، ومرسل عبد الله بن محمد بن عقيل يعضد مسند محمد بن إسحاق، وقد أخرجه الطبراني في (معجمه) من طريق عبد الرزاق، به؛ فكيف يتأتىٰ الحكم عليه بالوضع.

نعم: هو مخالفٌ لما رواه غيرهما من أن عليّاً وأسماء بنت عميس غَسَّلا فاطمة، وقد تُعُقِّب ذلك أيضاً[٣٥٣]، وشرح ذلك يطول؛ إلّا أنّ الحكم بكونه موضوعاً غير مُسلّم، والله أعلم.

* * *

هـذا آخر مـا تتبعتـه من الأحـاديث التي أوردهـا ابن الجـوزيّ في (الموضوعات)، ولم يذكرها شيخنا، وهي علىٰ شرطه لكونه لم يقتصر في الحكم عليها بالوضع علىٰ النقل عن شخصٍ مخصوص، بل اعتمد في الغالب على ابن الجوزيّ، فسلكت مسلكه في ذلك، والذي أقول: إنه لا يتأتىٰ الحكم على شيءٍ منها بالوضع لما بيّنته من الأجوبة، عقب كـلّ حديث، والله الهـادي إلى الصواب، لا إلّه إلّا هو، عليه توكلت وإليه مآب.

* * *

---

(٣٥٢) الجرح والتعديل (٣/ ٩٧) وقال: ثقة.

(٣٥٣) في هامش المخطوط: «يجمع بينها بأن المراد هناك المبالغة في التنظيف بالسدر والخطمىٰ، ونحوه، والمراد هنا: صبّ الماء القراح من غير كشف شيء من ثيابها، والله أعلم. قاله: أبو الحسن إبراهيم بن الرُّباط البقاعي.

قلت: هذا الجمع ليس يطالب، ولا هذا محله، فإن التعارض ليس في ذكر تغسيلها لنفسها أو في تغسيل عليّ لها، إنما هو في إثبات تغسيل عليّ ونفيه، فإن هناك نص بأنه دفنها من غير غسل، وهنا خرج بوجود التغسيل منه، فتأمل ذلك!! والله المستعـان، كتبه محمـد بن الحيصري».

آخر الجزء: قال شيخنا شيخ الإسلام، قاضي القضاة، حافظ العصر، وأستاذ أهل الدين: فرغته في شهور سنة تسع عشرة وثمانِ مئة، فالله المسؤول أن يمتعنا بطول بقائه، ويزيد في كل طرفَةٍ من توالي عليائه، آمين. آمين يا رب العالمين.

وفرغ من تعليق هذه النسخة أحوج الخلق إلى عفو الحق أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي الشافعي.

بالحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

* * *

فهرست فهرست
الكتب من مرويات الحافظ ابن حجر

تأليف مجهول

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نتساءل هنا قبل كل شيء هل الكتاب من تأليف ابن حجر . . وتكون الإجابة على هذا السؤال برجوعنا إلى المصادر التي تحدثت عن مؤلفات ابن حجر . . ولكن بتتبعنا لتلك المصادر لا نجد ذكراً لهذا الكتاب فضلاً عن نسبته لغيره ، والذي نجده : فهرسته المسمىٰ (المقاصد العليات في فهرست المرويات) ، وهو كتاب مفقود يذكر الدكتور شاكر محمود عبد المنعم : أنه ربما كان هذا الفهرست قد غرق في رحلته إلىٰ اليمن ؛ وهو كما يقول : يعنىٰ بالقراءة أو السماع أو الإجازة المشافهة أو المكاتبة . . وهو قطعاً غير هذا الكتاب . . وإذا سألنا أنفسنا هل هو: تجريد أسانيد الكتب المشهورة المسمىٰ المعجم المفهرس، أو كتاب المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس.

وكذلك نجد الجواب بالنفي لأن هذه الكتب التزمت طريقة تخالف الكتاب الذي بين أيدينا، فهما يعتمدان على ذكر الشيوخ والأسانيد، وهذا الكتاب يذكر أسماء الكتب فقط.

فهذا الكتاب قطعاً ليس من وضع الحافظ ابن حجر ، ومما يؤكد ذلك ، ما وجد في آخر المخطوط من قول الناسخ : «وكان الفراغ منه نهار الأحد ٢٤ جمادىٰ الثانية سنة ١٠٩٤ علىٰ يد مرتبه الفقير. . .» .

* * *

فالسؤال الذي يطرح نفسه علينا الآن ، من هو مؤلف فهرست الكتب من مرويات الحافظ ابن حجر؟؟!

لا نستطيع تحديد الشخص تماماً، ولكن نستطيع إعطاء ملامحه من العبارة نفسها، فهو:

١ ـ إنسان عالم ـ بلا شك ـ ولكن ما مدىٰ علمه فهذا غير معروف؟!.
٢ ـ كان حيّاً في سنة (١٠٩٤) هـ، وعلىٰ هذا يكون حيّاً قبلها بما لا يقل عن (٣٠) سنة، وبعدها كذلك..
٣ ـ ليس دمشقياً، فهو نزيل دمشق.
٤ ـ من المهتمين بالحافظ ابن حجر العسقلاني..

وقد راجعت مخطوط (ديوان تاريخ الإسلام) لمحمد شمس الدين بن عبد الرحمن الغزي (١٠٩٦ ـ ١١٦٧ هـ) الذي يترجم لأعيان القرن الحادي عشر، لعلّني أصل إلى اسم مؤلف هذا الفهرس إلا أنني لم أهتدي لاسمه، ولعلّ أحداً يطلعنا علىٰ اسمه في وقت ما.

* * *

هل استقصىٰ مؤلف هذا الفهرس جميع كتب الحافظ أم لا؟!

الذي دعاني إلىٰ هذا السؤال، أنني كنت أُراجع في كتاب (رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة) لابن عبدالهادي تحقيق الأستاذ محمد عيد العباسي.. فذكر المحقق: أن الحافظ بن حجر وقف علىٰ المجلد الأول من كتاب (العلل) لابن عبدالهادي.

ولكنني رجعت إلى الفهرس وبحثت عن هذا الكتاب فلم أجده، فتوقعت أنه لم يذكر لأحد الأسباب التالية:

١ ـ أن يكون قد سقط سهواً.
٢ ـ أن الكتاب ليس من مرويات ابن حجر بالسند إلى المؤلف.
٣ ـ أو أن المؤلف لم يستقص جميع الكتب.
٤ ـ أو أن المؤلف كتب أسماء الكتب في خزانة معينة.

وانطلاق من السبب الثالث كان عليّ أن أتأكد من استقصائه أو عدمه؛ فرجعت إلىٰ (المجمع المؤسس للمعجم المفهرس) لابن حجر واستعرضت بعض تراجمه، فتبين لي

أن المؤلف لم يصل إلىٰ الغاية . . ولنأخذ مثالاً علىٰ ذلك، ترجمة عمر بن محمد بن أحمد بن عمر بن سلمان بن علي بن سالم البالسي ثم الصالحي، ولد في ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين . . . قرأت عليه الكثير، وسمع معي هو الكثير علىٰ المشايخ، فمما قرأت عليه :

١ ـ المعجم الصغير للطبراني [المعجم ٢/١١].
٢ ـ جزءاً فيه مسند عمار وخباب وبلال من مسند الزعفراني ٢/١١.
٣ ـ سلسلة الذهب للحازمي ٢/١٢.
٤ ـ كتاب أخلاق النبي ﷺ لإسماعيل بن إسحاق القاضي ٢/١٢.
٥ ـ كتاب شروط النصارىٰ لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن زيد ٢/١٢.
٦ ـ كتاب ما استنكر أهل العلم على عمرو بن شعيب من تأليف مسلم ٢/١٢.
٧ ـ كتاب كرامات الأولياء للخلّال ٢/١٢.
٨ ـ كتاب فتوح الشام للأزدي ٢/١٣.
٩ ـ كتاب مجابي الدعوة لابن أبي الدنيا ٢/١٣.
١٠ ـ كتاب آداب الحلماء لابن أبي عاصم ٢/١٣.
١١ ـ كتاب صفة الجنة لأبي نعيم ٢/١٣.
١٢ ـ كتاب فضائل القرآن للبيهقي ٢/١٣.
١٣ ـ كتاب مكارم الأخلاق للخرائطي ٢/١٣.
١٤ ـ قصر الأمل لابن أبي الدنيا ٢/١٤.
١٥ ـ كتاب تلخيص الآي المدني من المكي عن أبي عمرو بن العلاء ٢/١٤.
١٦ ـ الجزء الثامن من حديث ابن السمَّاك بحضوره علىٰ الحافظ المزي ٢/١٤.
١٧ ـ كتاب الجمعة من السُنن للدارقطني ٢/١٤.
١٨ ـ مشيخة أبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان وهي الكبرىٰ ٢/١٤.
١٩ ـ جزءاً فيه مجلسان عن الرباطي والضبي ٢/١٥.
٢٠ ـ جزءاً من حديث محمد بن عبد الباقي الدوري تخريج أبي عامر العبدري ٢/١٥.
٢١ ـ جزءاً فيه مجلسان من أمالي هبة الله بن محمد بن الحسن النيسابوري ٢/١٥.
٢٢ ـ أربعة أجزاء من مشيخة مسعود بن الحسن الثقفي أولها السادس وآخرها التاسع ٢/١٥.
٢٣ ـ جزءاً من حديث أبي مسلم الكجي عن أبي عاصم ٢/١٥.

٢٤ ـ الجزء التاسع من فوائد القاضي أبي الطيب الذهلي تخريج عبد الغني الأزدي ١٦/٢.

وهكذا إلى الورقة ٢١ من المجلد الثاني . .

وإذا تتبعت هذه الكتب في فهرس المرويات وتجد أن (٦٠٪) منها غير موجود مما يؤكد أنه ليس أمامنا إلا السبب الرابع . .

والذي يؤكد أن هذا الفهرس لمكتبة معينة ، ما ذكره كاتب المخطوط : «وهذا الفهرس مرتب علىٰ حروف المعجم ملاحظ فيه الحرف الأول والثاني علىٰ ما يوجد ، ومكتوب علىٰ كل اسم الورقة التي هو فيها ليسهل مراجعته فيها» .

* * *

وصف المخطوط :

نسخة جيدة ، واضحة الخط ، موجودة في المكتبة الظاهرية تحت رقم عام ٤٨٠٧ (ق ١١١ ـ ١٢٤) ، قال الشيخ ناصر الدين الألباني في فهرس مخطوطات الحديث (٤٤) : «هكذا جاء اسم الكتاب في آخره بخط مرتبه وناسخه الذي لم أعرف اسمه ، وقد كان كتبه عقب اسم الكتاب ، ثم سوّد عليه بحيث لم يبق منه ولا حرف واحد غفر الله له . وذكر أنه رتبه علىٰ حروف المعجم ، ملاحظاً فيه الحرف الأول والثاني . ثم لخص هذا المعنىٰ بعضهم فكتب علىٰ ظهر الورقة الأولىٰ بخط فارسي : ترتيب أسامي الكتب بحروف الهجاء» .

وقد ذكره الدكتور العش في فهرس التاريخ (٣١٠) .

* * *

وكل العمل الذي قمت به أنني نسخت هذا الكتاب من المكتبة الظاهرية ، وكتبت هذه الكلمة الموجزة ، إذ ربما يتيسر لباحث أن يحصي مراجع الحافظ ابن حجر في كتبه ويخرج لنا كتاباً يكون مرجعاً في هذا الموضوع . .

وأرجو من الله سبحانه وتعالىٰ أن يستفيد الباحثون من هذا الفهرس ، والله وليّ التوفيق . .

عبد الله محمد الدّرويش

فهرست فهرست
الكتب من مرويات الحافظ ابن حجر

حرف الهمزة

حرف البـاء

حرف التـاء

حرف الثاء المثلثة

حرف الجيم

حـرف الحاء المهملة

حرف الخاء المعجمة

حرف الدال المهملة

حرف الذال المهملة

حرف الراء

حـرف الـزاي

حـرف الـسـين

حـرف الشـين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حـــرف الظاء: خالي

حـــرف العيـــن

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حــرف الميــم

حرف النون

تمّ فهرست فهرست الكتب مرويات
الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن
حجر، وهذا الفهرست مرتّب
على حروف المعجم ملاحظ
فيه الحرف الأول والثاني
على ما يوجد، ومكتوب
على كل اسم الورقة
التي هو فيها ليسهّل
مراجعته فيها

وكان الفراغ منه نهار الأحد ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٠٩٤ على يد مرتّبه الفقير... الأصل نزيل دمشق المحروسة صِينت عن البلايا والرزايا. آمين.

[١٢٥ - ا]

فهرس الأحاديث

(الألـــف)

(التـــاء)

(الجيـــم)

(الـــدال)

(الـــراء)

(الســين)

(الصــاد)

(العيــن)

(الغيــن)

(الفـــاء)

(القـــاف)

(الـــلام)

(الميـــم)

(الـــواو)

(اليـــاء)

*

فهرس الموضوعات

صـــدر عن
اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع

١ ـ مصحف حجم ١٢ × ١٧	بخط الأستاذ عثمان طه
٢ ـ التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح	ضبطه وعلق عليه الدكتور مصطفى ديب البغا
٣ ـ احكام المرأة في الفقه الإسلامي	د. أحمد الحجي الكردي
٤ ـ الحجج المبينة في التفضيل بين مكة والمدينة	للإمام السيوطي تحقيق الأستاذ عبدالله الدرويش

تحت الطبع:

١ ـ مختار الصحاح	ضبطه وعلق عليه الدكتور مصطفى ديب البغا

تطلب هذه الكتب من: اليمـامـة

دمشق: ص.ب: ٣٧٧

بيروت: ص.ب: ٥٤٨٨ ـ ١١٣